جامعة دكتور مولاي طاهر سعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

في شعبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات مغاربية

بعنوان:

أثر السياسة الخارجية الفرنسية على الأمن المغاربي (2000 – 2014)

إعداد الطالب:

♦ محمدي بوبكر

إشراف الأستاذ الدكتور:

♦ عبد العالي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

د. خداوي أمحمد..... أستاذ محاضر.....رئيسا

أ.د. عبد العالي عبد القادر.... أستاذ التعليم العالي.....مشرفا و مقررا

أ. بن زايد أمحمد..... أستاذ مساعد أ.....عضوا مناقشا

أ. شاربي محمد..... أستاذ مساعد أ.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية (2016/2015)

شكر وتقدير

عملاً بحديثي الرسول صلى الله عليه وسلم:

"لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ"

"مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ"

و يقول الإمام الشافعي :

تَغَرَّب عن الأوطان في طلب العلا وسافر ففي الأسفار خمسُ فوائدِ

تفرُّج همٍّ واكتسابُ معيشةٍ وعلمٌ وآدابٌ وصحبُة ماجدِ

بعد أن تمّ هذا العمل بعون الله وتوفيقه، نتقدّم بالشكر الجزيل لكل من الأستاذ الدكتور عبد العالي عبد القادر، كما نتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة المذكرة والحكم عليها.

و لا يفوتنا أن نتقدّم بعظيم العرفان والجميل إلى كلّ من ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هذه الدراسة.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم:

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله

نهدي ثمرة جهدنا

إلى من سهرت الليالي في سبيل راحتنا وكانت دائمًا سبب نجاحنا وثباتنا

والدتي الغالية

إلى روح والدي الكريم رحمه الله، إلى إبنتاي الغاليتين نورهان وريتاج

إلى جميع الذين تمنوا لنا النجاح و التوفيق في إنجاز هذه الدراسة

إلى الذين نوّروا دربنا وساهموا في تعليمنا، تعليما لم نكن نعلمه أساتذتنا

الأفاضل، أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

مقدمة

مقدمة:

بعد نهاية الحرب الباردة وبروز نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هيمن هذا النظام من خلال القيم الغربية على هذه المرحلة و بدأت تتغير وتتطور معه الكثير من المفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية، منها مفهوم السياسة الخارجية ومفهوم الأمن، هذا التغير جاء بفعل بروز فواعل جديدة إضافة إلى الدولة، لها تأثير كبير في مجريات الأحداث المطروحة على الساحة الدولية حتى وإن كان لهذه الفواعل أدوارا مختلفة في فترة الحرب الباردة، إلا أنها بقيت محدودة، ولكن مع نهاية الحقبة السوفياتية والتطورات التي حصلت في النظام الدولي، أصبحت تمارس مهامها وأدوارها بشكل أكثر علنية وأكبر تأثيرا في صنع القرار الخارجي للدول، والتأثير في سلوكها وتوجهاتها، ومن بين هذه الفواعل المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية،الشركات العابرة للقومية، وحتى الأفراد...إلخ.

ليقترن هذا التحول والتطور في النظام الدولي ببروز ظواهر جديدة تمثل خطرا وتهديدا حقيقيا لأمن وإستقرار الدول، وبالتالي سعت القوى الكبرى إلى وضع إستراتجيات أمنية تحمي بها مصالحها ومناطق نفوذها التي تمثل مستعمراتها السابقة، ومن بين هذه القوى فرنسا الدولة الاستعمارية السابقة للمنطقة المغاربية بدولها الثلاث الجزائر، المغرب، تونس، لذلك عملت سواءا في المرحلة الكولونيالية أو مابعد الكولونيالية على الحفاظ على هذه البلدان، من خلال الاستعانة بالأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في بلورة علاقة جديدة تقوم على توجه استعماري جديد يربط المستعمر بمستعمراته السابقة.

- **أهمية الموضوع وأهداف الدراسة العلمية والعملية:**

إنّ الأهمية العلمية للدراسة تكمن في كونها تبرز تحليل منظورات ميدان العلاقات الدولية لمفهوم السياسة الخارجية للدولة ومفهوم الأمن، وكذلك محاولة تبيان علاقة سياسة فرنسا الخارجية إتجاه مستعمراتها السابقة في البلدان المغاربية وموقع النخب الحاكمة في هذه البلدان من خلال مدى إستجابتها أو معارضتها لسلوك فرنسا الخارجي نحو هذه الدول، وانعكاسات هذه السياسة على أمن المنطقة من خلال كيفية معالجة الظواهر والأخطار التي تمثل تهديدا أمنيا حقيقيا لكل من فرنسا ومناطق نفوذها في شمال إفريقيا، وفحص المسببات والأثار المترتبة عن التدخل العسكري الفرنسي في بعض الدول المغاربية ودول جوار.

أما بالنسبة للاعتبارات العملية فتتعلق بمسؤولية فرنسا والدول المغاربية في تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة، اعتمادا على عدة مقاربات منها المقاربة التنموية الموجهة لدول المنطقة من أجل

التخفيف والحد من بعض المخاطر التي تواجهها كالهجرة الغير شرعية على سبيل المثال لا الحصر، ومقاربة التبعية التي تستعين بها الدول الكبرى من بينها فرنسا للحفاظ على مناطق نفوذها ومصالحها الاقتصادية من خلال تقديم مساعدات ومعونات مالية ومادية، وتثبيت نخب متشبعة بالثقافة الفرونكفونية في السلطة تحمي وتخدم مصالحها

❖ **أسباب إختيار الموضوع:**

✓ **الأسباب الذاتية:** يوجد دوافع ذاتية مباشرة لاختيار هذا الموضوع، وهي رغبة خاصة لدى الطالب الباحث في دراسة وتحليل السياسة الخارجية والأمن والتعمق فيهما وفقا لأكثر المنظورات المسيطرة على حقل العلاقات الدولية نظريا وعمليا، إضافة إلى النقص والشح الكبيرين من ناحية المادة العلمية والدراسات الخاصة بالمنطقة المغاربية وتحديدا الدراسات العربية لذلك إرتأ الباحث أن هذا العمل المقدم هو إضافة وإثراء علمي أكاديمي يهتم بدراسة هذه المنطقة من العالم، كما أن الانتماء الهوياتي للمنطقة المغاربية يشكل دافعا ذاتيا أخر يضاف إلى الدوافع سابقة الذكر.

✓ **الأسباب الموضوعية:** يتلخص الهدف من البحث في موضوع أثر السياسة الخارجية الفرنسية على الأمن المغاربي في اعتبار أن المنطقة لها أهمية جيوسياسية ومنطقة نفوذ فرنسية لارتباطها بالإرث الاستعماري الفرنسي من جهة، ومن جهة ثانية دراسة السلوك الخارجي لفرنسا على اختلاف حكوماتها وخلفيتهم السياسية إتجاه بعض قضايا المنطقة المغاربية، إضافة إلى كشف العلاقات وسياسات المفاضلة وتحبيذ أوعدم تحبيذ السلطات الفرنسية لسياسة الحوار والاتفاق الجماعي المغاربي ككتلة واحدة أم الإنفراد في سلوكها الخارجي بكل دولة مغاربية على حدى.

❖ **أدبيات الدراسة:**

بالنسبة للتنظير في ميدان العلاقات الدولية وبالتالي السياسة الخارجية، فإن هناك ثراء علمي كبير وإسهامات جادة في هذا الميدان سواء باللغة العربية أو اللغات الأجنبية، أما الدراسات والبحوث الأكاديمية العربية حول السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه المنطقة المغاربية تكاد تكون قليلة جدا إن لم تكن منعدمة، لكن رغم ذلك تم الإستعانة ببعض المراجع التي تطرقت إلى موضوع البحث نذكر منها:

- كتاب "**النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** " لمؤلفه أنور محمد فرج، الصادر سنة 2007 عن مركز كردستان للدراسات الاستراتجية، الذي يتطرق إلى الواقعية

ورؤيتها للسياسة الدولية ومفاهيمها الخاصة كالقوة والمصلحة القومية وتوازن القوى، والدولة كفاعل عقلاني التي تفضل السلوك الخارجي الذي يتبنى الحل العسكري والأمني للقضايا الدولية. كما يتطرق الكتاب إلى إسهامات الإقتصاد السياسي في حقل العلاقات الدولية من خلال مفهوم الصراع الطبقي ليتطور هذا المفهوم في ظل نظام عالمي رأسمالي يستغل دول الجنوب ويرسخ لعلاقة التبعية،أما في الباب الخامس من الكتاب فيشير لظهور مراجعات جديدة للواقعية والليبرالية والراديكالية في دراسة العلاقات الدولية وبالتالي دراسة السلوك الخارجي للدول والتهديدات الأمنية من منظور جديد[1].

- كتاب "**المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر،تونس، المغرب، ليبيا)**" لمؤلفه مقلاتي عبد الله الصادر سنة 2014 عن ديوان المطبوعات الجامعية، حيث يعالج الكتاب التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة المغاربية منذ بداية التاريخ الحديث إلى منتصف القرن العشرين، من خلال التطرق إلى ظهور البنى الوطنية وحركات المقاومة والنضال السياسي ضد الإستعمار الفرنسي.

- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان" **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**"، للطالبة بيرم فاطمة، حيث عالجت من خلالها الباحثة الخلفية التاريخية والفكرية للسياسة الخارجية الفرنسية، والعلاقات الإقتصادية الثنائية والجماعية بين فرنسا والدول المغاربية، إضافة إلى الإستراتجية والمبادرات الأمنية الفرنسية في المنطقة المغاربية[2].

- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان "**العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002-2010**" للطالب بشلاغم الجيلالي، يتناول من خلالها حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا وحجم الصادرات الجزائرية من المحروقات نحو فرنسا والإستثمار الفرنسي في الجزائر، وعالج الباحث أيضا الموقف الفرنسي من القضية الصحراوية.

---

[1]- أنور فرج فودة، "**النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**"، (السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتجية،2007)، ص 4.

[2]- فاطمة بيرم، "**أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الديبلوماسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009_2010)، ص 5.

❖ **إشكالية الدراسة:**

تتمحور إشكالية هذا الموضوع حول تأثير سياسة فرنسا الخارجية على أمن الدول المغاربية، والتحديات التي تواجهها هذه الدول في ظل تنامي أخطار أمنية تهدد إستقرار المنطقة ومدى تنسيق بلدان المنطقة المغاربية مع الطرف الفرنسي لمواجهة هذه التهديدات الجديدة، بناءا على عدة جوانب منها الجانب التاريخي و الجانب الأمني الاستراتيجي و الجانب الاقتصادي و الجانب الاجتماعي، انطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية رئيسية حول هذه الدراسة كالتالي:

♦ إلى أي مدى أثرت أهداف السياسة الخارجية الفرنسية على أمن المنطقة المغاربية؟

نرد تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية منها:

- ماهي أهم المنظورات التي فسرت مفهوم السياسة الخارجية والأمن؟
- ماهي أهم المحطات التارخية التي مرت بها العلاقات الفرنسية المغاربية؟
- ماهي أهم الاتفاقيات الثنائية الاقتصادية بين فرنسا والدول المغاربية؟
- كيف أثر التدخل العسكري الفرنسي في كل من ليبيا ومالي على أمن المنطقة المغاربية؟

❖ **حدود المشكلة البحثية:**

يتناول موضوع البحث السياسة الخارجية الفرنسية وأثرها على الأمن المغاربي والتي تمثل المتغير الأساسي في الدراسة، إلى جانب مواقف دول المنطقة المغاربية باعتبارها منطقة نفوذ فرنسية من السلوك الخارجي لفرنسا إتجاهها، إنطلاقا مما سبق يمكن تحديد الإطار الزمني، الجغرافي، البشري، الموضوعي على الشكل التالي:

- **المجال الزمني:** تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية المعاصرة، لكن ذلك لا يمنع من الرجوع بالعلاقات الفرنسية بالبلدان المغاربية إلى بداياتها من أجل الإلمام بالموضوع من كل جوانبه، وذلك بتتبع السلوك الخارجي لفرنسا في مرحلة ماقبل الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830 والانتداب على تونس سنة 1881 والمغرب 1911، ثم مرحلة الاستعمار إلى استقلال هذه الدول. وفترة مابعد الكولونيالية أي مرحلة مابعد الاستقلال التي تمتد إلى أواخر الثمانينات من القرن الماضي، ليتم التركيز أكثر في هذا البحث على فترة بداية الألفية الثالثة من

سنة 2000 إلى سنة 2014، لاعتبارات جيوسياسية وتغيرات مهمة في ظل العولمة منها ارتفاع نسبة الهجرة غير شرعية، ارتفاع أسعار النفط، والتهديدات الإرهابية العابرة للحدود، إضافة الانفتاح الاقتصادي على إقتصاد السوق لدى الدول المغاربية، وتغير بعض الأنظمة السياسية المغاربية والإصلاحات السياسية التي تبنتها الأنظمة الأخرى.

- **المجال المكاني:** تم التركيز أكثر في هذه الدراسة على البلدان المغاربية الثلاث الجزائر، تونس والمغرب لعدة مبررات منها تعرض هذه البلدان إلى الاستعمار الفرنسي المباشر، وكذا الارتباطات الثقافية من خلال تبني شعوب هذه الدول للثقافة الفرونكفونية، إضافة إلى عامل اللغة حيث تعتبر الدول الثلاث وفي مقدمتها الجزائر أكثر الدول الناطقة باللغة الفرنسية بعد فرنسا، إلا أن ذلك لا يلغي التطرق لباقي بلدان المنطقة ليبيا وموريتانيا نظرا لتداخل وتشابك المصالح الفرنسية وعلاقاتها بهذين البلدين، كما أن الدراسة تشير في بعض عناصرها إلى دول منطقة الساحل وتحديدا دولة مالي.

- **المجال البشري:** الحديث عن هذا المجال يتأتى من خلال التطرق إلى التركيبة المجتمعية المعقدة والمتشابكة التي كانت من بين دوافع عديدة لحدوث أزمات في المنطقة المغاربية ونخص بالذكر في هذا المقام دور العنصر القبلي في الفوضى الأمنية والسياسية في ليبيا، كما كان لبعض القبائل الأمازيغية دورا هاما في الإطاحة بالنظام الليبي أو حتى التمكين للقوى الغربية وفي مقدمتها فرنسا من بلوغ هذا الهدف، أما الأزمة المالية فكان عامل الإثنية من بين أهم مسبباتها سواءا من خلال احتكار السلطة من قبل إثنية واحدة، أو التمرد الذي أعلنته بعض الإثنيات وفي مقدمتها الطوارق على الدولة المالية.

- **المجال الموضوعي:** ينصب المجال الموضوعي لهذه الدراسة على تحليل وتفسير المتغيرات الأساسية لموضوع السياسة الخارجية والأمن، كما تم التركيز في هذا المجال على طبيعة ونوعية العلاقة بين كل من فرنسا من جهة والدول المغاربية من جهة ثانية، وذلك من خلال دراسة الأهداف المشتركة للطرفين في مواجهة التحديات الأمنية والتهديدات الحقيقية التي تستهدف مصالحهما المترابطة، وكذا العلاقات المتوازنة أو الاستغلالية من طرف الفرنسي إتجاه الدول المغاربية.

- **فرضيات الدراسة:** لأجل تحليل وتفسير الإشكالية الرئيسية والإجابة عن التساؤلات الفرعية يجب صياغة الفرضية الجوهرية وجملة من الفرضيات الفرعية التي سنحاول التأكد من صحتها أو نفيها وهي كالتالي:

✓ **الفرضية الجوهرية:**

صنع القرار الخارجي للدول يقوم على اعتبارات أمنية وبراغماتية.

✓ **الفرضيات الفرعية:**

- البعد التاريخي والإرث الاستعماري الفرنسي في المنطقة المغاربية رسخ لعلاقة تقوم على التبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- الحد من نفوذ القوى الدولية في البلدان المغاربية مرهون بكثافة التواجد الأمني والاقتصادي الفرنسي بالمنطقة.

- كلما كان هناك تنسيق أمني بين فرنسا والدول المغاربية كلّما ساهم ذلك في مواجهة التحديات و التهديدات الأمنية للمنطقة والحد منها.

❖ **الإطار النظري للدراسة:**

لدراسة أي موضوع علمي يجب التقيد بنظريات محددة ومقتربات تخدم الموضوع، لأجل الخروج بدراسة علمية بناءة قائمة على قواعد سليمة لذلك تم توظيف نظريات تتوافق والتي تبدو أكثر ملائمة لهذا البحث وهي:

أ/- النظرية الواقعية: ظهرت أهمية هذه النظرية منذ ظهور العلاقات الدولية كحقل أكاديمي مستقل، وأصبحت نموذجا معرفيا مسيطرا على الدراسات الإنجلو أمريكية، لذلك فقد هيمنت افتراضاتها كتوازن القوى، والمصلحة القومية، وفوضوية النظام الدولي، والدولة كفاعل عقلاني على حقل العلاقات الدولية وبالتالي السلوك الخارجي الذي تنتهجه الدول، من خلال كتابات وإسهامات العديد من المفكرين أمثال "إدوارد كار"، "هانس مورغانتو"، "جورج كينان"، "هنري كيسنجر"، لتشهد هذه النظرية تطورا وتغييرا في تفسير وتحليل مفاهيم السياسة الخارجية والأمن من طرف الواقعيين الجدد أمثال "كنيث والتز"، "ستيفن والت"، "جون ميرشايمر"، "فريد زكريا "، الذين قدموا أطر نظرية جديدة للتوجه الواقعي، من خلال طرح عدة تيارات تصب في بوتقة الواقعية النيوكلاسكية.

ب/- النظرية الليبرالية: الفكر الليبرالي هو نتاج للعديد من المفكرين من بينهم جون لوك، جون جاك روسو، إيمانويل كانط، وودرو ويلسون، مايكل دويل، روبرت كيوهين وغيرهم، سواءا في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الأخلاقي، ليمثل منظور علمي أكاديمي في حقل العلاقات الدولية انطلاقا من فلسفة أخلقة السياسة الدولية بناء على معايير قانونية تحكمها وحكومة عالمية تديرها، لتوفر الأمن الجماعي لجميع الدول

المنضوية تحتها، والنظرية الليبرالية كما النظريات الأخرى تطورت وفقا للتغيرات الحاصلة في النظام الدولي، وجددت إفتراضاتها، بما يتوافق وقواعدها المثالية.

ج/- نظرية التبعية: من أهم روادها "أنتونيوس دوسسانتوس" و "سمير أمين" تستمد جذورها من التحليل الماركسي المبني على الصراع الطبقي، حيث تدرس العلاقة بين دول الصناعية المتقدمة ودول الجنوب المتخلف انطلاقا من التغلغل الرأسمالي في هذه الدول ومدى التعاون والتنسيق في شتى المجالات بين دول المركز ودول المحيط أم علاقتهما قائمة على الاستغلال والهيمنة واستنزاف لثروات الدول النامية، وتطور علاقة التبعية لتشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية، كما كان للبعد التاريخي دور هام في ربط اقتصاديات الدول الاستعمارية باقتصاديات مستعمراتها السابقة.

❖ **الإطار المنهجي للدراسة:**

لدراسة الموضوع دراسة علمية لابد من توظيف عدة مناهج تتماشى وطبيعته للإلمام بكل جوانبه، مع الإعتماد أكثر أو بالأحرى التركيز على استعمال المنهج الذي يخدم الدراسة بشكل يتناسب وسياقاتها وتناسق عناصرها، لكي تتضح صورها جيدا.

✓ **المنهج المحوري:** ويتمثل في المنهج الوصفي التحليلي لأجل دراسة ظاهرة معينة لابد من وصف الظاهرة محل الدراسة وتم توظيف هذا المنهج لأجل شرح بعض المتغيرات التي يتضمنها الموضوع، كما أنه لابد من تحليل الموضوع تحليلا دقيقا لكي نتعرف ونكتشف نمط حدوثه وفهم طبيعة الموضوع محل الدراسة، لذلك فإن هذا المنج يصف لنا العلاقة بين متغيرات الموضوع ويكشف لنا الظواهر ومسبباتها وعلاقاتها ببعضها.

✓ **المناهج الفرعية:** وتتمثل في توظيف المنهج التاريخي من أجل تتبع التطور التاريخي للعلاقات الفرنسية المغاربية، وسياسات فرنسا إتجاه دول المنطقة ماقبل الاستعمار وأثناء الاستعمار وفي الفترة مابعد الكولونيالية، بحيث لا يمكن فهم السياسة الخارجية الفرنسية وتوجهاتها بدون الرجوع إلى ماضيها في المنطقة، كما تم توظيف المنهج الإحصائي لأجل دراسة الظواهر الاجتماعية من الناحية الكمية و تقديم بعض المعطيات والأرقام وتحليل البيانات الموجودة في الجداول، التي تخدم الدراسة وخصوصا في شقها الاقتصادي المبني على مؤشرات الاستثمار والتبادل التجاري.

❖ **الإطار الإيتمولوجي للدراسة:** تتمثل المصطلحات المحورية في دراستنا هذه في:

✓ **السياسة الخارجية:** وهي "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستوريا، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان"[1].

✓ **الأمن:** من خلال مفهومه الواسع هو: "تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضى العام في المجتمع"[2].

✓ **المنطقة المغاربية:** أطلق عليها عدة تسميات منها "المغرب العربي لأنها تمثل المنطقة الغربية من العالم العربي، منطقة البربر باعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصول بربرية، منطقة المغرب العربي الكبير وذلك لتمييزه عن دول المغرب الأقصى: المغرب حاليا، ودول المغرب الأوسط: الجزائر؛ ودول المغرب الأدنى: تونس، كما يطلق على المنطقة تسمية الدول العربية المشاطئة للمتوسط"[1]، لكن اعتماد هذا المعيار الجغرافي في التسمية يشمل كل البلدان العربية المتوسطية ويستثني موريتانيا.

وفي دراستنا يمكن التحدث عن منطقة مغاربية تضم "خمس دول هي المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا تقع في شمال القارة الإفريقية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله4837 كلم، ومن الغرب المحيط الأطلسي بساحل طوله 3146 كلم، ومن الشرق مصر والسودان، أما جنوبا السينغال والنيجر وتشاد ومالي[2]، أما المساحة الإجمالية للمنطقة المغاربية فتبلغ 6062941 كلم^2 بكثافة سكانية تفوق 110 ملايين نسمة حسب إحصائيات 2014.

✓ **الجغرافيا السياسية:** "هي دراسة تأثير العوامل الجغرافية في سلوك الدولة–الأمة، كيف يحدد موقعها ومناخها ومواردها الطبيعية وسكانها وطبيعة أرضها خيارات سياستها الخارجية، وموقعها في هرمية الدول التراتبية أيضا"[3].

---

[1]- أمين البار، "منير بسكري، "**مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**"، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص 41– 42.

[2]- **المرجع نفسه**، ص43

[3]- مارتن غريفيش،تيري أوكلاهان، "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**"،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2008)،ص161

❖ **هندسة الدراسة:**

لمعالجة موضوع "أثر السياسة الخارجية الفرنسية على الأمن المغاربي في الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 إلى سنة 2014" نقترح ثلاثة فصول، إضافة إلى مقدمة وخاتمة، حيث يتعرض الفصل الأول إلى مفاهيم السياسة الخارجية والأمن وفق منظور المدارس التقليدية التي شهدت تطورا من حيث التفسير والتحليل لمفاهيم وافتراضات عدة في العلاقات الدولية ومنها المدرسة الواقعية التقليدية والجديدة، والمدرسة الليبرالية والجديدة، والمنظور التبعي الذي يعتبر امتدادا للمدرسة الماركسية، مع التركيز افتراضات كل مدرسة وتفسيرها لسلوك الدول الخارجي في النظام الدولي، والتهديدات الأمنية وكيفية مواجهتها حسب كل منظور.

وينصب الاهتمام في الفصل الثاني على العلاقات الثنائية التاريخية المغاربية الفرنسية وتحديدا على العلاقة بين كل من الجزائر والمغرب وتونس مع فرنسا في فترة ماقبل الاستعمار التي تمتد إلى القرن السادس عشر، ودراسة مبررات الاستعمار وأشكاله الذي تعرضت إليه الدول الثلاث، والممارسات الاستعمارية في هذه البلدان، والاهتمام في هذه الدراسة بظهور الحركات الوطنية وتياراتها المختلفة التي واجهت الاستعمار حسب كل تيار ومقاومته السياسية لتتطور فيما بعد إلى العمل المسلح ضد المستعمر؛ إضافة إلى البحث في الفترة مابعد الكولونيالية من خلال استمرارية العلاقات المغاربية الفرنسية بناء على الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين قبيل استقلال هذه البلدان.

أما الفصل الثالث يهتم بدراسة الإستراتجيات الأمنية الفرنسية في مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية بالتنسيق الأمني مع دول المنطقة، كما يتطرق هذا الفصل لوصف العلاقات الاقتصادية بين فرنسا من جهة والجزائر والمغرب وتونس من جهة ثانية من خلال تقديم إحصائيات لفترة معينة تدخل في إطار المجال الزمني لدراسة الموضوع حول الاستثمار والتبادل التجاري، كذلك سياسات فرنسا الخارجية اتجاه الحراك الشعبي في ليبيا، وأزمة مالي وكذا موقفها من القضية الصحراوية.

❖ **صعوبات الدراسة:**

واجهت هذه الدراسة العديد من الصعوبات منها:

- صعوبة اختيار الدراسات النظرية التي تتلائم وطبيعة الموضوع، وذلك من خلال البحث والتقصي وتصنيف أهم المقاربات بناء على واقع العلاقات الدولية، وعلى افتراضاتها التي فسرت بنوع من الدقة المتغيرات الأساسية للدراسة، وانتقاء وتكييف هذه الافتراضات مع مفاهيم السياسة الخارجية والأمن.

- من ناحية جمع المادة العلمية هناك نقص في الأدبيات العلمية العربية التي تطرقت لموضوع الدراسة، رغم الأهمية الاستراتجية والجيوسياسية للمنطقة المغاربية بالنسبة لأوروبا أو موقعها من الممرات الدولية هذا من جهة، ومن جهة ثانية شح المصادر والمراجع العربية التي تبحث في العلاقة السياسية والاقتصادية لفرنسا بمستعمراتها السابقة في هذه المنطقة، رغم انتشار وترسيخ وبشكل واسع للثقافة والقيم الفرونكفونية لدى النخب السياسية ومجتمعات الدول المعنية بالدراسة.

جل الدراسات التي تتعلق بموضوع البحث وخاصة السلوك الخارجي الفرنسي إتجاه الدول المغاربية تقع في إطار السلوك الجماعي لسياسات الإتحاد الأوروبي الخارجية، لذلك يجعل من عملية فصل بين سياسات الدول المكونة للإتحاد عملا معقدا، أو تقع دراسة الموضوع في نطاق إستراتجية الإتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة بدون الالتزام بالإطار المكاني و تعتمد على العموم أكثر من التخصص، وهذا ما لاحظناه في رسالات أكاديمية عديدة سواء في طور الماجستير أو الدكتوراه.

الفصل الأول
السياسة الخارجية والأمن

الفصل الأول: السياسة الخارجة والأمن

يعتبر مفهوم السياسة الخارجية والأمن من بين المفاهيم المتشعبة، التي لم تتوافق رؤى المتخصصين في ميدان السياسة الخارجية والأمن على إعطاء مفاهيم محددة وشاملة لهما، لاختلاف القراءات وكذا التحولات والتطورات والتغيير الذي شهده ويشهده النظام العالمي، الذي يؤثر بدوره في المجالات التي تشكل حقل العلاقات الدولية وانتقال هذه المفاهيم من مفاهيم ضيقة إلى مفاهيم أوسع ومتعددة خصوصا التطور الذي حصل في مجال السياسة الخارجية والدراسات الأمنية.

فمع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت فواعل جديدة في حقل العلاقات الدولية، كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وجماعات الضغط والمصالح، حيث لم تعد الدولة تحتكر صناعة القرار الخارجي بمفردها، رغم وجود بعض الآراء التي تؤكد على الدور الوحيد للدولة في ذلك، وبذلك أصبحت هذه الفواعل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة القرار وتوجيه السلوك الخارجي للدول.

أمّا مفهوم الأمن الذي كان يقتصر في أبعاده على الجانب العسكري قد شهد تحولا جذريا في فترة ما بعد الحرب الباردة، نظرا لبروز تهديدات جديدة والتي لاتقتصر في معالجتها على البعد العسكري للأمن فقط، كما أن هذه التهديدات أثرت على المفهوم الضيق للأمن وعلى أبعاده.

المبحث الاول: المنظور الواقعي للسياسة الخارجية والأمن

يرجع الفكر الواقعي إلى بدايات الفكر الإنساني، وقد عرف تطورا وانتشارا في السياق الأكاديمي لدراسة العلاقات الدولية كحقل عام يجمع في طياته عدة فروع من بينها السياسة الخارجية، حيث اهتم الواقعيون في دراساتهم وأبحاثهم بتحليل وتفسير سلوك الدول الخارجي وكذلك دراسة السياسة الدولية، انطلاقا من فكرة ماهو كائن في واقع العلاقات الدولية وواقع الدول في النظام الدولي، كما كان لهذا المنظور اهتمامات كبيرة بأمن الدول والأمن والسلم العالمي، وبكيفية تحقيقه بناء على عدة افتراضات تبناها رواد الفكر الواقعي.

المطلب الأول: المنظور الواقعي للسياسة الخارجية

الوقعية كنظرية سياسية، ترجع جذورها إلى تاريخ Tucydides في اليونان القديمة، وحرب بلوبونيز بين أثينا وإسبرطة (404-431) قبل الميلاد، وترجع عناصر الواقعية إلى كتابات Kautilya الذي كان وزيرا

للإمبراطور Maurya في الهند أكثر من ألفين سنة مضت، تسمد الواقعية أفكارها وبصورة خاصة من الفلاسفة الإيطاليين مثل نيكولا ميكيفالي (1469-1527) وتوماس هويز البريطاني (1579-1679)."[1]

بحيث يصنف ميكائيل دويل Micheal Wdayl الواقعية في بداياتها إلى أربع: الواقعية المركبة Complex لثيوسيدس، والواقعية الأصولية Fondamentalist لميكيافيلي، والواقعية البنيوية Structuralist لهوبز، والواقعية الدستورية Contistutionalist لروسو، ومهما اختلفت روافد الفكر الواقعي فإن هؤلاء يُعتبرون الأباء المؤسسين له، ولأهم افتراضات المنظور الواقعي[2]، في فهم وتفسير ظواهر السياسة الدولية بما فيها السياسة الخارجية.

فالواقعية في شكلها التقليدي تعتبر مفهوم القوة، تعظيم المكاسب، المصلحة القومية، المساعدة الذاتية، العقلانية وفوضوية النظام الدولي مفاهيم أساسية في تفسير السلوك الخارجي للدول وفي عملية صنع السياسة الخارجية، التي يرى فيها هانس مورغاتو Hens Morgenthau أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل من خلال ترشيدها العقلاني وبين الأهداف التي هي ثابتة[3].

ومادام هدف "السياسة الخارجية وسعيها يتمحور حول تعظيم القوة وتحقيق المصلحة الوطنية فإنها سياسة عقلانية"[1].

وفي هذا الصدد يقول هنري كيسنجر "إذا كانت القيم أو القوة الإيديولوجية أو مبرر الوجود هي مجمل المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية فإن تحديد الاختيار من بينها يتوقف في الواقع على المرحلة التاريخية التي يجد فيها النظام الدولي نفسه"[4]، فصانع السياسة الخارجية الواقعي يعمل حسب الواقع وتحدياته، في بعض الأحيان يتخذ قرارات غير واقعية وتحمل طابع المغامرة ولكنها تتلائم والتحديات التي يواجهها في الواقع[5]، في حين يرى سبيكمان 1893-1943، أن السياسات الخارجية للدول تتمحور حول الصراع وليس التعاون بحيث يشبه العلاقات بين الجماعات داخل دولة معينة أثناء الأزمات وعند انهيار السلطة المركزية هي نفس طبيعة العلاقات بين الدول في النظام الدولي[6].

---

[1]- أحمد نوري النعيمي، **"السياسة الخارجية"**، (المملكة الهاشمية الأردنية :دار الزهران للنشر والتوزيع، 2012)، ص91.

[2]- أنور محمد فرج، **المرجع السابق**، ص 172.

[3]- ابراهيم بولمكاحل، **"تطور الإتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسية الخارجية"**،(قسم العلوم، جامعة قسنطينة، 21/05/2011) : www.politics.ar.com

[4]- هادي قبيسي، **"السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية"**، (لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون)، ص 88.

[5]- **المكان نفسه.**

[6]- أحمد نوري النعيمي، **"البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"**،(مجلة العلوم السياسية، العدد 42، 2011)، ص 8

يتمسك الواقعيون بالدولة القومية على أنها الفاعل الأساسي والمؤثر في السياسات الدولية، رغم إعترافهم بظهور فواعل جديدة، فالدولة القومية لديهم تعني وحدة ذات كيان مستقل ومتجانس ولا يمكن أن تنفذ إليها التأثيرات الخارجية كما أنه لا يمكن لها أن تتعرض إلى الضغط الداخلي وبالتالي فإن سياساتها الدولية ومن ورائها سياساتها الخارجية تتحدد بالرجوع إلى الحدود القومية[1]. ومن ثَمَّ فإن الحكومات والمسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين والعسكريين على أعلى المستويات، هم صانعو القرار في السياسة الخارجية وليس أي جماعات داخلية أو فاعل خارجي آخر من غير الدول[2].

"إذن فإن الدولة تسعى لتحقيق مصلحتها القومية كهدف نهائي ومستمر لسياستها الخارجية، فالمصلحة القومية هي محور ارتكاز والقوة الرئيسية المحركة لسياسات الدول الخارجية، وبالتالي فإن فكرة المصالح القومية تمثل جانب الاستقرار في السياسات الخارجية للدول، رغم حالات التغيير التي قد تصيب الزعامات السياسية وحتى التحول الذي يصيب نمط الايديولوجيات المسيطرة أو القيم السياسية والاجتماعية السائدة"[3]، وفي مفهوم المصلحة لدى مورغانتو الذي يستقيها من الفلسفة الإغريقية وبالتحديد توسيديس (460–400 ق.م) والتي تؤكد على أن بقاء المصلحة واستمراريتها يتوقف على عدم وجود مصالح متناقضة وأن المصالح المادية والمعنوية هي التي تسيطر على أعمال الناس وأفكارهم وتتحكم في سلوكهم، إذن فإن شكل المصلحة هو الذي يقرر العملية السياسية وعلى مرّ فترات التاريخ المختلفة بناء على المحتوى السياسي والثقافي الذي تصاغ فيه السياسة الخارجية[4].

العليا للدولة، والمتمثل في المنظومة القيمية والهوية السياسية للأمة والدولة والوحدة الجغرافية والثقافية واللغوية، هي مصالح ثابتة ودائمة بالنسبة لكل الدول وموضعها في سلم أولويات واهتمامات السياسة الخارجية للدولة وهي مصالح غير قابلة للمساومة ولا يجب التنازل عليها تحت أي ذريعة، كما أنّ على الدولة القيام بحمايتها لأن بقاء الدولة واستمراريتها مرتبط ببقاء واستمرارية هذا النوع من المصالح[5].

---

[1]- نادية محمود مصطفى، **"نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقيعي والدعوة إلى منظور جديد"**،(كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة)، ص 9 .

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- علي هدى العقابي،، **"العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات"**، (بغداد : المطبعة الجامعية، 2010)، ص 17.

[4]- عمار بن سلطان، **"مداخل النظرية للتحليل العلاقات الدولية"**،(الجزائر: طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع. 2009)، ص ص 184،185.

[5]- **المكان نفسه**.

وفي نفس السياق يميز هانز مورغانتو بين السياسة الخارجية والداخلية، فهذه الأخيرة تتميز بسلطة منظمة داخل الدولة، في حين السياسة الخارجية تفتقد لتلك السلطة وسط النظام الدولي وهذا ما يعبر عنه بحالة الفوضى الدولية، لذلك فإن تحليل الظاهرة الدولية حسب المنظور الواقعي لا تعتمد على التحليل الداخلي كالمؤثرات والعوامل المجتمعية والثقافية داخل المجتمع، فهذا المنظور يعطي تفسيرا لسلوك الدولة داخل النسق الدولي والسياسة الدولية و ليس سلوكها كوحدة منفردة[1].

الواقعيون يركزون على" مبدأ التشابه والتكافؤ لسياسات الدول المتقاربة من حيث موقعها ومكانتها في النظام الدولي وسلوكيات هذه الوحدات في تفاعلها الخارجي هو نابع من طبيعة السياسة الدولية وشكل التفاعل ونمط العلاقات فيها، في حين يؤكد هنري كيسنجر على الفصل التام بين البيئة الخارجية والداخلية من حيث صنع وتفسير السياسة الخارجية حينما قال: " تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية"[2].

وفي إطار سعي الدول من خلال سلوكها الخارجي لتحقيق عدة أهداف قسمها مورغانتو إلى ثلاثة أهداف أساسية: زيادة القوة باتباع سياسة توسيعية، الحفاظ على القوة من خلال انتهاج سياسة الحفاظ على الوضع الراهن، إظهار القوة باتباع سياسة عرض القوة[3].

وهناك من يعطي معنى لتوازن القوى كمرشد لصانعي السياسة الخارجية من منطلق أنه أول نسق الموجه لسياسات الدول الخارجية والقاعدة الأساسية التي توجه سلوك الدول وكإلتزام تستند إليه في ظل غياب سلطة فوق قومية وعالم يسوده الصراع للحيلولة دون هيمنة دولة أو مجموعة من الدول على الباقي[4].

وفي السياق نفسه خصص مورغانتو القسم الرابع من مؤلفة "السياسة بين الأمم" لتوازن القوى لذلك فقد أرسى مفاهيم جديدة للسياسة الخارجية حيث أثرت مفاهيم توازن القوى على جيل كامل من الساسة الذين لعبوا أدوارا بارزة في السياسة الخارجية كالرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر[5].

كما أنّ مورغانتو من مؤيدي فكرة السياسة الخارجية التي تقوم على توازن القوى ماهي إلا واحدة من عدة سياسات خارجية محتملة[1].

---

[1]- أنور محمد فرج، **المرجع السابق**، ص 224، 225.
[2]- بولمكاحل ابراهيم، **المرجع السابق**.
[3]- أنور محمد فرج، **المرجع السابق**، ص 239.
[4]- أبراهيم أبو خزام، **"الحروب وتوازن القوى، دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام"**، (ليبيا : دار الكتاب، ، ط2 ،2005)، ص50.
[5]- **المرجع نفسه**، ص60.

"تعد الواقعية الجديدة والتي تُعرف أيضا بتسمية الواقعية البنيوية امتدادا للواقعية التقليدية ومن أهم روادها كنيث والتز، ستيفن كريزر، روبرت جيلبن، روبارت تاكر، جورج مودلسكي"[2]، حافظت وأبقت الواقعية الجديدة على المفاهيم والافتراضات الأساسية للواقعية الكلاسيكية كدور الدولة، مفهوم القوة وميزان القوى والمصلحة القومية، إلا أنهما يختلفان حول سبب الصراع والذي تعتبره الواقعية الجديدة نابع عن طبيعة النظام الدولي الفوضوية في حين يرجعها الكلاسكيون إلى الدول[3]، ليضيف كينيث والتز بعدا جديدا في التحليل الواقعي فمكانة الدولة ووضعها في البيئة الدولية السياسية وفي النظام الدولي أهم في تفسير سلوكها الخارجي من تركيبتها الداخلية وتفاعلاتها مع الوحدات السياسية الآخرى، لأنهما يفسران الفرص المتاحة أمام الدولة والقيود المفروضة على سلوكها الخارجي، أما تركيبتها وخصائصها الداخلية وتفاعلاتها مع الدول الآخرى فتحدد تفاصيل السياسة الخارجية لكل دولة[4].

أما فريد زكريا الذي يمثل التيار الهجومي في النظرية الواقعية فيؤكد بأن تفسير السياسات الخارجية للدول لا يتوقف عند موقع الدولة في النسق الدولي ولا تفرضه البيئة الدولية فقط بل يضم المتغيرات والأنساق والتأثيرات الداخلية، لذلك فإن الواقعية الكلاسيكية الجديدة تعتبر أن كل من المحددات الداخلية والخارجية تؤثر في عملية صنع القرار الخارجي فهي ترى أن السياسة الخارجية ماهي إلا امتداد لسياسات الدول الداخلية[5].

ويمكن تلخيص أهم مبادئ ومرتكزات الواقعية الجديدة حول منظورها للسلوك الخارجي للدول في العناصر التالية:

أولا: فوضوية النظام الدولي ويعني بأن بنية النظام الدولي الفوضوي يجعل الدول تلعب دورا محددا تمليه إملاءات حسب تريتبها في سلم القوى الدولي، ويبقى هدفها البقاء والمحافظة على الذات تتوافق ورؤية كنيث والتز في أن الفوضى تؤدي إلى الاهتمام بحفظ البقاء[6].

ثانيا: الدولة كفاعل أساسي وعقلاني من هذا المنطق تفسر الواقعية الجديدة أهداف الفواعل ورغباتها على أنها خارجية بدلا من كونها ذاتية النشوء، ويتضمن عنصر العقلانية تحقيق أهداف المصلحة الوطنية والإهتمام

---

[1]- أحمد نوري النعيمي، **المرجع السابق**، ص6.
[2]- فاطمة بيرم، **المرجع السابق**، ص 74.
[3]- جون مبرشامر، **"الواقعية البنيوية"** (ترجمة حمزة بن عبد الرحمان، سياسة موقع عربي متخصص في العلوم السياسة والعلاقات الدولية) : www.politics-ar.com
[4]- أحمد نوري النعيمي، **المرجع السابق**، ص9.
[5]- ابراهيم بولمكاحل، **المرجع السابق**.
[6]- فاطمة بيرم، **المرجع السابق**، ص 74.

بالمشكلة قبل إتخاذ أي قرار خارجي، بالإضافة إلى حصر البدائل الممكنة لحل تلك المشكلة وتقييم التكاليف والعوائد والنتائج التي تترتب عن استخدام كل بديل.

المطلب الثاني: المنظور الواقعي للأمن.

تنطلق الواقعية في احلالها للسلام والأمن الدوليين من خلال تركيزها على نظرية توازن القوى، واهتمامها بالمصلحة القومية واعتبارها مرادفة للقوة[1]، ففي كتاب الأمير لمكيافيل نجد فكرة القوة ودورها في المحافظة على الملك وتوسيع نطاقه ودور الحصون في حماية الامارة...إلخ، وبعده توماس هوبز الذي كان يرى بأن القوة عامل حاسم في سلوك الانسان، وفي الولايات المتحدة الامريكية نجد القس البروتيستنتي رينهولد نيبور والذي تأثر به كتاب السياسة الأمريكية ويعتبرونه الأب الروحي لفلسفة القوة في القرن العشرين[2].

ففي أفكار الواقعية الهوبزية أشار هوبز إلى سياسات توازن القوى بالورطة الأمنية، ففي غياب سلطة تسيطر على الأفراد وكذا الدول، وتسيطر على اندفاعاتهم وتحد من سلوكياتهم حول صراعهم على القوة سيدخلهم في ورطة الأمن، فالسلطة هدفها تحقيق الأمن والحفاظ على البقاء، والصراع على القوة كوسيلة له ينتهي إلى انتقاص الأمن النسبي عند الجميع، وبالتالي حالة الحرب والتي يعبر عنها هوبز بحرب الكل ضد الكل[3]، لذلك فإن الوحدات الدولية التي تشكل النظام الدولي حسب مورغانتو، تتحرك لتحقيق هدف رئيسي وهو الأمن والبقاء بغض النظر عن الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الهدف، وهذه الوسائل تختلف نظرا لتباين القدرات وإمكانيات القوة لكل دولة وبين الدول[4]، ففي ظل نظام دولي فوضوي الذي تسوده حالة من الغش وعدم الثقة والتنافسية وتحكمه الطبيعة البشرية الأنانية والشريرة، فإن الدول تعتمد على قدراتها ومواردها المادية ومصادر قوتها الذاتية في سعيها لتحقيق الأمن والاستقرار، من خلال اتباع استراتيجيات وسياسات التوازن، أو الحياد، أو المهادنة، أو التعبئة في تحركها الدولي[5]، أي حسب قدراتها والامكانيات والقوة التي تمتلكها كل دولة وتوزيعها في النظام الدولي.

"وصف أريسطو الإنسان بأنه حيوان سياسي" Political Animal "، أما مورغانتو فقد وصفه بأنه حيوان يبحث عن القوة "Power-Seeking Animal"، إذن فإن نقطة الارتكاز هي سعي الإنسان في بحثه عن القوة واكتسابها"[(6)]، من أجل تحقيق أمنه وأمن جماعته ومن جهة آخرى السيطرة على الآخر.

---

[1]- عدنان السيد حسين، **"نظرية العلاقات الدولية"**، (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3،2008)، ص54.

[2]- عمار بن سلطان، **المرجع السابق**، ص79.

[3]- حورية توفيق مجاهد، **"الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده"**، ا(لقاهرة : مكتبة الانجلو مصرية، سنة 1992)، ص359.

[4]- أحمد محمد أبو زيد، **"كيف تتحرك الدول الصغرى نحو نظرية العامة"**،(مجلة العلوم السياسية، العدد 44، 2014)، ص62.

[5]- **المرجع نفسه**، ص32.

[6]- أنور محمد فرج، **المرجع السابق**، ص223.

تركز الواقعية على غياب سلطة أعلى من سلطة الدولة القومية، لذلك تسعى هذه الدول للدفاع عن نفسها وضمان أمنها مما يجعل البقاء والحفاظ على الأمن من أهم أولوياتها[1].

تقوم الواقعية على أساس الأمن والقوة لأن الدولة كفاعل أساسي لا ترى إلا قوتها وأمنها لأنها في منظومة قائمة على المساعدة الذاتية فهي تبحث عن الأمن والهيبة والاستقلالية في قراراتها، فالثقة تبقى في موضع الشك لذلك على الدولة أن لاتضع مصيرها في يد غيرها، ولأن العالم مليء بالأخطار ويمكن لصديق اليوم أن يصبح عدوَّ الغد، فالواقعية لا تؤمن بأخلاقيات المدينة الفاضلة وما على الدولة إلا السعي لزيادة قوتها وتعزيزها لهدف البقاء وتعظيم أمنها، فالواقعية ترى العالم على طريقة هوبز "الكل شرير بطبعه[2].

ترى الواقعية أن القضايا الدولية تشهد هيراكية واضحة، حيث تأخذ القضايا العسكرية الأمنية الأولوية وقمة الاهتمام في القضايا الدولية، وأن القضية التي تشغل اهتمام الحكومات هي الأمن العسكري ولأن القوة العسكرية هي الأداة الوحيدة لدى الواقعيين للدفاع عن السيادة وأداة فعالة لخدمة أهداف الدولة كما يمكن للدول أن تحفظ بقاءها عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.[3]

ويفسر روبرت غيلبنROBERT GILPIN العلاقة بين القوة والمصالح من منطلق التفاوت في زيادة القوة لدولة أو مجموعة من الدول والتي تسخرها في محاولة السيطرة على البيئة الدولية، ومن أجل تعزيز أمنها الخاص وذلك وفق رؤية جماعة المصالح الخاصة التي تحاول أن توسع من سيطرتها السياسية والاقتصادية، والإقليمية بل وتحاول تغير النظام الدولي[4].

"في حين يفسر كارل دويش سلوك الدولة داخل النظام الدولي من خلال علاقة عكسية بين زيادة القوة والشعور بغياب الأمن قائلا: "إن إحساس الأمة بعدم الأمن يزداد مباشرة مع زيادة قوتها....."[5]

سيطرت النظرة الواقعية خلال الحرب الباردة واعتبرت أنّ أهمّ لاعب في النظام الدولي ليس الأفراد ولكن الدولة و هدفها الأساسي حماية السيادة وما دامت الحرب هي الانشغال الأول للدول فسيكون الأمن في المرتبة

---

[1]- أحمد محمد أبو زيد، **المرجع السابق**، ص14.
[2]- جون دنيال بوين، **"تبسيط النظريات الأساسية في العلاقات الدولية"**، (ترجمة : حمزة بن عبد الرحمان، سياسة موقع عربي أكاديمي متخصص في العلوم السياسية) : www.politics-ar.com | Facebook.com/Politics.ar
[3]- نادية مصطفى، **المرجع السابق**، ص10.
[4]- عمار بن سلطان، **المرجع السابق**، ص223.
5- **المكان نفسه**.

الأولى ضمن أولوياتها، وبيد أن الدول لا تعتمد كثيرا على دول أخرى لتوفير الحماية الأمر الذي يحفز هذه الدول على إقامة تحالفات وتوقيع المعاهدات وحتى التعاون فيما بينها لتعزيز أمنها.[1]

ويؤمن الواقعيون بأن التهديدات الأمنية التي تصدر عن دولة ما هي بالضرورة موجهة إلى دولة آخرى، حيث أضافوا إلى المعجم الأمني لديهم مفاهيم الردع والضربة الأولى والتدمير المتبادل والتي استنبطت من التفكير الأمني الواقعي الذي ركز خلال الحرب الباردة على امكانية الحرب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية[2].

بالإضافة إلى مفهوم القوة كافتراضات واقعي أساسي في تحقيق الأمن، تبنت الواقعية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين إفتراض آخر وهو توازن القوى BALANCE POWER وذلك لحماية استقلال الدول الّتي انظوت في إطار المحاور والأقطاب لذا فإن هذا الإفتراض يحمل مقومين أساسيين:

أ- الدول الأطراف في أقطاب ومحاور القوى تتفق على هدف واحد وهو الإبقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى وردع العدوان.

ب- في المواقف الدولية التوازن يمكن تحقيقه عن طريق قدرة نظام توازن القوى من خلال إنتاج ضغوط متوازية ومتعاكسة لتفادي أي اختلال في توزيع القوى وفي علاقاتها ببعضها[3].

يقدم هانس مورغانتو مفهوما شاملا لتوازن القوى فيقول هو:"نظام يهدف إلى الحيلولة دون أي عنصر من تحقيق التفوق على العناصر الأخرى يحفظ الاستقرار دون تحطيم ظاهرة التعدد في العناصر التي تؤلفه، فضمان الاستقرار ليس وحده هدف التوازن... الاستقرار يمكن أن يتحقق عن طريق السماح لعنصر واحد بتحطيم العناصر الأخرى والتغلب عليها والحلول محلها، هدف التوازن هو الاستقرار مضاف إليه المحافظة على العناصر المؤلفة للنظام"[4].

من هنا يرى هانس موغانتو أن توازن القوى هو نمو طبيعي للصراع على القوة، وهدف هذا الصراع هو الاستقرار والمحافظة على جميع العناصر المكونة للمحور أو القطب لذلك فإنّ مورغانتو يفترض أن أي نزاع أو

1- مارتن غريفيش، تيري أوكلاهان، **المرجع السابق**، ص78.
2- **المرجع نفسه**، ص79.
3- تامر كامل محمد الخزرجي، **"العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات"**،(دار المجدلاوي للنشر والتوزيع)، ص267.
4- ابراهيم أبو خزام، **المرجع السابق**، ص61

حرب هو نتيجة اختلال في توازن القوى بين الدول وكشرط مسبق لتحقيق الأمن والاستقرار الدوليين هو الإبقاء على الإتّزان الدولي القائم.[1]

لذلك فإن حالة الردع المتبادل هي التي تخلق الاستقرار بمعنى أنّ الاستقرار هو مرادف للتوازن ونشوء الأمن والاستقرار الدوليين وجود وضع دولي متوازن[2]، لكن مفهوم التوازن يقتصر على الشق العسكري والقوة النووية وحالة الاستقرار التي عرفتها فترة الحرب الباردة جراء امتلاك كلا المعسكرين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لهذه القوة، بحيث أغفل الفكر الواقعي تنامي أدوار القوة التكنولوجية والاقتصادية، إذ تبنى رواد الواقعية الجديدة هذا الطرح، ونأخذ على سبيل المثال لا الحصر"كنيث والتز الذي طرح فكرة تتناقض وافتراضات هانس مورغانتو حول توازن القوى، مفاده أنّ الأسلحة النووية تقلل من أهمية الاعتبارات الأمنية وتجعل الدول تركز أكثر على الجانب الاقتصادي وحلول توازن قوى اقتصادي محل توازن القوى العسكري[3].

وكذلك يمكن تحقيق الاستقرار دون وجود توازن ويمكن قيام حروب في ظل هذا التوازن وهدف الاستقرار يمكن تحقيقه في ظل سيطرة طرف دولي واحد[4].

للواقعية نظرة ضيقة فيما يخص الأمن فالحروب تجري حاليا داخل الدول وليس من أجل المصلحة القومية وفي الغالب تكون هوية الجماعة وثقافتها من مسبباتها هذا من جهة ومن جهة أخرى لم تعد تقتصر قدرات الدول على توفير الأمن للمواطن من التهديدات العسكرية بل ظهرت جوانب عديدة كالتهديدات غير العسكرية منها المشكلات البيئية والنمو السكاني والأمراض ومشكلات اللاجئين وشح الموارد، أي حاجة الفرد إلى أن يكون في مأمن من الجوع والمرض والقمع ومحميا من أخطار تهدد نمط حياته اليومي[5].

المطلب الثالث: المنظور الواقعي لتأثير السياسة الخارجية على القضايا الأمنية

كانت الواقعية تفسر مصالح الدول في النظام الدولي بالسعي إلى زيادة قوتها وثقتها بقدراتها لكن ظهر تيار جديد في المنظور الواقعي ينتمي للواقعية التقليدية الجديدة neo classical realism وهي" الواقعية الدفاعية" التي تقوم على افتراض أنّ الأمم تبحث عن مكاسب سياسية خارجية عندما تصبح غير آمنة بصورة

---

[1]- أنور محمد فرج، **المرجع السابق**، ص236.
[2]- ابراهيم أبو خزام، **المرجع السابق**، ص 61.
[3]- عبد الناصر جندلي،**النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم مابعد الحرب الباردة**،(مجلة الفكر، العدد الخامس، ،2013)، ص 127.
[4]- مارتن غريفش، تيري أوكلاهان، **المرجع السابق**، ص80.
[5]- ابراهيم أبو خزام، **المرجع السابق**، ص 61 .

متزايدة نظرا لغياب الشعور بالأمن في ظل نظام فوضوي وغياب الثقة والشعور بالخوف المتبادل الشيء الذي يضع الدول في موضع يجبرها على التنافس من أجل اكتساب المزيد من القوة بهدف توفير المزيد من الأمن"[1].

"لذلك فإن الاتجاه الدفاعي يبرر السلوك التوسعي للدولة خارجيا بهدف توفير الأمن، ففي حال شعور السياسيين في الدولة بوجود أخطار أجنبية تهدد أمنهم سيحاولون توسيع مصالحهم السياسية في الخارج من أجل احتواء وإزالة الخطر"[2].

تفترض "الواقعية الدفاعية the defensive theory أن النظام الدولي أقل فوضوية والأمن متوفر أكثر مما هو مفقود من خلال وجود قدرات دفاعية متيسرة أكثر من القدرات الهجومية والتي تساهم في نشر الأمن وتزيل النزعة التوسعية مما يؤدي بالدول إلى امتلاك وسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين الأمر الذي يقلص من فوضوية النظام الدولي"[3].

"إن ضمان وجود الدولة المادي وبقاءها تُعتبر حاجات أساسية لضمان استمراريتها لذلك على الدولة استعمال مختلف الطرق لتحقيق ذلك حتى وإن تنافى مع المعايير والقيم الأخلاقية والاجتماعية والتاريخية ومايبرر هذا السلوك هو الاختلاف الحاصل بين الساحة السياسية الدولية والساحة السياسية المحلية هذه الأخيرة التي تلعب فيها القيم والمعايير سالفة الذكر دورا في صياغة سلوك الدولة في تفاعلها مع البيئة الخارجية المحيطة"[4].

"في حين يرى ستيفن والت أن عامل التهديد هو أهم مؤثر في سلوك الدول الخارجي بالإضافة إلى عوامل أخرى أضافها الواقعيون الكلاسكيون الجدد كبنية النظام السياسي المحلي والايديولوجيا السياسية ورأي قادة الدول لطبيعة النظام الدولي وصور توزيع القدرات فيه"[5].

من جهة أخرى استخدم الواقعيون الجدد "مصطلح المعضلة الأمنية في ظل افتراضهم الذي يقول بفوضوية النظام الدولي وغياب سلطة تؤمن فيه هذا النظام لذلك على الدول أن تحمي وتساعد نفسها في ذلك فاكتساب القوة يجنب حالة الصدام مع دولة أو مجموعة من الدول ويرغم الآخرين على الإحساس بغياب الأمن ويدفعهم

---

[1]- **المكان نفسه.**
2- عدنان السيد حسين، **المرجع السابق،** ص 157
3- عمار بن سلطان، **المرجع السابق،** ص 224
4- بولمكاحل ابراهيم، **المرجع السابق.**
5- أحمد محمد أبوزيد، **المرجع السابق،** ص16.

إلى انتظار الأسوء، فالمعضلة الأمنية وفي إطار الجهود تحسين الأمن القومي للدولة (أ) تبدو كما لو أنها تهديد للدولة (ب) وبالتالي تؤدي إلى خطوات عسكرية مضادة قد ينتج عنه إنحدار نسبة الأمن بالنسبة لبقية الدول"[1].

"إنّ الحرب هي ميزة تاريخية ثابتة في السياسة الدولية ومن غير الراجح أن تختفي، لذلك فإن الدول تواجه ما وصف بأنها معضلة أمنية حيث تم توضيح معالم هذا المصطلح في عام 1950 من قبل جون هارس john herz الذي يرى أن الدول تتبنى المساعدة الذاتية من أجل رعاية احتياجاتها الأمنية الأمر الذي يؤدي إلى حالة من انعدام الأمن لدى الآخرين، وبالتالي فإنّ أي تدابير أمنية تتخذها الدولة (أ) تعتبرها الدولة (ب) تهديدا موجها لأمنها"[2].

وفي االسياق نفسه فإنّ مصطلح المأزق الأمني security dilemma في دراسات الأمن الدولي من المنظور الواقعي يعرف على أنه :"كيفية تحقيق الدول لأمنها وتجنب تهديد مصالحها وقيمها الحيوية والمركزية مقارنة بما تمتلكه من مصادر وقدرات وإمكانيات مادية في ظل نظام دولي فوضوي ذات بيئة تنافسية دون المبالات بأمن واستقرار الدول الأخرى"[3].

كشرح مبسط للمفهوم السابق يتأتى من خلال دور الدولة كفاعل أساسي وعقلاني في صياغة وصنع ورسم قرارات سياستها الخارجية من الناحية الأمنية انطلاقا من الإستغلال الرشيد والعقلاني وحسن توظيف مواردها وإمكانياتها المادية لتحقيق بالدرجة الأولى أمنها القومي ثم مصلحتها الوطنية دون الإكتراث لأمن ومصلحة الدول الأخرى.

قامت الواقعية الهجومية The Offensive Theory بتوجيه انتقادات للتيار الدفاعي من منطلق أن الدولة لا تبحث عن أمنها فقط كما تقول الواقعية الدفاعية بل الدولة تبحث عن تعظيم وزيادة قوتها الأمر الذي يؤدي إلى إحتمالات قيام حروب كلما تعاظمت قوة دول ما وكانت لها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة"[4].

في هذا الصدد يقدم لنا جون ميرشايمر أحد رواد الواقعية الهجومية مثالا عن الولايات المتحدة الأمريكية وموقعها من جيرانها الكنديون في الشمال والمكسكيون في الجنوب، حيث لايوجد أي أمريكي قلق حول أمنه أو

1- **المكان نفسه**.

2- مارتن غريفش تيري أوكلاهان، **المرجع السابق**، ص395.

3 -john bay lis، **international and global security in the post cold era**، p 257. http://www.peacepalacelibrary.nl/plinklet/index.php?ppn=308194969.

4- أحمد محمد أبوزيد، **المرجع السابق**، ص42.

أمن بلده و السبب هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك قوة كبيرة جدا على حد تعبيره، لذلك على الدول أن تكون قوية لأنها لاتأمن السلوك الخارجي للدول الأخرى اتجاهها[1].

كما يري ميرشايمر "أن غياب إمكانية التأكد من نوايا الأخرين بخلاف قدرة الدول التي يمكن قياسها فالنوايا لايمكن إثباتها حتى وإن كان التأكد منها في الحاضر فهي تتغير في المستقبل وكمثال آخر تحدث فيه عن النوايا من خلال معهدة فارساي لم يكن من الممكن لدول التحالف أن تتوقع ما ستقوم به ألمانيا مستقبلا، كما يمكن توقع النوايا السيئة لأي دولة لكن لايمكن إثباتها"[2].

المبحث الثاني: المنظور الليبرالي لسلوك السياسة الخارجية والأمن

بالإضافة إلى المنظور الواقعي فإن النظرية الليبرالية تعتبر من أهم وأكثر النظريات تأثيرا في حقل العلاقات الدولية، حيث أن مصطلح الليبرالية مرتبط بكلمة liberté والتي تحمل مدلول الحرية، أما مضمون النظرية فهو يحمل جملة واسعة من الأفكار ذات الصلة بالسياسة الدولية وكذا أنماط الحكم، كما أنّ الليبرالية فلسفة سياسية عريقة تحمل في طياتها عدة جوانب اقتصادية، ثقافية، سياسية، وكذا إنسانية، حيث ساهمت بإفتراضاتها في تفسير سلوك الدول الخارجي وقدمت وسائل واقتراحات وقواعد في تحقيق السلم والأمن الدوليين انطلاقا من إشكاليتها الرئيسية وهي ما يجب أن تكون عليه السياسة الدولية.

المطلب الأول: المنظور الليبرالي للسياسة الخارجية.

تنطلق الليبرالية في تحليلها للعلاقات الدولية والسلوك الخارجي للدول من القيم الأخلاقية والمعايير القانونية وانسجام المصالح وتناغمها كبديل عن المصلحة القومية والقوة في رسم السياسة الخارجية، بحيث تستمد أفكارها من المثالية الويلسونية والتي تعود إلى فلسفة التنوير، كما تأخذ بمقدمات عقائدية وميتافيزيقية في تفسير الظواهر على الساحة الدولية إلى مايجب أن تكون عليه العلاقات بين الدول[3].

كما جاءت الليبرالية كرد فعل على مذبحة الحرب العالمية الأولى من أجل إلغاء اختيار الحرب في جعله وسيلة وأداة في السياسة الدولية وتحييد استعمال القوة العسكرية في حل القضايا الدولية لذلك اتجه العديد من

1- بولمكاحل ابراهيم، **المرجع السابق**.
2- جون ميرشايمر، **الواقعية الجديدة والنهوض الصيني**،(ترجمة حمزة بن عبد الرحمن، سياسة موقع عربي متخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) : [http://www.politics-ar.com]
3- أنور فرج فودة، **المرجع السابق**، ص139.

المثقفين إلى إطلاع الناس على ميلاد توجه دولي جديد يقوم على التعاون بدل الصراع ومن أهم المثاليين الليبراليين، إيمانويل كانط، ريشارد كوبدن، جون هوبسن، نومان أنجل، وودرو نيلسون[1].

حسب الليبراليين فإن الدولة لا تهتم بالمنافسة والانشغال بالقوة فقط، بل اهتمامها يكمن في مبادئ العدل والسلم ومحاولة بناء العالم على هذا الأساس، فأفكار الليبرالية تتمحور حول تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتي يجب أن تأخذ في تفاعلات وحدات النظام الدولي حيز كبيرا، كما أنّ للأخلاق دوراً كبيراً في ترشيد السياسة الداخلية وكذا السياسة الخارجية للدول[2].

تهتم الليبرالية بالسياق الداخلي للدولة التي توجد فيه وتبنى رؤيتها من خلال هذا الإطار الذي له أهمية بالغة في تحديد سلوك الدولة الخارجي دون إلغاء أهمية المحيط الخارجي في ذلك[3].

وبالعودة إلى القواعد الأخلاقية التي تعتبرها الليبرالية وقبلها المثالية المرشد لعمل السياسيين والدبلوماسيين فهي ملزمة في تعاملاتهم مع الدول والأمم الأخرى، كالمحافظة على العهود والإيمان بالوعود والصدق في المعاملة واحترام القانون الدولي وحماية الأقليات ورفض الحرب كأداة للسياسة القومية بهدف حماية الإنسان في أوقات السلم والحرب[4].

لذلك يمكن اعتبار العناصر سابقة الذكر كمحددات للسياسة الدول الخارجية، وفي المنظور الليبيرالي هناك عدة مقتربات مقتربات فسرت سلوك الدولة الخارجي منها:

الليبرالية الجمهورية: تقوم على فكرة تأثير طبيعة النظام السياسي على السياسة الخارجية للدول بمعنى أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا للسلام والأكثر امتناعا عن استعمال القوة بين أطراف لها نفس المبادئ عكس الأنظمة التسلطية[5].

الليبرالية التجارية: تنطلق من فكرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول والذي يساهم في توجيه سياساتها الخارجية نحو التعاون وتحقيق السلم الدولي من خلال شبكة معقدة من الارتباطات الاقتصادية والإجتماعية،

---

[1]- مارتن غريفش، تيري أوكلاهان، **المرجع السابق**، ص360.
[2]- فاطمة بيرم، **المرجع السابق**، ص 78.
[3]- فاطمة بيرم، **المرجع نفسه**، ص78.
[4]- عمار بن سلطان، **المرجع السابق**، ص169،168.
[5]- فاطمة بيرم، **المرجع السابق**، ص 78.

لذلك فإن فك الارتباط في إطار هذه الشبكة ستقابله تكاليف مرتفعة، الأمر الذي يكون بمثابة رادع لتحرك الدول في الاستعمال المنفرد للقوة[1].

إلا أن المقتربات الأكثر ملائمة لهذه الدراسة في التيار الليبرالي ورؤيته للسياسة الخارجية هي الليبرالية المؤسساتية والتي تنتمي للمنظور اليبيرالي الجديد، يركز هذا الطرح على الدور المركزي للمؤسسات الدولية، حيث تطور هذا الاتجاه في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في إطار مايعرف بالبراديم التعددي من قبل روربت كوهين وجوزيف ناي والذي يعتبر الدولة على انها ليست فاعلا وحدويا بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح تتنافس على بلورت سياستها الوطنية.

يؤكد المؤسساتيون الليبراليون الجدد على أنه بمجرد توطيد المؤسسات وترسيخ البنود والتوجهات التي تقوم عليها يمكنها صياغة والتأثير في سياسات الدول الخارجية، ويمكنها الترويج لهذه السياسات من خلال المعلومات والخبرات مع امكانية تسهيل صناعة القرار ودعم تعاون أكبر على المستوى المحلي، الوطني والدولي[2].

كما تسرع المؤسسات من عملية بناء تعاون بين الفواعل الدولية وغير الدولية، وتساعد البيئة في احداث تغيرات في السياسات الوطنية وتؤثر في خيارات الدولة ومن ثم تغير سلوكها[3].

أما الاعتماد المتبادل Interdepandence الذي يندرج ضمن الأطر النظرية لليبرالية الجديدة فيراه كيوهين وناي عنصر مؤثر في سلوكيات الدول وسياستها الخارجية من خلال ماتتضمنه هذه الظاهرة من متغيرات:

أولا: الحساسية Sensitivity وتعني عمق التأثير والتغير لدولة ما في دولة أخرى.

ثانيا: الإنجراحية Vulnirability وتمثل أدوات وإمكانات مجابهة التغير والتأثير للدولة (أ) على الدولة (ب)[4].

---

[1]- **المكان نفسه**.

[2]- توفيق حكيمي، **الحوار النيوواقعي-النيوليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، سنة 2007-2008)، ص39.

[3]- توفيق حكيمي، **المرجع نفسه**، ص 38.

[4]- السعيد لوصيف، **"واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة مابعد الحرب الباردة"**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، سنة2009-2010)، ص78.

الليبرالية النفعية والتي تعتبر أن السياسة الخارجية هي الوظيفة الأساسية للدولة التي تستمدها من مصادرها الرئيسية وهي البيئة الداخلية للدول، أي أنه الذي يحدد السياسة الخارجية للدول هي الفواعل المجتمعية المهيمنة داخلها إعتمادا على مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من الأسفل إلى الأعلى، وبالتالي لكل دولة نهج خاص ونموذج منفرد في صياغة ورسم وصنع سياستها الخارجية كنتيجة لتفاعلات مصالح كل مجتمع والذي يؤثر بدوره في سلوكات الدول الخارجية.

من خلال الفكرة السابقة يميل هذا الاقتراب إلى أن القرار في السياسة الخارجية يتحدد وفق علاقات الفواعل المجتمعية ببعضها البعض، وأولويات وخيارات كل منها فهو نتيجة لرغبة النسق السياسي والإداري من جهة ومصالح الفواعل الخاصة حسب تبعية كل منهما للأخر من جهة أخرى[1].

فالليبراليون يرون ان سلوك الدولة الخارجي يقوم على التعاون فالدول في نظرهم تسعى لتحقيق الذروة والقوة الإقتصادية، لذلك فإن إهتمامها الكبير ينصب حول المنفعة والمكاسب التي تجنيها من وراء تعاونها مع الدول الآخرى إعتمادا على آليات التفاوض والمساومة وأحيانا حتى التنازل، ويتم ذلك من خلال التقارب الجغرافي والثقافي والقيم بين الدول والذي يسهل عليها انتهاج سلوك تعاوني نحو الدول المجاورة[2].

كما يربط الليبراليون من جهة أخرى عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بطبيعة كل نظام حكم لأن صناعة القرار الخارجي بالنسبة للأنظمة التسلطية تحتكره جهة واحدة وهي الفرد "رئيس الدولة"، أما النظم الديمقراطية فقرارها تشاركي من خلال تبني حوار حقيقي بين الأطراف الفاعلة داخل الدولة حول قضايا السياسية الخارجية[3].

من جانب آخر ترى الليبرالية أن البيئة الخارجية رغم النظام الدولي الفوضوي، تخضع لتفاعلات رسمية بين الحكوميين وغير الحكوميين مع إدراك أهمية المؤسسات الدولية وتأثيرها في سلوك وسياسة خارجية معينة إعتمادا على آلية المساومة في تحقيق الهدف[4].

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي للأمن

[1]- أحمد محمد أبوزيد، **المرجع السابق**، ص55.
[2]- فاطمة حموته، **"البعد الثقافي في سياسات الإتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة"**، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات خارجية، جامعة بسكرة، سنة 2010-2011، عمر فرحاتي)، ص50.
[3]- أحمد محمد أبوزيد، **المرجع السابق**، ص55.
[4]- فاطمة حموته، **المرجع السابق**، ص 53.

لقد شهد المنظور الليبيرالي الجديد تطورا كبيرا تزامن مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل "theory of interdependence" وتبادل العلاقات الاقتصادية الدولية وتراجع علاقات الدولة الذي تزامن وبروز العلاقات عبر القومية، أدت هذه التغييرات في نهاية المطاف إلى تقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول.

وبالعودة إلى الليبرالية بشقيها التقليدي والجديد فإنها تعتبر الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي" Demcratic Peace" أهم تصوراتها للأمن إذ استبدل مفهوم الأمن القومي بمفهوم آخر وهو الأمن الجماعي[1]. حيث وضع إيمانويل كانط أسس هذا التصور من خلال اقتراحه بإنشاء فيديرالية تضم دول العالم بهدف معاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى من طرف هذا التكتل، مما يعني أن الدول التي تنضوي تحت منظومة الأمن الجماعي ستتعاون فيما بينها ضد أي دولة تسعى لتحقيق مصالحها الضيقة، وهو نفس الطرح الذي استند إليه وودرو ويلسون في تصوره للسلام في العالم، هذا التصور الويلسوني ساهم في انشاء عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى والتي يقوم ميثاقها على 14 مبدأ تؤدي كلها إلى قيام نظام عالمي مستقر[2].

لذلك فإنّ الليبراليين يرون أن إنشاء نظام للأمن الجماعي كهدف ووسيلة لتحقيق الأمن والسلام الدوليين، ظهر هذا المفهوم من خلال "ميثاق عصبة الأمم والذي ينص في المادة 5على السلام، كما تعتبر المادة 17 جوهر الأمن الجماعي وتركز على أنه لتأمين التهديد من الطرف الآخر يجب أن يكون هناك رد مضاد، وجاء في المادة 10 كذلك أن كل دولة عضو في نظام الأمن الجماعي ملزمة بضمان وحدة أراضي الدول الآخرى وسلامتها السيادية وتدخل في حالة حرب تلقائية مع أي معتد لتأمين هذاالوعد[3].

في نفس السياق كانت هيئة الأمم المتحدة سباقة في استخدام مفهوم آخر يحمل نفس الصيغة وهو الأمن الدولي ففي الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الهيئة تبين مقاصدها، وهي حفظ السلام والأمن الدوليين عن طريق اتخاذ تدابير مشتركة فعالة لمنع الأسباب التي تهدد وتقمع أعمال العدوان وكل وجوه الإخلال بالسلم[4].

---

[1]- جويدة حمزاوي، **"تصور الأمن الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط"**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011)، ص23 .

[2] -Androew Moravcsik « **federalism and peace** » : :astructural-liberal perspective www-user.uni.de /inus /lib/fachismo.html

[3]- جويدة حمزاوي، **المرجع السابق**، ص 23.

[4]- تامر كامل الخزرجي، **المرجع السابق**، ص294.

وبالتالي فإن "نظام الأمن الجماعي هو مجموعة آليات ذات ركيزة قانونية صممت لمنع اعتداء أي دولة على أخرى، وقمع ذلك الاعتداء إن حدث ويتم ذلك بتوجيه تهديدات ذات مصداقية إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين وتوجيه وعود ذات مصداقية أيضا إلى الضحايا المحتملين أو الحقيقيين، بإتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام وتنفيذها عند الضرورة"[1].

فنظام الأمن الجماعي لايلغي التناقض الموجود في سياسات الدول أو مصالحها بل يستنكر استعمال القوة والعنف في حل القضايا الدولية وهدف هذا النظام الأساسي هو ضمان أمن الدول الخارجي وجعل مهمة حفظ السلام الدولي مهمة أساسية وكأنها قضية قومية، لذلك فإن أمن الجزء هو مرتبط عضويا بأمن الكل، بحيث يقوم هذا النظام على مجموعة من الافتراضات منها:

- عند الإتفاق على مصدر العدوان يقوم المجتمع الدولي بردعه وفق طريقة فعالة بهدف احتوائه والتقليل من آثاره.
- مقاومة العدوان يستند إلى إعتبارات اخلاقية للدول الأعضاء في المجتمع الدولي.
- الموقف الدولي الجماعي يهدف إلى إشاعة الإدراك لدى صناع القرار في الدولة التي تعتزم تنفيذ العدوان بأنه ليس في مقدرتها مقاومة رد فعل المجتمع الدولي[2].

لقد أقحم الليبراليون في مسألة الأمن فواعل أخرى غير الدولة ليصبح أكثر اتباعا وشمولا، بحيث لم يعد يقتصر مفهوم الأمن فقط في حماية أمن الدولة من التهديدات الخارجية الصادرة عن دول أخرى، وإنما الحماية من التهديدات تشمل أيضا الفاعلين غير الدوليين، وحسب الرؤية الليبرالية للأمن فهي تتعدى الدولة بمعنى "ما فوق الدولة أكثر ما دون الدولة، ليشمل عوامل أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام، كعامل الاقتصاد والعوامل المؤسساتية والديمقراطية وبالتالي فإن أجندة الأمن تتحدد من خلال سياسات دنيا تجعل التعاون ملزما بين الدول[3].

تركز الليبرالية بمختلف روافدها على دور مأسسة وتقنين العلاقات الدولية للوصول إلى عالم أكثر أمنا واستقرارا، بمعنى أن الأمن لن يتحقق إلا في ظل وجود قانون دولي ومنظمات دولية تحكم العلاقات الدولية،

[1]- مارتن غريفش، تيري أوكلاهان، **المرجع السابق**، ص 81.
[2]- تامر كامل الخزرجي، **المرجع السابق**، ص292، 293.
[3]- جويدة حمزاوي، **المرجع السابق**، ص26.

حيث تعود فكرة بناء المؤسسات الدولية لليبرالية الجديدة التي تراها أداة لتحقيق الأمن من خلال تجاوزها لذلك الإطار الضيق للسيادة الوطنية، لتصل إلى بناء تعاون دولي ودعم المنظمات الدولية.

يستند هذا الطرح إلى النجاح الذي حققه الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ومدى مساهمتهما في تطوير نظم أمنية مستقرة ووضع آليات أطلسية، في إدارة الأزمات بمنطقة مضطربة من جانب حلف شمال الأطلسي، كما يمكن لبعض المؤسسات الدولية كوكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي تشجيع الدول على التخلي عن النزعة الأنانية والمصالح الضيقة، مقابل فائدة أكبر.

من جانب آخر يمكن الإسهام في حل المأزق الأمني بتوفير المعلومات عن نوايا وأهداف الدول لأن قرارتها وخياراتها وقوتها تعرض بشكل موثوق على هذه المؤسسات[1].

أما الليبرالية في شقها الاقتصادي من خلال ديفيد ريكاردو ترى أن زيادة حجم التجارة سيساهم في التقليل من الحروب فتحقيق الربح ينفي حالة الحرب ويرفع مستوى التعاون[2].

المطلب الثالث: المنظور الليبرالية لتأثير السياسة الخارجية عن القضايا الأمنية.

المنظور الليبرالي هو منظور تفاؤلي فالإنسان لديهم هو كائن عقلاني، عقلانيته تدفعه للخروج من دائرة الشك والخوف والصراع من خلال استفادته من خبرات تاريخية، لينتقل إلى حالة الاستقرار والتعاون بدل الصدام مع الآخر، دعت الليبرالية إلى تبني قانون دولي وإنشاء منظمات دولية تنظم العلاقات الاقتصادية، السياسية والعسكرية بين الدول، حيث دعى كانط إلى إنشاء نظام فديرالي عالمي تنضوي تحت سقفه جميع الدول تحكمها علاقات تعاونية مع بعضها البعض لتحقيق حالة من السلام والاستقرار الدوليين، لكن لإنشاء هذا النظام يجب تحقيق ثلاثة شروط حسب كانط وهي:

- ❖ انتشار الديمقراطية على مستوى العالم ، باعتبار أن طبيعة النظام السياسي لأي دولة هي التي تحدد سياسته الخارجية لذلك فإن الأنظمة الديمقراطية تميل إلى التعاون في تحقيق السلام وتنزع نحو الإستقرار عكس الأنظمة التسلطية التي تخلق حالة من اللإستقرار واللأمن على الساحة الدولية.
- ❖ زيادة عدد المنظمات والمعاهدات الدولية.
- ❖ تمتين الترابط الاقتصادي والثقافي والأمني بين الدول[1].

---

[1]- بشكيط خالد، **"دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات إفريقية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010-2011)، ص 19، 20.

[2]- الباحثون السوريون، **الليبيرلية في العلاقات الدولية** : http://www.syr-res.com/article/7118.html

لذلك فإن الليبراليين يعتبرون أن الدول التي تتبنى الديمقراطية كنظام سياسي يحكمها تؤسس علاقاتها الخارجية على سلوك سلمي إتجاه الدول الأخرى التي تتبنى نفس نمط الحكم، وفي هذا الصدد يقول مايكل دويل "أنه وخلال القرنين الماضيين اللذين شهدا الديمقراطيات الليبرالية الحديثة لم تحدث أي حرب من هذا القبيل"[2].

لكن الديمقراطيات الليبرالية ترى ان الحرب تحدث بينها وبين دول طبيعة حكمها ليس ديمقراطي ليبرالي وهذا ما حدث للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بإعتبارها دولة ليبرالية ديمقراطية دخلت في حرب مع كل من كوريا والفيتنام التي تحكمهما أنظمة تسلطية.

وعند مراقبة التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية لكل من الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية نرى أن هناك تأثير سلمي لأفكار الليبرالية على سلوكيات هذه الدول الخارجية، حيث قلّصت عناصر الخوف من الحصار الرأسمالي من جهة، ومن جهة أخرى زوال نظرة التهديد الآتي من الحلف الأطلسي وبالتالي زوال الخطر الخارجي، مما أدى بهذه الدول إلى خفض قوتها العسكرية التقليدية، لأن دول الإتحاد السوفياتي سابقا والتي اعتنقت الديمقراطية ارتأت أن الديمقراطيات لاتحارب بعضها البعض[3].

تركز نظرية السلام الديمقراطي على انتشار النظم السياسية الديمقراطية كوسيلة لتحقيق الأمن والسلم الدوليين فهذه النظرية هي امتداد لما دعى إليه الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط من إقامة جمهوريات دستورية وأن الشعوب تميل إلى السلام أكثر منه إلى الحرب، حيث تقوم على فكرة أساسية فحواها أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض.

وفي السياق نفسه يرى مايكل دويل michael dayle أن النظم الديمقراطية لها سلوك سلمي إتجاه بعضها البعض ويتحول هذا السلوك إلى أكثر عدوانية إتجاه النظم التسلطية، ويتبنى هذا الطرح كل من واندت وكذلك فوكوياما صاحب كتاب نهاية التاريخ الذي يؤكد على أن النظم الديمقراطية تشهد استقرارا داخليا وسلمية في سلوكها الخارجي[4].

---

[1]- الباحثون السوريون ،**المرجع نفسه.**

[2]- فرنسيسكو فوكوياما، **"نهاية التاريخ و الرجل الأخير"**، (ترجمة حسن أحمد أمين، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر،1993)، ص232.

[3]- فرنسيسكو فوكوياما، **المرجع نفسه**، ص 230-232.

[4]- عبد القادرعبد العالي، **"محاضرات نظريات العلاقات الدولية"**، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، 2009)، ص 28- 30.

جاء مايكل دويل في تقييمه للمدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية بثلاثة فروع رئيسية من بينها الليبرالية الإمبريالية liberal imprialism الذي ينتقد فيها طرح ميكيافيلي ورؤيته في أن النظم الجمهورية هي النظم الأكثر توسعا وميلا إلى إستخدام العنف، ويحاجج دويل في ذلك من منطلق التهديد فما دامت الدول غير معرضة لتهديد ما فإنها لا تميل إلى استخدام العنف لضمان أمنها وتحقيق استقرارها وبقاءها.

أما الليبرالية المسالمة liberal pacifism يرى من خلالها مايكل دويل أن هناك علاقة طردية بين النظم الرأسمالية والنظم الديمقراطية وسيادة حالة السلام والأمن العالمي، من منطلق أن الدول التي تعتنق هذا الشكل من النظم غير عنيفة وغير توسعية مبررا ذلك من طبيعة نظم الحكم الذي كان سائدا في الحرب العالمية الثانية والذي كان السبب الرئيسي في اندلاعها.

وفي تقسيم عالم السياسة اندرو مورافسيك لليبرالية يتطرق في الليبرالية المثالية liberalism ideational التي تقوم على محدد رئيسي لأداء الدولة وسلوكها والذي ينتج عنه حالة من الصراع أو التعاون، هذا المحدد يقوم على تنوع وتجزء الهويات والقيم المحلية، وبالتالي فإن أهداف الأمن والسيادة والبقاء ماهية إلا وسائل لتحديد نوعية الأداء الذي تسعى الجماعات المحلية لتحقيقه[1].

ومن جهة أخرى يقدم لنا جوزيف ناي تفسيرا أخر للسلوك الخاجي الذي يجب لدولة أن تتبناه، وذلك باعتماد القوة الناعمة في سياستها الخارجية دون اللجوء إلى القوة التقليدية أو الخشنة في السياسة الدولية إلا في القضايا الأمنية الدولية الذي يصعب حلها، وهنا يعطينا ناي مثالا عن كوريا الشمالية التي لا يمكن حل الخلافات معا إلا باللجوء إلى القوة العسكرية باعتبارها تتسم بنظام تسلطي[2]، حيث يقول جوزيف ناي"كسب السلام أصعب من كسب الحرب والقوة الناعمة ضرورة جوهرية لكسب السلام بين الدول"[3].

لكن هناك من وجه انتقادات لإفتراض تبني النظم الديمقراطية كوسيلة لتحقيق السلام بناء على دلائل تاريخية، من بينهم جون أوين الذي يرى أن الديمقراطيات التي ترى بعضها البعض كديمقراطيات هي التي لا تتحارب، فحكومة وايمر waymer الألمانية إعتبرها الفرنسيون والبريطانيون غير ديمقراطية حقيقية، ليؤكد

---

[1]- أحمد محمد أبوزيد، **المرجع السابق**، ص 30، 31.

[2]- جوزيف ناي، **"مستقبل القوة"**، (ترجمة حسن الساعاتي، حصة: الكتاب فكرة، إذاعة البحرين الثانية، الساعة20:00 ، 30 ديسمبر 2013)

[3]- **المكان نفسه.**

آخرون على أن طرح السلام الديمقراطي يفتح بابا أمام حروب عدوانية شعارها نشر الديمقراطية وأن بناء الديمقراطية هي مهمة سياسية بالدرجة الأولى وليست عسكرية[1].

لتتواصل التطورات السياسية إبان فترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية في تدعيم هذه الانتقادات انطلاقا من الفشل في نشر الديمقراطية، وإنتشار النظم الفاشية والديكتاتورية الذي تزامن معها إنهيار نسق الأمن الجماعي، وانتشار السلوكيات غير الرشيدة مع التعصب للأفكار والقوميات الأمر الذي نتج عنه عدم تجانس مصالح الدول[2].

المبحث الثالث: منظور التبعية السياسة الخارجية والأمن.

تبلور هذا المنظور في ستينيات القرن العشرين من بعض مفكري أمريكا اللاتينية، أمثال دوس سانتوس وكاردوزو والتي انتشرت أفكارهم في بقية بلدان العالم الثالث والبلدان المتخلفة، ركز هؤلاء على دراسة مسببات التخلف والتنمية في هذه الدول في تلك الحقبة، كما كان لهؤلاء مواقف رافضة وضد التبعية التنموية للنماذج الغربية، أما في المنظور العربي فقد أدلى سمير أمين بدلوه في هذا المضمار لتشكل أفكار هؤلاء مايسمى بمدرسة التبعية dependency school .

المطلب الأول: منظور التبعية للسياسة الخارجية.

هناك من يطلق على منظور التبعية بالماركسية الجديدة والتي يعتبرونها امتدادا للماركسية التقليدية، والافتراض الأساسي لهذا المنظور هو التنمية في العالم الثالث المقيدة بالرأسمالية العالمية، بحيث يرى منظري التبعية أن الاستعمار والإمبريالية تمثل عائقا بنيويا في تطور الدول العالم الثالث، كما أنها تمثل إحدى مراحل تطور الرأسمالية.

من جهة أخرى التبعية تمثل نقدا للنموذج الليبرالي الغربي في التنمية بناءا على العلاقات الاقتصادية المتفاوتة بين دول المركز التي تمثله الدول القوية في مجال الصناعة ودول المحيط أو الهامش وهي الدول التي تربطها علاقة تبعية في ميدان التصنيع لدول المركز[3].

---

[1]- عبدالقادر عبد العالي، **المرجع السابق**، ص 31.
[2]- أنور فرج فودة، **المرجع السابق**، ص 145.
[3]- عبد العالي عبد القادر، **المرجع السابق**، ص 37.

التبعية هي عكس الاستقلال ويمكن القول أن الدولة (أ) تعول على الدولة (ب) من ناحية السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي بتبعية الدولة (أ) إلى الدولة (ب)، حيث تكون التبعية في عدة مجالات وميادين عسكرية، اقتصادية وتكنولوجية، وهناك من يرى ان الهيمنة الاقتصادية في العلاقات بين الفواعل الدولية هي التي تشكل أساسا قويا للتبعية[1].

في بداية السبعينيات اهتم مفكرو العالم الثالث بنماذج التبعية الدولية باعتبار أن هذا العالم محاصر بعراقيل مؤسسية وسياسية واقتصادية محليا ودوليا الأمر الذي أوقعه في علاقة تبعية دولية، حيث يوجد ثلاثة تيارات فكرية يستند إليها هذا منها: **نموذج المثال الكاذب** والذي يعنى بتسويق الدول الغنية والمتقدمة في سياساتها الخارجية وفي المجال الاقتصادي والتنموي اتجاه دول العالم الثالث نصائح مغلوطة ويعرض خبراءها مفاهيم غير صحيحة، بالاضافة إلى نماذج تنموية وإقتصادية لا تتماشى مع واقع الدول، من منطلق خصوصياتها الاجتماعية والتقليدية التي تتنافى والنماذج المعروضة الأمر الذي يؤدي إلى فشلها في ايجاد حلول ناجعة لدول العالم الثالث[2].

في نفس السياق فإن التبعية تحمل في طياتها الشروط المفروضة من قبل دول أجنبية فيما يتعلق بتعرض دول العالم الثالث للاستعمار الأجنبي المباشر، والاتفاقيات التجارية غير المتساوية، وتسديد الفائدة على الديون، بالإضافة إلى أن تبادل المواد الأولية للسلع المصنعة غالية الثمن يسبب بالأساس نشوء علاقات بنيوية غير متوازنة بين المركز والطراف.

بحيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحّدث تحولا تلقائيا في الثروة من دول الهامش إلى دول المركز وينتج عن ذلك ظاهرة التخلف، فالنظام العالمي الرأسمالي يعمل على تجريد الدول التي تعاني التبعية من عوائدها الاقتصادية ليعمق نوع من الشفط الخارجي كما يسميه غندر فرنك لتصبح الدول المتخلفة تابعة للنظام الرأسمالي العالمي[3].

---

[1]- غراهام إيفانس، جيفري نوينهام، **"قاموس بنغوين للعلاقات الدولية"**، (مركز الخليج للأبحاث، 2007)، ص142.

[2]- صليحة مقاوسي، **"نحو مقاربة نظرية حديثة لدراسة التنمية الإقتصادية"**، (الملتقى الوطني حول: الإقتصاد الجزائري قراءة حديثة في التنمية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ومخبر الدراسات الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة الجامعية 2009-2010.)،ص 10.

[3]- مارتن غريفش، تيري اوكلاهان، **المرجع السابق**، ص117

كما يرجع سمير أمين تزايد فجوة التخلف والتبعية إلى النتائج اللامتساوية في التصنيع أنتجت مراكز بنت نظاما إنتاجيا وطنيا وهي قادرة على المنافسة الصناعية، وأطراف مهمشة لم تنجح في تحقيق هذه النتائج[1].

يركز منظور التبعية على النظام العالمي كوحدة للتحليل ويعتمد على مفاهيم الاقتصاد السياسي في تحليل وتفسير السلوك الخارجي للدول، ودراسة الظواهر الدولية وعلاقاتها بالنظام الرأسمالي العالمي الذي ينضوي في كنفه سلوك الدول وفقا لتأثير وإنتشار الرأسمالية وتوسعها مرفقة بسياسات النهب والاستغلال الاستعماري الممنهج، إضافة إلى الهيمنة الإمبريالية على المستعمرات وتكييفها وربطها بشكل عضوي مع مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث أدى العامل الخارجي بدول الهامش إلى أداء وظائف سياسية واقتصادية وإستراتيجية وفقا لاحتياجات دول المركز الرأسمالي[2].

"و يؤكد عالم الإجتماع البرازيلي –أنتونيوس دوسسانتوس– أن كل دولة من دول الأطراف تؤدي وظيفة اقتصادية محددة في النظام الرأسمالي العالمي، وفي تقسيم العمل الدولي، وهي وظائف مكيفة مع احتياجات ومصالح دول المركز"[3].

لذلك سوف نعطي مثالا في سيطرة النموذج الرأسمالي على النماذج التنموية في أمريكا اللاتينية باعتبارها مهد نظرية التبعية التي اتسمت بالتبعية الاقتصادية والهامشية والازدواجية، لكن رغم هذه المظاهر إستطاعت أن تحدث تغير اقتصادي إعتمادا على رأس المال الأجنبي في إطار تعاوني مع القطاع الخاص في الداخل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي[4].

أما فيما يخص سلوك الدولة الخارجي وفي مجال السياسة الخارجية بالتحديد فإنها غير مستقلة عن سياسات وتوجهات المركز، كما أنها مقيدة في قراراتها وفي سلوكها ولا تبدي أي معارضة بحيث ليست لها القدرة على ذلك في مواجهة دول المركز، وتساهم في منح تسهيلات وتفسح المجال للتغلغل في التركيبة الاجتماعية للدول الهامشية كمنح الامتيازات العسكرية، أو الأدوار النيابية، وكذا تلعب دور الوكيل عن المركز في دول الأطراف[5].

---

[1]- سمير أمين، **"الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنيين العشرين والواحد والعشرين"**، (ترجمة فهمية شرف الدين،بيروت : دار الفرابي، 2002)، ص28. .

[2]- عمار بن سلطان، **المرجع السابق**، ص157.

[3]- عمار بن سلطان، **المرجع نفسه**، ص 158.

[4]- عبد الباسط هويدي، عبد اللطيف قفوعة، **"الإتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية"**، (مجلة رؤى إقتصادية، العدد السابع، ديسمبر2014)، ص179.

[5]- عمار بن سلطان، **المرجع السابق**، ص159.

وفي هذا الصدد يرى أنصار تيار المركز والمحيط وفي مقدمتهم سمير أمين أن التبادل اللامتكافئ سيتعزز بتمثيل التبعية التجارية والمالية لينتقل إلى تبعية سياسية لدول المركز، حيث يقول "في المراكز تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية تراكم رأس المال، ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذا المنظور الداخلي بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجا مطعما على التراكم المركزي، فهي بهذا المعنى تراكم تابع"[1].

في نفس السياق يقيم رواد تيار النظام العالمي ومن بينهم إيمانويل والرشتايين Emmanuel Wallerstein الذي قسم العالم على أساس جغرافي، دول مركز ودول أطراف ودول شبه الأطراف هذه الأخيرة تعتبر حلقة وصل بين المركز والأطراف، حيث تسعى دول المركز في سياستها الخارجية إلى الحفاظ على الوضع القائم، أما دول الأطراف وشبه الأطراف تسعى لمعارضة والتخلص من هذا الوضع.

في ما يخص المقاربة الثقافية فإن دول الأطراف أو الهامش تعتبر مستورد ومستهلك لثقافة دول المركز لأن هذه الأخيرة تمتلك قوة ثقافية تخضع بها الدول الأخرى، لذلك فإن التبعية تعتمد على مبدأ السببية لفهم سلوكيات الوحدات الدولية وتفسير السياسة الخارجية من خلال تحديد أسباب تبعية الوحدات الدولية لبعضها البعض[2].

المطلب الثاني: منظور التبعية للأمن.

ركز هذا التوجه على دراسة الأمن العسكري والاقتصادي لدول العالم الثالث من خلال التركيز على عنصر التنمية بالدرجة الأولى، وتبعيتها للنماذج الغربية وكذا محاولات بعض دول الهامش فك ارتباطها بدول المركز.

[1]- نور الدين زمام، **"القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الإجتماع السياسي"**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007)، ص 87.
[2]- فاطيمة حموتة، **المرجع السابق**، ص 82.

ففي الأمن العسكري فإن سزيمانسكي Szymamaski الذي قدم نموذجا يعتبر فيه القوة العسكرية أنجع وسيلة توظفها دول المركز للحفاظ على نفوذها السياسي في دول المحيط، عن طريق استعمال الأساليب الملتوية كالاستخبارات ودعم وتمويل الأقليات والإثنيات المحلية لإثارة المشاكل الداخلية من أجل إعطاء غطاء شرعي للتدخل في هذه الدول، كما تنتهج دول المركز سياسة المساعدات التقنية والعسكرية وتدريب كوادر وإطارات المؤسسة العسكرية وترسخ فيها عقيدة وتنشئة دول المركز وبالتالي تصبح حامية وراعية لمصالح المركز في دول المحيط[1].

في حين يرى ايمانويل والرشتاين أن دول المركز في الغالب هي دول عسكرية تسيطر على باقي الدول وتسعى لتأديبها في حال خرقها لقواعد اللعبة بفضل قدراتها وقوتها وإمكانياتها العسكرية والاقتصادية، أما في الدول شبه الأطراف فهي تؤدي مهمة الضامن للاستقرار في إطار النظام العالمي انطلاقا من طبيعة أنظمتها الاستبدادية التي تعمل على توفير الاستقرار الداخلي من خلال السيطرة على القوى العاملة، الأمر الذي ينعكس على استقرار النظام الدولي بسبب تحكم هذه الدول في وضعها الداخلي، بالإضافة إلى أن الدول الأطراف تعتبر المكان الخصب الذي تنشئ فيه الطبقة الكومبرادورية[*]، فهي احدى المصادر الرئيسية في استقرار النظام العالمي وأداة لتلافي التوترات التي تحدث داخل هذا النظام[2].

من جهة أخرى فإن التهديدات الأمنية الاقتصادية التي تواجه دول المحيط هي الاعتماد في صادراتها على منتوج أو منتوجين في المجال الزراعي أو المواد الأولية الخام وخصوصا في مجال المحروقات، والتي تصدرها لدول المركز بينما تعيد هذه الأخيرة تحويلها إلى مواد مصنعة يتم تسويقها لدول المحيط بأسعار باهظة، الأمر الذي نتج عنه وجود علاقة تبادلية غير متكافئة، لتمتد هذه العلاقة اللامتكافئة إلى رؤوس الأموال، ومن الناحية التمويلية لمشاريع دول المحيط فإنها تعتمد على اليات المؤسسات النقدية العالمية وفقا لمشروطية سياسية واقتصادية تضعها المؤسسات مقابل منح قروض وتمويل لهذه المشاريع.

---

[1]- عمار بن سلطان، **المرجع السابق**، ص164.

[*]- الطبقة الكومبرادورية هي الطبقة الواقعة ضمن دول الأطراف، والمشجعة بدورها لحركة الإستثمارات الأجنبية على حساب الإستثمارات المحلية.

[2]- سعيد لوصيف، **المرجع السابق**، ص 95.

بالإضافة إلى تأثير العولمة وفق رؤية نظرية الاستعمار الجديد على أمن دول الجنوب من خلال الخرق لسيادتها، كما أن تحول المعونة التي كانت تقدمها القوى الكبرى لدول العالم الثالث إلى دول أوروبا الشرقية أدى بتحول الصراع من شرق وغرب إلى صراع بين الشمال والجنوب[1].

وفي معالجة اشكالية التخلف في دول العالم الثالث أو الدول التابعة "يقترح سمير أمين فك الارتباط بالنظام العالمي الرأسمالي وإحداث نوع من التنمية المستقلة انطلاقا من اخضاع العلاقات الخارجية لمنطق خيارات داخلية مستقلة عن معايير الرأسمالية العالمية، والقيام بإصلاحات اجتماعية عميقة تلغي التفاوت وتخلق نوع من المساواة، وكذا ابداع التكنولوجيا وتطويرها والتي من خلالها يمكن خلق استقلالية ملموسة في القرارات".[2]

بحيث تعتبر فكرة فك الارتباط التي جاء بها سمير أمين الانطلاقة الرئيسية وإطارا فعالا الذي يتوفر من خلاله الأمن الاقتصادي لهذه الدول.

من جهة أخرى فإن التخلص من الاستثمار الأجنبي الذي تستعمله دول المركز كأداة للهيمنة على اقتصاديات وسياسات دول الأطراف يتأتى من خلال تقليص هذه الأخيرة للنشاطات الاقتصادية التي تتحكم بها الشركات الأجنبية وبالتالي استرجاع هذه الدول سيادتها في قراراتها الاقتصادية، بالإضافة إلى إلغاء الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاقتصادية الاستراتجية يزيد من صلابة دول المحيط أو الهامش.

كما يمكن لتعدد الاستثمارات لأكثر من دولة مركز في دولة المحيط أن يؤدي إلى تفادي الخضوع والتبعية لدولة مركز واحدة وبالتالي تكون لدولة المحيط نوع من السيادة الوطنية اقتصاديا[3].

المطلب الثالث: السياسة الخارجية كامتداد للمصالح الطبقية وكتأمين لها.

يؤكد منظري التبعية على التمييز بين التبعية كعلاقة والتبعية كمجموع من الأبنية، ومن بين من يقرّ بهذا التمييز "دوسانتوس" الذي يعرف التبعية بأنها[4] "الموقف الذي تكون فيه اقتصاديات مجموعة معينة من الدول، مشروطة بنمو وتوسع إقتصاد آخر، تخضع له" ليتابع دوسانتوس في رؤيته للتبعية بأنها تتعلق "بتكيف البناء الداخلي لمجتمع معين، بحيث يعاد تشكيله وفقا للإمكانيات البنيوية لاقتصاديات قومية محددة أخرى"[5].

---

[1]- عبد الناصر جندلي، **المرجع السابق**، ص131.

[2]- عبد العالي دبلة، **"الدولة رؤية سوسيولوجية"**،(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004)،ص 250.

[3]- عمار بن سلطان، **المرجع السابق**، ص165.

[4]- أسامة الغزالي حرب، **"الأحزاب السياسية في العالم الثالث"**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1987)، ص60.

[5]- أسامة الغزالي حرب، **المرجع نفسه**، ص60.

لذلك فإن التبعية تشكل أثرا كبيرا على التشكيل الإجتماعي والطبقي للمجتمعات التابعة وهذا ما نلمسه في الشق الثاني من تعريف التبعية والمتعلق بمجموع الأبنية، بحيث أن تغلغل رأسمالية دول المركز في الدول التابعة لم تؤدي إلى نمو رأس المال في هذه الأخيرة بل زاد نموه في المركز، لذلك سعى رواد التبعية إلى تحديد التركيب الطبقي لمجتمعات الدول التابعة، حيث أكدوا على وجود اهتمامات متفاوتة بين الطبقات البرجوازية والعمالية والفلاحية، وكذا الطبقات المتوسطة ليستخلصوا أن هناك علاقة وثيقة بين الطبقة البرجوازية المحلية والطبقة البرجوازية العالمية.

أما الطبقات الأخرى سواء في دول المركز أو المحيط فهي خاضعة لهاتين الطبقتين المتحالفتين[1]، كما قدم جيمس بيتراس تحليل طبقي ممزوج بافتراضات التبعية لدراسة حالة التخلف في مرحلة ما بعد الكولونيالية، حيث اعتبرها مرحلة الاستعمار الجديد الذي تمثله فئات سياسية وإجتماعية مسيطرة في بلدان التبعية وتعتبر امتدادا للمؤسسات الدولة الاستعمارية، ليصل بيتراس في تحليله إلى وضع عدد من الإستراتيجيات:

نموذج الاستعمار الجديد: ويعتمد على التراكم من أعلى ومن الخارج أي بالتعاون بين المؤسسات الإمبريالية والطبقات السائدة لاستغلال القوى العاملة بالداخل، ويؤدي هذا النمط إلى تركزّ الدخل في أيدي رأس المال الأجنبي.

النموذج التنموي البرجوازي القومي: ويعتمد في التنمية على الرأسمالية الوطنية ويحدّ من الفائض المتجه نحو المؤسسات الإمبريالية الأمر الذي يركز الدخل في أيدي الفئات الوسيطة التي تأخذ شكل النخب الحاكمة في المحيط[2].

كما يعتبر نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة من أهم النماذج التي تطرقت إلى وجود مجموعات ونخب حاكمة، وكذا نخب عسكرية تتمتع بمداخيل مرتفعة ومكانة وقوة سياسية وإجتماعية تمثل إمتدادا للنظام الرأسمالي العالمي، والتي تتوافق مصالحها مع جماعات المصالح الدولية كالشركات متعددة الجنسيات أو المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث تقوم هذه النخب بمهام إبقاء حالة التخلف واستمرارية خفض مستويات العيش، بالإضافة إلى تنفيذ إملاءات وسياسات دول المركز داخل دول المحيط، يضاف إلى ذلك توجيه السلوكيات الخارجية للدول المحيط أو الهامش بما يخدم مصالح دول المركز وأهدافها[3].

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص61.
[2] - **المرجع نفسه**، ص63.
[3] - صليحة مقاوسي، **المرجع السابق**، ص11.

وفي قراءة أخرى لظاهرة التخلف في دول العالم الثالث فإن منظور التبعية ترى أن النظام الرأسمالي العالمي عمل على زرع نظام طبقي في هذه الدول، من خلال رأس المال الأجنبي الذي كوّن الطبقة البرجوازية الكومبرادورية وهي طبقة من الأفراد التكنوقراط الذين يمنحون إمتيازات ومناقصات لصالح رأس المال الأجنبي على حساب الاقتصاد المحلي[1].

كما يمكن إستنتاج العلاقة بين النخب الحاكمة والطبقات المهيمنة في شتى المجالات داخل دول الهامش التي لها ولاءات لمصالح وأهداف دول المركز المتقدم من خلال نموذج جالتون johan galtung الذي قدم تفسيرا للعلاقة التفاعلية بين الدول الإمبريالية من جهة ودول العالم الثالث من جهة أخرى في دراسة معنونة "نظرية بنائية عن الإمبريالية" عام 1971، حيث يرى جالتون أنه في كل مركز يوجد مركز أخر داخله بالإضافة إلى محيط، كما أن لكل محيط مركز ومحيط وبالتالي فإن هناك علاقة إرتباطية وثيقة وقوية بين مركز المركز ومركز المحيط الذي تمثله الطبقات الكومبرادورية وتحكم هذه العلاقة أهداف مصلحية، لكن يبقى الطرف المهيمن والمسيطر في هذه العلاقة هو مركز المركز.

ليضيف جالتون أن هناك تناسق في المصالح بين المركز في الدول المركزية وبين المركز في الدول الأطراف، في حين يحدث العكس في علاقة محيط دول المركز ومحيط دول الأطراف أو المحيط[2].

[1]- مارتن غريفش، تيري أوكلاهان، **المرجع السابق**، ص 118.
[2]- عمار بن سلطان، **المرجع السابق**، ص160، 161.

الشكل: 1: : نموذج يوضح شكل و مضمون العلاقة بين الطبقة البرجوازية العالمية و الطبقة البرجوازية المحلية.

في نهاية هذا الفصل يمكن القول أن المدارس الكلاسكية التي فسرت مفهوم السياسة الخارجية والأمن وفق رؤية كل مدرسة للمفهومين، شهدت تطورا الذي تواكب مع التغيرات التي حصلت في النظام الدولي سواء في حقبة الحرب الباردة أوفي ظل الثنائية القطبية أو في فترة مابعد الحرب البارد وزوال المعسكر الشيوعي وبروز نظام دولي جديد أحادي القطب بقيادة أمريكية، وبذلك تغير السلوك الخارجي للدول بعد التحول الذي عرفه مفهوم الأمن وبروز تهديدات جديدة، التي لا تقتصر في معالجتها على الأمن الصلب فقط أو الردع العسكري، بل أصبح هذا المفهوم أكثر إتساعا يحمل في ثناياه بالإضافة إلى الأمن العسكري، الأمن الإقتصادي، الأمن المجتمعي، الأمن الإنساني...، الأمر الذي حول اهتمامات الدول وسياساتها الخارجية في توظف هذه المقاربات الأمنية الجديدة حسب الحالة أو الحدث المطروح على الساحة الدولية.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة المغاربية

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة المغاربية

يتناول هذا الفصل أهم المحطات والأحداث البارزة التي عرفتها المنطقة المغاربية وبالتحديد الدول التي تعرضت للاحتلال المباشر أو الحماية الفرنسية، الجزائر، المغرب، تونس وفقا للمعطيات التاريخية والعلاقات التي عرفتها هذه البلدان قبل وأثناء وبعد الفترة الكولونيالية بفرنسا، انطلاقا من البعد الاقتصادي والسياسي والثقافي وأهمية كل بعد لدى المستعمر الفرنسي في المنطقة وموقع البلدان الثلاث في دوائر السياسة الخارجية الفرنسية، وكذا سياسات هذه الأخيره في مواجهة الحركات الوطنية التي تبنت خيار الاستقلال عنه، والاتفاقيات المبرمة والنخب الفرونكفونية ودورها في ترسيخ علاقة التبعية بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في المنطقة المغاربية.

المبحث الأول: العلاقات التاريخية بين فرنسا والبلاد المغاربية "الفترة الكولونيالية"

ترجع العلاقات الفرنسية المغاربية الى بدايات القرن الخامس عشر خصوصا في الجانب الاقتصادي، هذه البلدان كانت تقيم علاقاتها الخارجية بناء على موافقة السلطة العثمانية، والتي فسحت المجال وسمحت بالتغلغل الاقتصادي لفرنسا في المنطقة ومع الحاجة للموارد الطبيعية للثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا أنذاك، وضعف الامبراطورية العثمانية، بدأت فرنسا في تنفيذ مخططها الاستعماري، الذي قوبل برفض الأهالي له عن طريق حشد الهمم لمقاومته طيلة عقود من الزمن.

المطلب الأول: أهمية المنطقة المغاربية في السياسة الخارجية الفرنسية.

رغم مظلة السلطة العثمانية التي عاشت في كنفها المنطقة المغاربية إلا أن دول المنطقة الجزائر، تونس، المغرب قد ربطتها علاقات سياسية واقتصادية بفرنسا كلٍ على حدى قبيل بروز الظاهرة الاستعمارية في البلاد المغاربية، لذلك سندرس العلاقات التي كانت قائمة في تلك الفترة بين فرنسا من خلال توجهها وسلوكها الخارجي إتجاه الوحدات السياسية الموجودة في المنطقة المغاربية.

أولا: السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه الجزائر والعلاقات التي ميزت البلدين، كانت بداياتها منذ إتفاقية الصداقة والتحالف عام 1534م لتتوالى بعدها المعاهدات والاتفاقيات بين الجزائر وفرنسا، حيث وصلت إلى 57 معاهدة تشمل في جلها الجانب الاقتصادي خصوصا وتخدم أكثر المصالح الفرنسية، دبلومسيا مثل فرنسا في الجزائر أكثر من ستة وتسعين قنصلا وسبعين دبلومسيا.

أما في الشق الاقتصادي كانت شركة "لنش" المركز التجاري الفرنسي بساحل القالة وعنابة اللبنة الأولى في بناء علاقات اقتصادية بين البلدين، ومن خلال هذا المنفذ حرصت فرنسا على تعيين قناصل في الجزائر يتولوا رعاية مصالحها، لتبدأ بظهور مشروعات سياسية تنذر بإحتلال فرنسا للجزائر أقدمها مشروع شارل التاسع الذي إقترح على السلطان العثماني تعيين أخيه هنري الثالث ملك على الجزائر مقابل دفع أتاوات للسلطة العثمانية[1].

ورغم النوايا الحسنة لفرنسا في تحسين علاقاتها مع الجزائر من خلال إرسال وفد جزائري بقيادة سنان باشا لأجل وضع أسس وقواعد الشراكة بين البلدين الذي انتهى بمأساة قتل أعضاء الوفد، عقب وصول شائعات عن مهاجمة الأسطول الجزائري لسفن فرنسية أعقبها توترا سياسيا في العلاقات بين البلدين إنتهى

بقطع العلاقات الديبلوماسية بين البلدين، وإعلان الحرب من طرف الجزائر على فرنسا في المتوسط، لتقوم فرنسا بتدويل القضية الجزائرية عام 1814م في مؤتمر فيينا بحضور الدول الأوروبية، عن طريق طرح مجموعة من الأسباب تبرر الاحتلال الفرنسي للجزائر من بينها القرصنة الجزائرية في المتوسط، وإضطهاد المسيحيين ووجوب تحريرهم في هذا البلد لينتهي المؤتمر في بيانه الختامي بتحريم القرصنة والإسترقاق في الجزائر.

كما أن هناك نقطة رئيسية وجب التطرق إليها لكي نوضح أهم الخلفيات والأسباب التي دفعت بفرنسا إلى احتلال الجزائر، وهي التواجد الأوروبي في المنطقة بشكل عام والجزائر خصوصا وبالتالي وجود ديانة أخرى غير الإسلام في المنطقة وهي الديانة المسيحية، التي ادّعت سلطات الاحتلال أن معتنقي هذه المعتقدات مضطهدون يجب حمايتهم، هذا التواجد الديني جاء من خلال النشاط الأوروبي بالجزائر في ميدان التجارة والحرف والصناعات البحرية والعسكرية كبناء السفن وحماية المراسي وتحصينها.

حيث عرف حينها أنّ للأوروبيين ملكيات في هذا البلد كالمحاكم والمستشفيات والكنائس والفنادق ومخازن الحبوب، وحتى عملات يتعاملون بها وملابس تميزهم عن السكان الأصليين، ولغة يتخاطبون بها مع العمال الجزائريين وغيرهم، وكذلك كان للقناصلة عمال جزائريون وظيفتهم الترجمة في أماكن عمل القنصل، بالإضافة إلى الأسرى المسحيين الذين كان يقدر عددهم في بعض الأحيان بالآلاف[2].

1- صالح فركوس، **"المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين(814ق م-1962م)"**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002)، ص 130-132.

2- أبو القاسم سعدالله، **"تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)"**، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، الجزء الأول، 1998)، ص150.

كما كان لثورة الفرنسية والإطاحة بالحكم الملكي الذي أدى بحكومات أوروبا إلى فرض حصار اقتصادي عليها سببا اقتصاديا رئيسيا لفرنسا في البحث عن تمويل جديد لاقتصادها، وقد كلفت حينها قنصلها العام بالجزائر "فاليار" Valiar بشراء كمية كبيرة من القمح عن طريق قروض بدون فوائد منحها الداي حسين للسلطة الفرنسية، الأمر الذي دفع وبشكل غير مباشر إلى استعمار فرنسا للجزائر سنة 1930 حين مطالبة هذه الأخيرة باسترداد ديونها[1].

أما العلاقات الفرنسية المغربية وأهمية هذا البلد بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنسية، فقد ظهرت من خلال معارضة فرنسا للبيان الختامي في مؤتمر مدريد عام 1880 الذي ضم الدول الأوروبية، حيث نص هذا البيان على منح امتيازات إقتصادية في المغرب لألمانيا والسويد والدنمارك والبرتغال، جاءت معارضة فرنسا من منطلق أنه كانت لها إتفاقية سابقة عام 1863 منحت بموجبها امتيازات واسعة في المغرب، ومن أجل تعزيز موقعها في هذا البلد قامت فرنسا بإحتلال تونس وكذا بعض مناطق الواحات والصحراء كفجيج، توات، إيغلي، غرارة سنة 1900[2].

في نفس السياق فإن فرنسا كانت تربطها بالأساس علاقات اقتصادية وتجارية بالمغرب من خلال عدة إتفاقيات منها إتفاقية التجارة الثنائية، التي منحت فرنسا عدة إمتيازات سنة 1892، وكذلك من باب التفوق الدبلوماسي على حلفائها الأوروبيين من بينهم إيطاليا، إسبانيا والمملكة البريطانية واصلت في توقيع إتفاقياتها مع المغرب عام 1901و1904، إلا أن النفوذ الفرنسي في المغرب واجه منافسة ألمانية هذه الأخيرة كان لها نشاط تجاري واسع من خلال عقد معاهدة سنة 1890 سمحت بانتشار وممارسة الأنشطة التجارية الألمانية في معظم البلاد المغربية، رغم ذلك واصلت فرنسا رسم خططها لاحتلال المغرب الذي كان مهندسها وزير الخارجية ديلكاسييه Djelkase إعتمادا على عامل التوغل الاقتصادي.

في حين طالبت فرنسا المغرب بإحداث إصلاحات سياسية والتي خولت للطرف الفرنسي تدويل المسألة المغربية من خلال الضغط على السلطان عبد العزيز لعقد مؤتمر دولي يناقش فيه هذه الإصلاحات في 16يناير 1906، لتتباين أطماع وصراعات الدول المشاركة في هذا المؤتمر وهي فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، النمسا،

[1]- صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص133-136.
[2]- فادية عبد العزيز القطعاني، **"الحركة الوطنية المغربية 1912-1937م"**، (المجلة الجامعة، المجلد الأول، العدد السادس عشر، فبراير2014)، ص 42،41.

الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا ورغم اعتراف المشاركين باستقلال وسيادة المغرب إلا أنه كان مبررا للنفوذ والوصاية الفرنسية على البلاد[1].

بعد حالة الصراع على الحكم التي شهدته تونس في القرن الثامن عشر بين الباشاوات الأتراك، استقر حال هذه البلاد على حكم علي باشا في صيف 1735، حيث تميزت هذه الفترة من تاريخ تونس بالتقارب الفرنسي مع سياسة علي باشا والتي جمعت بينهما مصالح تجارية مشتركة، رغم حالة الحرب بين الدولتين في نوفمبر 1742 بسبب طرد السلطات التونسية للتجار الأوروبيين بما فيهم الفرنسيين من البلاد، وانتهت الحرب لصالح علي باشا الذي أرغم المملكة الفرنسية على توقيع معاهدة صلح تخدم الطرف التونسي أكثر.

لكن فترة الاستقرار هذه لم تدم طويلا حتى عهد حمودة باشا (1756-1814) لتعتمد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه دول الإمبراطورية العثمانية في المغرب العربي على الشق الاقتصادي والنشاط التجاري بالأساس، وما ميّز ذلك وجود بعض رجال الدولة التونسيين الذين يميلون للتيار الليبيرالي ويدعمون السياسة الفرنسية ومصالحها في بلادهم من بينهم وزير الدولة مصطفى خوجة الذي كان له ارتباط وثيق بالمصالح الفرنسية[2].

أما الاهتمام الحقيقي بتونس من الجانب الفرنسي جاء في بدايات القرن التاسع عشر، حيث عززت من تواجدها السياسي والاقتصادي في هذا البلد، ففي الميدان الاقتصادي زادت من صادراتها نحو تونس واستفادت من الإعفاءات والرسوم التي كانت تفرض على الواردات، كما مولت مشاريع للسكة الحديدية سنة 1878 ، كذلك خط التيليغراف الذي يربط تونس بالجزائر سنة 1860، ليساهم التمويل الفرنسي للمشاريع التونسية الكبرى آنذاك في إغراق تونس بالديون.

من جهة أخرى سهلت الجالية الفرنسية بتونس التي كانت تتكون من رجال أعمال وتجار ومبشرين مسيحيين في إنشاء معاهد تعليمية قبيل انتصاب الحماية والتي بلغ عددها آنذاك 20 معهد، كما كان للديانة المسيحية دور هام في إنشاء مراكز للعلاج والتكفل باليتامى خصوصا وأنهم كانوا يتلقون المساعدة من أشخاص من نفس الدين ويتبوؤون مراكز هامة في الدولة مثل جوزاف رافو Joseph Raffo وزير خارجية الباي، ومترجم هذا الأخير ويدعى بوزو Bosso [3].

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 43، 44.

[2]- محمد الهادي الشريف، **"مايجب ان تعرف عن تاريخ تونس من عصور ماقبل التاريخ إلى الإستقلال"**، (تونس: دار سراس للنشر،1993،ط3)، ص85-87.

[3]- الهادي البكوش، **"المقاومة في تونس ضد الاستعمار 1881-1964"**،(تونس: درس إفتتاحي للسنة الجامعية 2003-2004، مجلس نواب الشعب)، ص12،13.

في حين كانت تصريحات القادة السياسيين الفرنسيين حول الأهمية الاستراتيجية لتونس تنذر بوجود بوادر لاستعمار البلاد، وكذلك أهمية التوسع في السياسة الدولية والنظام الدولي آنذاك حيث صرح أحد كبار السياسة الفرنسية في تلك الفترة قائلا: "إن الأمم تبقى وتدوم بفضل التوسع والإشعاع خارج حدودها وبالمكانة التي تحتلها في حياة البشر"، ليستطرد أخر في قوله وإسمه جول فيري Jules Ferry: "تونس مفتاح مملكتنا الجزائرية، والوجود الفرنسي في الجزائر لايكون أمنا ما بقيت حدود تونس والمغرب خارجة عن هيمنتنا[1]".

المطلب الثاني: الاحتلال الفرنسي للجزائر.

بدأ الحصار البحري من طرف قوات البحرية الفرنسية على الجزائر منذ جوان 1827م، حيث قدم الجنيرال كولين مطالب للداي حسين تتضمن تقديم إعتذار رسمي للقنصل الفرنسي عن حادثة المروحة ويقدم هذا الاعتذار الداي شخصيا، ويرفرف علم فرنسا فوق حصون مدينة الجزائر وتطلق مئة طلقة مدفعية لتحيته، في مجمل هذه المطالب كانت تحمل في طياتها الإهانة والخزي، لتقابل برفض الداي لها الأمر الذي انجر عنه بداية الحملة العسكرية الفرنسية ضد الجزائر تحت قيادة وزير الحرب بورمون في 25 ماي 1830م، لتصل إلى شبه جزيرة سيدي فرج في 14 جوان 1830.

في غياب خطة دفاعية لدى قوات الداي نجح الفرنسيون في الإنزال والسيطرة على سيدي فرج ممّا اضطر الداي إلى عرض هدنة وعقد صلح مع بورمون، لكن هذا الصلح خدم الأتراك المقيمين بالجزائر أكثر من السكان الأصليين، حيث وفر لهم مخرجا أمنا من الجزائر رفقة عائلاتهم وممتلكاتهم وفي مقدمتهم الداي حسين، لتستولي القوات الفرنسية على ممتلكات الخزينة الجزائرية من ذهب ونقود، وكذا القصور والمباني وتحول المساجد إلى كنائس وكاتدرائيات وثكنات لضباطها[2].

بسبب الاحتلال الفرنسي للجزائر وغياب دعم السلطة العثمانية في مواجهة هذا الاستعمار، تشكلت المقاومات الشعبية من مختلف القبائل، هذه الأخيرة التي كانت تشهد صراعات ونزاعات فيما بينها إلا أن نداء المقاومة خصوصا من طرف الأمير عبد القادر ساهم وبشكل كبير في توحيد صفوفها من خلال التعبئة العسكرية والإيديولوجية لبناء دولة تواجه المحتل[3].

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص12.
[2]- صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص 143-148.
[3]- الطيب شنتوف، **"دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر"**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2015)، ص151 .

ولأن الجزائر لم تكن لها سلطة سياسية مباشرة تديرها بعد تخلي العثمانيين عنها، عيّنت فرنسا أوّل حاكم عسكري لها ليدير ممتلكاتها في هذا البلد، كما إتبع المحتل سياسة الاحتلال الجزئي فبعد السيطرة على الساحل اتّجه إلى المناطق الداخلية واستعمل كل الأساليب الوحشية في تنفيذ سياساته الاستعمارية، رغم الرسالة الحضارية التي رفعها في حملته ضد الجزائر إلاّ أنّ ذلك كان صوريا فقط، في المقابل واصل قادة المقاومة الشعبية أبرزهم الأمير عبد القادر العمل المسلح ضد القوات الفرنسية، لكن المستعمر استعمل في عملياته العسكرية سياسة الأرض المحترقة الامر الذي أضعف المقاومة الجزائرية بشكل عام[1].

في نفس السياق فإن الأنظمة التي تداولت على حكم فرنسا اختلفت أراءها وسياساتها الاستعمارية نحو مستعمراتها الجزائر، مثلا الجمهورية الثانية التي قامت في فرنسا وضعت في دستورها الجزائر جزءا من فرنسا[2]، من جهة ثانية كتب نابليون الثالث إلى الجنيرال ماكماهون الحاكم العام في الجزائر قائلا:" إن الجزائر مملكة عربية ومستعمرة أوروبية، ومعسكر فرنسي"[3]، ومع استمرار التواجد المكثف للعدة والعتاد العسكري والأفراد من الجانب الفرنسي في الجزائر، في مقابل ضعف التنظيم والتسليح والتنسيق لدى المقاومات الشعبية أنذاك أدى بها إلى الزوال والفشل في إستمرار نهج المقاومة وفي مقدمتها مقاومة الأمير عبد القادر الذي إستسلم للجنيرال الفرنسي لامورسير في 23 ديسمبر 1847، وتعرض للنفي خارج البلاد بعد ذلك.

من ناحية أخرى شكلت المقاومة الجزائرية في بداياتها والتي امتدّت من 1832-1847، عائقا لسياسة الاستيطان التي اتّبعها الاحتلال الفرنسي من جهة، ومن جهة ثانية عرقلت سياسة تهجير الأوروبيين إلى الأراضي الجزائرية، ومع تذبذب المقاومة وبروز نوع من الاستقرار الأمني أصبحت ملكيات الأتراك التي خلفوها وراءهم وكذا مساحات شاسعة، للمزارعين الجزائريين ملكا للمستوطنين من خلال إنتزاعها من أصحابها، حيث كان عدد المستوطنين الفرنسيين في سنة 1840 ثمانية وعشرين ألفا، ليقفز سنة 1848 إلى مئة وتسعة ألاف لتصدر السلطات الفرنسية مرسوما سنة 1845 ينص على حق فرنسا في مصادرة أراضي القبائل التي ثارت ضد سياسة الاستيطان والتي شاركت في المقاومة ضد المستعمر[4].

---

[1]- أبو القاسم سعدالله، **"الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930"**، (الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،ط3،1983)، ص16،17.

[2]- أبو القاسم سعدالله، **المرجع نفسه**، ص16،17

[3]- **المرجع نفسه**، ص21.

[4]- عبدالملك خلف التميمي، **"الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة"**،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عالم المعرفة، 1983)، ص 21، 22.

مع استلاء المعمرين على السلطة في فرنسا سنة 1870 إنتهى الحكم العسكري وبدأ الحكم المدني، الذي ساعد في زيادة نفوذ المستوطنين في الجزائر وترافق معه مصادرة أملاك الأهالي في ظل غياب أدنى حق بالنسبة للجزائريين، لتظهر في هذه الفترة نخب سياسية مدنية جزائرية تطالب ببعض الحقوق للأهالي داخل هذا النظام الاستعماري، حيث أبدت هذه النخب رغبتها في التمثيل داخل البرلمان الفرنسي والمشاركة في الانتخابات المحلية، من خلال إنشاء حركة نخبوية تحت مسمى "الشاب الجزائري" لأجل تأطير مطالبها قانونيا وتنظيميا، لتنتسب هذه التشكيلة إلى دعاة الإدماج ومن أهم مطالبها:

إلغاء قانون الإنديجينا والمساواة في دفع الضرائب بين المستوطنين والجزائريين، بالإضافة إلى التمثيل المتساوي محليا وبرلمانيا[1].

هذه الحركة التي انظم إليها الأمير خالد رأت فيه فرنسا خطرا باعتباره يحمل شعارات تنادي بالاستقلال، خصوصا من خلال توجهاته الإسلامية ونشاطه السياسي الكبير الذي تمثل في إرساله برقية للرئيس الأمريكي ويلسون فحواها استقلال الجزائر، مواقفه هذه أدت به إلى الاصطدام مع السلطة الفرنسية، التي أبعدته عن الحياة السياسية[3]، لتظهر في بداية العشرينيات من القرن الماضي ثلاث تيارات أساسية تمثل الحركة الوطنية:

- **الاتّجاه المحافظ:** ويتشكل من رجال الإقطاع وزعماء الطرق الصوفية الذين خدموا فرنسا وكانوا يقومون بدور الممثلين الشرعيين للأهالي.

- **الاتّجاه الليبرالي:** المنتمين لهذا الاتجاه يحملون مطالب معتدلة منها الإدماج وتجنيس الجزائريين والمساواة في الحقوق والواجبات، تزعم هذا التيار الدكتور ابن التهامي.

- **الاتّجاه الإصلاحي:** تزعمه الأمير خالد وفئة نخبوية تتبنى مطالب إصلاحية، ركز على التجنيس المشروط بالحفاظ على الانتماء الديني الإسلامي، نفي زعيمه الأمير خالد سنة 1923، لينظم بعض المنتمين لهذا التيار للبيراليين والبعض الأخر للإستقلاليين، فتشكلت من جديد الخريطة السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من علماء وثوريين وشيوعيين وبدأ معها النشاط الحزبي في الثلاثينيات[2].

---

[1]- عثمان حادي، **"الظاهرة الاستعمارية في الجزائر والنشاط السياسي الحزبي"**، (محاضرة في مقياس الأحزاب السياسية في المغرب العربي : ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة،2014-2015)، ص2.

[2]- عبدالله مقلاتي، **"المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب)"**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2014)، ص 134-136.

من بين الأحزاب التي برزت أثناء الاستعمار الفرنسي وكانت تمثل التيار القوي في الحركة الوطنية، حزب نجم شمال إفريقيا الذي حمل برنامجا يطالب بجلاء القوات الفرنسية الغازية من الجزائر وتقرير المصير، وبعد أن تم حل الحزب بمرسوم استعماري مؤرخ في 26 جانفي 1937، واصل نشطاءه العمل تحت مظلة أحزاب أخرى من بينها حزب الشعب الذي تأسس في 11مارس1937، ونادى باستقلال البلاد وواصل نضاله في سرية تامة أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث وجه بيان الشعب الجزائري الذي حمل في مضمونه إقامة دولة جزائرية مستقلة، لتنشئ في كنفه جمعية "أحباب البيان والحرية" سنة 1944، التي إعترفت بمصالي الحاج كزعيم للشعب الجزائري بدون منازع[1].

ساهمت الظاهرة الحزبية في نشر الوعي على مختلف الفئات، ورغم اختلاف الأفكار والأراء التي كانت تحملها الحركة الوطنية، إلاّ أنّ الهدف الأساسي الذي دفع هذه التيارات التي تشكل الحركة وهو الاستقلال إلى التوافق لأجل بناء دولة جزائرية، فبعد مجازر 8 ماي 1945 وتملص فرنسا من وعودها وكذا فشل العمل السياسي تبلورت أفكار جديدة لدى الحركة الوطنية الجزائرية من بينها المقاومة المسلحة ضد المستعمر الذي يرافق العمل السياسي، رغم رفض بعض التيارات والشخصيات البارزة منها مصالي الحاج لهذا الطرح، بالإضافة إلى الانشقاقات التي عرفتها الحركة الوطنية بسبب فكرة العمل المسلح، إلا أن الواقع فرض نفسه.

اندلعت الثورة الجزائرية على يد مناضلين أعدتهم المنظمة الخاصة، في الفاتح من نوفمبر 1954 بمنطقة الأوراس، لتنتشر في جميع ربوع البلاد التي قسمت إلى مناطق منها منطق الأوراس، منطقة القبائل الكبرى وهي المنطقة الثالثة، منطقة متيجة تمثل المنطقة الرابعة، الغرب الوهراني يمثل المنطقة الخامسة، الصحراء كانت مقسمة بين المنطقة الأولى والخامسة، في حين اعتمدت الإستراتجية الفرنسية لمواجهة الثورة المسلحة على استعمال القوة والإفراط فيها ضد الثوار وكل من يؤيدهم والتي كانت ترى فيهم خارجين عن القانون وإرهابيين[2].

في سنة 1956 انضمت إليهاجميع شرائح العمل السياسي لتشكل ائتلاف ضمني لتحقيق الاستقلال وذلك من خلال مؤتمر الصومام، الذي مهّد لبناء مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة من بينها المجلس الوطني للثورة الجزائرية كسلطة تشريعية، لجنة التنسيق والتنفيذ كسلطة تنفيذية، كما كان لهذا المؤتمر الفضل في تجاوز الأزمة

[1]- صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص234-241.
[2]- يوسف مناصرية، **"دراسات وأبحاث حول الثورة التحررية 1954-1962"**، (الجزائر:دار الهومة للطباعةوالنشر والتوزيع، 2014)، ص57،58.

داخل جبهة التحرير الوطني والتوافق بين قادة الداخل والخارج، وساهم أيضا مؤتمر الصومام في تدويل القضية الجزائرية[1].

في المقابل قامت فرنسا باختطاف طائرة تحمل قادة الثورة الجزائرية والتي كانت متوجهة من المغرب إلى تونس، من بينهم أحمد بن بلة، حسين أيت أحمد، محمد بوضياف...، حيث اعتقدت فرنسا أن بعملية القرصنة هذه ستقضي على الثورة، لتتواصل ممارسة الاستعمار القمعية خاصة في فترة حكومة "غي مولي"، لكن سقوط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة برئاسة الجنيرال شارل ديغول يوم 1جوان 1958، أدى إلى وضع استراتجيات جديدة للقضاء على الثورة، منها مخطط شال وموريس، كما تبنى ديغول سياسة الترغيب من خلال عرضه على المجاهدين الاستسلام تحت شعار ما يسمى بسلم الشجعان، وفي الميدان الاقتصادي والاجتماعي أعلن ديغول عن مشروع قسنطينة الذي يشمل مجموعة من الإغراءات منها منح مساكن ووظائف للجزائريين.

رغم أسلوب الترهيب والترغيب الذي انتهجته فرنسا ضد ثورة، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من مضاعفة العمليات الفدائية والعسكرية من طرف جيش التحرير الوطني، لتعلن في نفس الوقت جبهة التحرير الوطني عن قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 رسميا بالقاهرة تحت رئاسة فرحات عباس، في حين عمل ديغول وبشتى الوسائل على الحفاظ عن الجزائر فرنسية وكثف من العمليات العسكرية، في المقابل كان يدعو إلى السلم عن طريق التفاوض، حيث صرح قائلا: "أن تتمكن القوات الفرنسية من السيطرة على الميدان وتبقى كذلك إلى أن أرى الوقت مناسبا لانسحابها"[2].

رغم أن إتصالات الحكومة الفرنسية مع جبهة التحرير الوطني تعود إلى 1956، إلا أن التفاوض الفعلي بين الطرفين بدأ في جوان 1960 بمدينة مولان الفرنسية برئاسة أحمد بومنجل عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية ممثلا للوفد الجزائري، وروجي موريس الأمين العام لوزارة الخارجية الفرنسية، لتتوالى مفاوضات الاستقلال في جوان 1961 مفاوضات إيفيان الأولى، ومفاوضات إيفيان الثانية مابين 1 و19 فيفري 1962، ليعلن عن وقف إطلاق النار بكامل التراب الجزائري في 19 مارس 1962 والاعتراف باستقلال الجزائر

[1]- عثمان حادي، **"بناء الدولة الجزائرية المستقلة وإنعكاساتها على مسارالتطور الحزبي في الجزائر"**، (محاضرة في مقياس الأحزاب السياسية في المغرب العربي : ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، 2014-2015)، ص2.

[2]- صالح فركوس، **المرجع السابق**، ص168-176.

وسيادتها الكاملة على أراضيها، حيث إكتمل استقلال الجزائر بانتخابات تقرير المصير في 3 جويلية 1962م، ويعلن تاريخ الخامس من جويلية 1962 استقلال الجزائر[1].

المطلب الثالث: الانتداب الفرنسي على تونس والمغرب.

الانتداب الفرنسي على تونس: ترجع بدايات الانتداب الفرنسي على تونس إلى مؤتمر برلين الذي عقد عام 1878م والذي أوصى بجعل تونس من نصيب فرنسا، حيث أرغمت السلطات الفرنسية الباي محمد الصادق على توقيع معاهدة باردو، التي تنص على تنصيب الحماية الفرنسية على كامل التراب التونسي، فقد انتهجت فرنسا سياسة حكم الشعب التونسي خلف البايات أي بطريقة غير مباشرة من خلال المواد التي تشملها هذه المعاهدة[2]، من بينها ماينص على مايلي: "إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين، بسواحل المملكة التونسية، وأن يحكما علاقات ودهما القديم وروابط حسن الجوار، قد إتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين"[3].

وكذلك قد نصت المعاهدة التي تم توقيعها بين باي تونس والجنيرال الفرنسي هاربرت على أن الباي هو الذي استنجد بالقوات الفرنسية ووافق على تدخلها في الأراضي التونسية، بهدف توفير الحماية والأمن للتونسيين، وبعد أن توفي الباي محمد الصادق عام 1882 تولى أخاه حكم البلاد، كما أن السلطات الفرنسية ولكي تحسن صورتها أمام الرأي العام الفرنسي وأصدقائها الأوروبيين أرغمت باي تونس على القيام بإصلاحات إدارية واقتصادية ومالية، وفق ما تراه فرنسا نفعيا من خلال معاهدة المرسى لعام 1882م[4].

حدد عام 1881 كتاريخ لبداية الحماية الفرنسية للبلاد التونسية ومرحلة جديدة خدمت بالدرجة الأولى المعمرين الأجانب الذين يتبنون الرأسمالية العالمية، الأمر الذي أدى إلى بروز تناقض كبير داخل المجتمع التونسي بسبب احتكاكه المباشر بالرأسمالية وبإنجازات حضارة القرن العشرين، من جهة أخرى فإن سياسة

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص277-280.
[2]- عبدالله مقلاتي، **المرجع السابق**، ص117.
[3]- **المكان نفسه**.
[4] -Aziz Abdullah Madllum , "**bismarcks diplomatic policy and competition towards the german colonies in africa**",(univerctiy of ST clements international, department of political science,2011), p17.

الاستعمار وأنانيته نتج عنه رد فعل الأهالي على هذه السياسات من خلال نشوء حركة قومية معارضة لوضع الحماية ورافضة لها[1].

فالحماية التي فرضتها فرنسا تمثلت في حكم تونس بطريقة غير مباشرة لتصبح الدولة تحت سلطة الباي، لكن حكمه وتسييره لشوؤنها كان تحت مراقبة السلطات الفرنسية، في حين احتفظت هذه الأخيرة بشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية التي أخضعتها لإدارة مباشرة من طرفها، كما كان إلى جانب قيادة الباي للدولة التونسية مقيم عام وكذا كاتب عام لدى الإدارة المركزية، أمّا الولايات فقد كان يشرف عليها مراقبون فرنسيون مدنيون، لكن سرعان ما تخلى هؤلاء المراقبون عن الإدارة غير مباشرة لهذه الولايات، ليصبح لهم نفوذ مباشر في إدارتها الأمر الذي ضيق من نفوذ السلطة المحلية ليصبح حكمها صوريا فقط.

وككل المقاومات التي شهدتها المستعمرات عامة والأقطار العربية بشكل خاص، فقد ترافق هذا الشكل من الاستعمار بظهور مقاومة شعبية تونسية لصده، وتعطيل تقدمه في احتلال مناطق أخرى من تونس، حيث تشكلت أولى لبناتها من القبائل.

فقد شهدت كل من قابس وصفاقس مقاومة عنيفة للجيش الفرنسي، خصوصا بعد إنضمام أعداد كبيرة من الجنود الذين فروا من الجيش النظامي التابع للباي، ومن بين أشهر المعارك التي خاضتها المقاومة الشعبية التونسية ضد الاستعمار الفرنسي "معركة برج حفيظ"، وبالرغم من المقاومة التي كانت تفتقر للتنظيم والعتاد تواصل سقوط المدن التونسية الواحدة تلوى الأخرى في أيدي الجيش الفرنسي، رغم دعوات الاستنجاد من طرف التونسيين إلى السلطة العثمانية التي كانت لاتزال تسيطر على طرابلس القريبة جغرافيا من البلاد التونسية[2].

أمّا الجنوب التونسي فقد شهد انتفاضة وثورة شعبية مابين عام 1915 و1917، شاركت فيها مختلف مكونات المجتمع التونسي الذي كان يتشكل بالأساس من القبائل، في المقابل استعمل المستعمر الفرنسي مختلف وسائل التنكيل والقمع لإيقاف هذه الانتفاضة، لتفشل كسابقاتها لأنها افتقرت إلى برنامج سياسي واضح واستراتجية كفاح طويلة المدى[3].

لكن الحركة الوطنية التونسية بدأت تتبلور في الفترة ما بين عام 1919 و1934 من خلال ظهور نخب سياسية تونسية شابة، الّتي استفادت من الظروف الدولية كالحرب العالمية الأولى وكذا تراجع مكانة فرنسا دوليا

[1]- محمد الهادي الشريف، **المرجع السابق**، ص95، 96.
[2]- الهادي البكوش، **المرجع السابق**، ص22.
[3]- **المرجع نفسه**، ص23

وبروز قوى جديدة كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وانتشار المبادئ والأفكار التحررية كمبادئ ويلسن، الأمر الذي أدى بهذه النخب والزعامات للمطالبة بحقوق دستورية للتونسيين، كما قدّمت مذكرة إلى الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن تذكره فيها بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وككل حركة وطنية تحررية كان لزاما عليها إيجاد تنظيم سياسي لها، فقد تم تأسيس "الحزب الحر الدستوري" في مارس 1920 من قبل مجموعة من الشباب يتزعمهم عبد العزيز الثعالبي، حيث حمل هذا الحزب برنامجا يعبر عن مجموعة من المطالب منها:

- ❖ المطالبة باستعادة تونس لسيادتها واستعادة الحقوق السياسية للتونسيين.
- ❖ إنشاء جيش وطني تونسي.

ليتبنى باي تونس محمد الناصر مطالب هذا الحزب، ونتج عن هذا التوجه السياسي الجديد للتونسيين إلى اعتقال زعامات هذا الحزب وإثارة الإنقسامات داخله من طرف السلطات الفرنسية وكذا اتباع سياسات القمع ضد المناضلين الدستوريين.

لكن مع بداية الثلاثنيات وبفعل التغير وجملة من التأثيرات التي شهدتها الساحة الدولية، ازداد نشاط وتوسع الحزب الدستوري الحر، رغم ذلك فقد برز تياران داخل الحزب، تيار يمثله الشباب المتشبع بالثقافة الفرنسية، والتيار المحافظ وبعد عقد مؤتمر طارئ كنتيجة لاشتداد الخلافات داخل الحزب عام 1934، أعيد تسميته بالحزب الدستوري الجديد من أبرز قادته محمود الماطري والحبيب بورقيبة[1].

الحزب الدستوري الجديد كان أكثر ميلا ويتماشى مع الحياة الغربية والفرنسية خصوصا في مبادئه، إلاّ أنّ استقطابه للجماهير التونسية أزعج السلطات الفرنسية ورغم حالة التضييق الذي تعرض له كوادر الحزب، لكنه أصبح الممثل الوحيد للحركة الوطنية والقوة السياسية الأولى للتونسيين، والشباب التونسي مثله مثل غيره من شباب المستعمرات شارك إجباريا في الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي زاد من الوعي الوطني لدى التونسيين والتمسك بقوة بفكرة الاستقلال من طرف الحركة الوطنية.

إقليميا قامت الحركة الوطنية باستمالة وكسب مؤازرة دول الجامعة العربية لها، لكن انشغال العرب بالقضية الفلسطينية التي كانت في بداياتها، أدت بالحزب الدستوري إلى التخلي عن مطلب الاستقلال، وطرح

[1]- عبدالله مقلاتي، **المرجع السابق**، ص154-157.

بديلا عنه وهو الاستقلال الداخلي الذي صاغ بورقيبة أهم بنوده ليدخل التونسيون في مرحلة جديدة من المفاوضات مع سلطات الحماية الفرنسية، المفاوضات التي استعملتها فرنسا كوسيلة من وسائل المراوغة لم تأتي بثمارها، لذلك توّجه الشعب التونسي إلى الكفاح المسلح لنيل الاستقلال، لتندلع حركة المقاومة سنة 1952 ومع الضغوط الخارجية على فرنسا خصوصا بعد هزيمتها في المعركة الشهيرة "ديان بيان فو" فضل المستعمر حل القضية التونسية بالطرق السلمية، حيث دعى الحزب الدستوري إلى التفاوض حول طبيعة الاستقلال، لتبدأ تونس باستقلال داخلي في جويليا 1954، ثم الإستقلال الذاتي وفي 20 مارس 1956 تم الإعلان عن الاستقلال الكامل لتونس[1].

الانتداب الفرنسي على المغرب: فرضت فرنسا حمايتها على المغرب الأقصى في 30 مارس 1912، حيث منحت معاهدة الحماية الحق لفرنسا في القيام بإصلاحات اقتصادية وعسكرية وقضائية ومالية، كذلك نصت المعاهدة على حق فرنسا في التمثيل الخارجي للمغرب وأن يحكم المغرب مقيم عام وقائد عسكري، ليمثل الجنيرال ليوتي أول مقيم عام على المغرب في الفترة الممتدة من 1912 إلى 1925.

حيث حدد الجنيرال ليوتي Lyautey مفهوم الحماية فقال: "بلاد تحتفظ بكل مؤسساتها وحكومتها، وتدار ذاتيا بأجهزتها الخاصة، تحت الرقابة المجردة من جانب دولة أوروبية، تحل محلها في التمثيل الخارجي، وتتولى إعادة إدارة جيشها وماليتها، وتوجه نفوذها الاقتصادي، دون أن يمس جوهر مؤسساتها ومقومات بنائها الحضاري".

ليواصل ليوتي القول:"...مراكش دولة مستقلة تعهدت فرنسا بحمايتها على أن تظل تحت سيادة السلطان مع الاحتفاظ بنظام الحكم الذي اتخذته، ومن الواجبات التي نيطت بضمان وحدة هذه الحكومة والمحافظة على نظام الحكم القائم بها"[2].

كما كان لهذا الجنيرال ميولات وسياسات لينة اتجاه المغاربة، لتوجهاته الملكية وتأثره بعادات وتراث هذا البلد، حيث كانت له رغبة في إشراك النخب المغربية في إدارة شؤون بلادهم والحد من نفوذ المستوطنين[3]، فقد

[1]- **المرجع نفسه**، ص158-161.
[2]- فادية عبد العزيز القطعاني، **المرجع السابق**، ص46.
[3]- عبدالله مقلاتي، **المرجع السابق**، ص125.

لخص مبادئه في العبارات الآتية:"حماية لا حكم مباشر، لا تسيئ لأي تقليد، ولا تبدل أي عادة، وحد بين طبقة الحكام ومصالحنا، أحكم مع المخزن لا ضده"[1].

رغم تصريحات القادة السياسيين والعسكريين الفرنسيين حول طبيعة حكم المغرب وإدارته عن طريق سلطة استعمارية غير مباشرة، إلا أن فرنسا مارست في هذا البلد شكل من أشكال الاستعمار وهو الاستعمار الاستيطاني،الذي صادر الأراضي التي كانت ملك للقبائل المغربية، وتجاهل العرف القبلي الذي يقضي بمنح الأراضي إلا لأفراد القبيلة.

انتزاع الأراضي من الفلاحين جاء عن طريق قبائل المخزن ومجموعة من وجهاء المغرب الأقصى، مقابل منحهم امتيازات من السلطات الاستعمارية وكذا جهل الفلاحين الذين يشكلون 95 % من مجموع السكان لإجراءات تسجيل هذه الأراضي، بالإضافة إلى إغراقهم بالديون من خلال منحهم قروض عجزوا عن دفعها، لتوزع الأراضي المصادرة على المستوطنين، ولم تسلم حتى الأملاك الخاصة بالقبائل والتي كان بعضها يمتهن العمالة ويدعم الاستعمار من خلال تأييدها لهذه السياسات.

خلقت سياسة المستعمر الفرنسي رغم سلبياتها على السكان المحليين وهيّأت الجو لبروز فئة من المثقفين، الذين ساهموا في تكوين تنظيمات سياسية وتبنوا طرح الحركة الوطنية لكفاح المستعمر ونيل الاستقلال[2].

الحركة الوطنية المغربية بدأ نشاطها من خلال كتلة العمل الوطني، التي كانت تحمل في ثناياها شخصيات وزعامات ذات توجهات مختلفة، منها علال الفاسي الذي تبنى التوجه الإسلامي وكذلك محمد حسن الوزاني المتشبع بالثقافة الفرنسية، وكعادة الحركات الوطنية في المنطقة المغاربية يعمل الاستعمار على بث الانشقاقات داخل صفوفها مستغلا الاختلاف الفكري واختلاف طروحات كل تيار في قضية تصفية الاستعمار، فقد أسس محمد الحسن الوزاني الحركة القومية سنة 1937م وغيرت كتلة العمل الوطني تسميتها إلى الحزب الوطني الّذي يتزعمه علال الفاسي.

لتقدم هذه الأحزاب والتيارات الأخرى جملة من المطالب والإصلاحات للمستعمر، تتضمن الحقوق السياسية للمغاربة واستعملت وسائل الضغط لتلبيتها كالمظاهرات، ليلعب الحزب الوطني دورا رئيسيا في ذلك من

---

[1]- **المكان نفسه**.

[2]- عبدالمالك خلف التميمي، **المرجع السابق**، ص43-45.

خلال قيادته للمشهد السياسي المغربي ومعارضته لسياسة الاستعمار الفرنسي، الأمر الذي أدى إلى نفي زعيمه علال الفاسي إلى الغابون[1].

في مقابل ذلك كان للحرب العالمية الثانية تأثير إيجابي على المغاربة الذين شاركوا فيها، من خلال انتشار الوعي الوطني، بالإضافة إلى نزول قوات التحالف بالمغرب وتسليم وثيقة الاستقلال إلى الحلفاء التي رفعها حزب الاستقلال في11 جانفي 1944، وكذا لقاء محمد الخامس بالرئيس الأمريكي روزفلت الذي شكل منعرجا حاسما في تاريخ النضال المغربي وأجبر فرنسا على تغيير سياساتها اتجاه المغرب انطلاقا من إصدار برامج للإصلاح الداخلي قوبل بالرفض من طرف قادة الحركة الوطنية علال الفاسي وعبد الكريم خطابي.

أما سلطان المغرب محمد الخامس الذي تعرض لضغوطات السلطات الفرنسية، كان من المؤيدين للاستقلال ودعم سرا نشطاء الحزب ضد الاستعمار الفرنسي، ليشكل هذا الحزب في مارس 1954 جناحا للمقاومة المغربية، التي أجبرت فرنسا على التراجع عن سياساتها العدائية والقمعية ضد المغاربة وتعلن استعدادها للتفاوض مع الحزب لإيقاف المقاومة المسلحة ومنح الاستقلال للبلاد، حيث بدأت هذه المفاوضات في أكتوبر 1955 في مدينة إكس ليبان وانتهت بمنح المغاربة الاستقلال التام في 2 مارس 1956[2].

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الدول المغاربية "الفترة ما بعد الكولونيالية"

رغم نيل استقلال البلدان المغاربية الثلاث الجزائر، تونس، المغرب إلاّ انّ فرنسا أخضعت هذه البلاد إلى منطق التبعية السياسية من خلال وضع نخب حاكمة ولاءها للمصالح الفرنسية، وتبعية اقتصادية ومالية من خلال ربط اقتصاديات وعملة هذه البلدان بالاقتصاد والعملة الفرنسية، وكذا تبعية ثقافية وتعليمية تجسدت في ترسيخ لغة المستعمر وفرنسة البرامج التعليمية والتعاملات الإدارية.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر.

في سنة 1962 قدر عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا بشكل قانوني حوالي 540000 جزائري، يضاف إلى هذا العدد الجزائريون الذين قاتلوا إلى جانب الاستعمار الفرنسي والذين غادروا معه، وكذا المتجنسين لذلك

[1]- عبد الله مقلاتي، **المرجع السابق**، 165-167.
[2]- **المرجع نفسه**، 167-169.

فإن الجالية الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم تمثل الجماعة الأولى في فرنسا إذا ما أضفنا إليها الأقدام السوداء[1].

حيث كان لهذه الفئة تأثير كبير في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر في مرحلة ما بعد الاستعمار، من جهة أخرى فإن عقيدة السياسة الخارجية الفرنسية في ضل حكم شارل ديغول كان من بين مبادئها عدم التدخل في الشؤون الداخلية، لكن رغم ذلك تعاونت فرنسا مع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، الذي كان يترأسه أحمد بن بلة أنذاك، من خلال أجهزتها الاستخباراتية شريطة أن لا يمس التوافق الذي خرجت به الجمعية الوطنية التأسيسية في 25سبتمبر 1962، المصالح الفرنسية بالجزائر ومانصت عليه اتفاقيات إيفيان[2].

لكن بنود إتفاقية إيفيان بدأت تتلاشى خصوصا الجانب الاقتصادي منها، من خلال تأميم جميع الممتلكات الأوروبية والفرنسية بشكل خاص في الفترة الممتدة من 1963_1975م، كما كما قدمت فرنسا للجزائر تعويضات عن تدميرها لثمانية ألاف قرية جزائرية خلال حرب التحرير، هذا ما تعهدت به في اتفاقية إيفيان، في الميدان الزراعي ساهمت فرنسا في برنامج الإصلاح الزراعي بالجزائر، في حين قوبلت هذه المساهمة بمصادرة السلطات الجزائرية لممتلكات الكولون المتبقية، الأمر الذي أدى إلى استهجان فرنسا لهذا السلوك لتعترف في الأخير بحق الجزائر في التأميم، لكن مع إدانة عدم وجود تعويضات للكولون، حيث أبلغت فرنسا الجزائر أنذاك بإقتطاع التعويضات من المعونات التي وعدت بتقديمها للجزائر، ممايعد إنتهاكا لما نصت عليه اتفاقيات إيفيان .

في السياق نفسه رفض صانع القرار في الجزائر إدخال الطرف الفرنسي في برنامجه للإصلاح الزراعي، مما أدى إلى تشنج في العلاقات الفرنسية الجزائرية ورغم ذلك تواصل التعاون في الميدان المالي والتجاري وكذا الثقافي والفني، حسب ماتقتضيه المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتجية لفرنسا[3].

---

[1] -Jean-François daguzan, "**les relations franco-algériennes au la poursuite des amicales incomprehensions**" http://www.gauv.diplomatie.fr/img/fdoo.

[2] -Philips naylor, "**France and Alegria a history of décolonization and transformation**", (univercity press of florida gainesville, miami, jack sonville.ft.myers, 2000),p55.

[3] -Philips naylor, **IBID**.P57.

أما الجانب العسكري فقد طالب بن بلة بمراجعة الأحكام العسكرية التي نصت عليها إتفاقية إيفيان وفي 2 ماي 1963 وعدت فرنسا الجزائر بتسريع عملية إجلاء القوات الفرنسية من القواعد التي كانت تشغلها لينتهي ذلك وبشكل نهائي في أوت 1964، أما القواعد العسكرية في صحراء الجزائر فقد تم إخلاءها سنة 1965.

في الميدان المالي التزمت فرنسا باستمرارية تقديم المساعدات المالية لأجل التنمية في الجزائر، تم هذا من خلال اتفاقية وقعت بين الطرفين بتاريخ 26 جويلية 1963 تعهدت فيها فرنسا بتقديم مساعدات مالية سنوية بلغت 800 مليون فرنك فرنسي لصندوق التنمية التابع للخزينة الجزائرية، لتواصل تقديم قروض مالية طويلة المدى للجزائر والتي دامت أكثر من عشر سنوات بمعدلات فائدة ما بين 1 و3 %، كما سمحت فرنسا لخزينتها بتسريب الفرنك إلى الجزائر من أجل تأمين استقرارها المالي، الإضافة إلى تكامل سندات الخزينتين الجزائرية والفرنسية.

شكلت المعونات المالية دليلا قويا يثبت من وجهة نظر فرنسا اعتماد الجزائر عليها، أما الجزائر فقد كانت قراءتها تختلف حيث وضعت العلاقات المالية الفرنسية معها في خانة خدمة المصالح الفرنسية أكثر، كما أنها رأت فيها سياسة فرنسية تعيق من خلالها توجه الجزائر للخيار الاشتراكي[1].

أما في فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين، فقد بنى استراتجية تنموية جزائرية جديدة، مستوحاة من الاقتصاديين الفرنسيين أمثال فرانسوبيرو وجيراردیستان من خلال نظريتهم المعنونة ب"الصناعات المصنعة"، التي تعتمد في الأساس على الإنتاج الصناعي الوطني والتخلص من تبعية الصناعة الخارجية .

وفي ميدان البترول والغاز وبإعتراف معاهدة إيفيان على السيادة الجزائرية عن الصحراء وثرواتها الطبيعية، رغم ذلك لم تكن تمتلك هذه الدولة الفتية في ميدان التنقيب سوى 4 في المئة، أما الشركات الفرنسية ووفقا لمصالحها فقد كانت تمتلك 28 في المئة، وبسبب الصراع العربي الإسرائيلي فقد بدأ الرئيس الراحل هواري بومدين بالتخلص تدريجيا من الاستعمار البترولي، من خلال تغيير نظام الإمتيازات التي كانت تسيطر عليه الشركات البترولية الفرنسية بنسبة 51في المئة، لتغادرهذه الشركات الجزائر منها إيلف" إيراب"، والشركة الفرنسية للبترول ماعدا شركة توتال الفرنسية التي واصلت نشاطها، وكتبعات لإستراتجية بومدين في هذا الميدان، قاطعت فرنسا البترول الجزائري.

[1] -**IBID**.P113-116.

في القطاع المصرفي الذي كان تحت سيطرة المصارف الفرنسية، تأسست ثلاث مصارف جديدة، المصرف الوطني الجزائري 1977، المصرف الشعبي الجزائري في نفس السنة والمصرف الخارجي الجزائري في 1978، ليتم تأميم القطاع المصرفي الجزائري بالكامل وخروج الدينار من منطقة الفرنك[1].

ولكي ترسخ فرنسا وتضمن تبعية مستعمرتها السابقة الجزائر اعتمدت بالإضافة إلى عدة مقاربات، المقاربة الثقافية حيث عمل صانع القرار الفرنسي على إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية لينقطع المجتمع الجزائري عن هويته العربية والإسلامية، ويذوب في بوتقة الفرونكفونية من خلال تكوين نخب جزائرية تساعده في تنفيذ هذه الاستراتجية، ليؤكد ديغول على الأهمية الثقافية في تدعيم مصالح فرنسا بالجزائر على وجه الخصوص، ودعى الفرنسيين بعد استقلال الجزائر عام 1962 إلى الإبقاء عليها فرنكوفونية ناطقة بالفرنسية، بهدف الحفاظ على سوقها للسلع الفرنسية وضمان تدفق بترولها[2].

وقد طالب بومدين بالعودة إلى الأصالة والهوية العربية للجزائريين، ليحذو الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد حذوه في هذا الميدان، ويجعل من التعريب محورا للثورة الثقافية، لكن رغم ذلك فقد بقيت لغة المستعمر هي السائدة في جميع الميادين وهيمنت على الاقتصاد ووسائل الإعلام وكذا المناهج التربوية ومناهج التعليم العالي، كما كان استعمالها في الإدارات والقطاعات بشكل شبه كلي[3]، لنقص المتخصصين في اللغة العربية، حيث كانت المدرسة الجزائرية تقدم خدمة لمصالح فرنسا أكثر منها للشعب الجزائري العربي، ليوجه الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1970 انتقاداته لهذه السياسة التربوية ويدعو إلى اتباع سياسة جلب المدرسين من المشرق العربي.

كما أن استقلال الجزائر حديثا في تلك الفترة كانت تفتقر إلى بنية تعليمية تؤهلها لاستيعاب طلبة الجامعات، الأمر الذي أدى بكثير منهم إلى التوجه للجامعات الفرنسية، لتتصاعد وتيرة هجرة الطلبة الجزائريين بعد الاستقلال أكثر مما كانت عليه في فترة ماقبل الاستقلال وذلك نظرا للهيمنة الفرنسية التي مارستها على الجزائر، والتي تجسدت في تفضيل الطلبة لهذه الوجهة[4].

---

[1]- بنجامين ستورا، **"تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962-1988م"**،(ترجمة صباح ممدوح كعدان، دمشق : وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)،ص51-54.

[2]- أمين البار، منير بسكري، **المرجع السابق**، ص35.

[3]- منيرة بلعيد، **"السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة اتجاه الجزائر 1992-2002"**، (مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2004-2005)، ص 21، 22.

[4] -Philips naylor,**IBID** p58 ,59.

الجدول1 : يوضح عدد المدرسين الفرنسيين بالجزائر.

السنوات	1966	1971	1972	1973	1974	1978	1979	1980	1981
عدد المدرسين	812	500	632	716	385	2416	2968	2059	297

المصدر: منيرة بلعيد، **المرجع السابق**، ص22، نقلا عن:

Salah mouhoubi, **la pilitique de algerio – francaise cooperation: bilan et perspectives**,p255.

الجدول2 : المساعدات الفرنسية للجزائر لتكوين الطلبة بالمليون دولار أمريكي.

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
المساعدات	31,9	37,1	40,8	39,7	39	41,3	42,4

المصدر: منير بلعيد، **المرجع نفسه**، ص23، نقلا عن: Andre nouschi, **la frande et le monde arabe depuis 1998, mythes et realites d une ambition**, p78.

أما قضية الهجرة ووفقا للإتفاق الفرنسي الجزائري بتاريخ 27 ديسمبر 1967، الذي ينص على الحد من حرية الانتقال، فقد استنكر بومدين الممارسات المشينة والمضايقات والإجراءات التعسفية التي تمارسها السلطة الفرنسية ضد المهاجرين الجزائريين في افتتاح مؤتمر حول الهجرة حيث قال بومدين: "يجب على الرعايا الجزائريين المقيمين بفرنسا أن يفخروا بأصالتهم العربية الإسلامية التي تحميهم من كل إرادة دمج في المجتمع المضيف"[1].

الجدول3 :عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا.

1968	1975	1982	1988
471020	710290	795920	820900

[1]- بنجامين ستورا، **المرجع السابق**، ص 59، 60

المصدر: بنجامين ستورا، **المرجع نفسه**، ص 70، نقلا عن: **L état de maghreb, ed, la decouverte,1991.**

وفي هذا الإطار فقد ندد حزب اليمين المتطرف الجبهة الوطنية في برنامجه الحزبي بتدفق المهاجرين، حيث إتخذت الحكومة الفرنسية أنذاك سياسة الرجوع، التي تتمثل في تقديم مساعدات مالية لدفع المهاجرين إلى الرجوع لبلادهم الأصلية، من خلال اتفاق جزائري فرنسي سنة 1980 الذي تطرق أيضا إلى تكوين الجزائريين وإعادة إدماجهم عمليا إذا ما رغبوا في العودة إلى الجزائر.

لتصدر فرنسا قانون "pasqua" في سبتمبر 1986 يتضمن التحكم بشكل أفضل في تدفق الهجرة الجزائرية، لأجل توفير النظام والأمن للشعب الفرنسي[1].

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب الأقصى.

عملت فرنسا بعد نهاية حمايتها للمغرب على تقييم مصالح المستوطنين في هذا البلد، ووضع ضمانات تحافظ على ممتلكاتهم وتضمن استمراريتهم في وظائفهم، وذلك من خلال إبرام إتفاقية مع الملك محمد الخامس فحواها ضمان المملكة لممتلكات الفرنسيين الراغبين في البقاء، وهذا ماتضمنه بيان الاستقلال في 2 مارس 1956 بين الملك محمد الخامس والحكومة الفرنسية، لكن قام المغرب بعد نيل الاستقلال بتأميم أراضي المستوطنين وأملاكهم وعزف عن دفع التعويضات لهم[2].

في المقابل وعند عودة الملك محمد الخامس من منفاه في 3 يناير 1956 الذي قضاه هو وعائلته في كورسيكا ومدغشقر، طالب السلطات الفرنسية بتعويضه عن 36 شهرا التي قضاها خارج البلاد،حيث منحت له فرنسا تعويضا مقداره 600 مليون فرنك فرنسي[3].

تسبب عدم تعويض المغرب للمستوطنين عن ممتلكاتهم في توتر العلاقات مع فرنسا، لتعمل الأحزاب الموالية للمخزن على إطلاق وعود بحماية حقوقهم لأجل ضمان استمرار المساعدات المالية للبلاد التي اتّفق عليها الملك مع الحكومة الفرنسية مقابل الحفاظ على مصالح هذه الأخيرة، إلاّ أنّ العلاقات بين البلدين شهدت عدة توترات لأسباب عديدة من بينها مقتل المهدي بن بركة سنة 1965 بفرنسا، حيث زار الملك الحسن الثاني باريس لأجل رفع الجمود والتأثير في السلوك الخارجي الفرنسي إتجاه المغرب، لكن قضية تصفية بن بركة أخذت أبعادا خطيرة في علاقات البلدين من خلال التحقيق الذي أجراه القضاء الفرنسي في القضية، الذي خلص

---

[1]- منيرة بلعيد، **المرجع السابق**، ص 25.

[2] -Bouchra settouti, **"la diplomatie français et intérêts méditerranéennes maghrébins, doctorat nouveau régime"**, (mention science politique, faculté de droit sciences économiques et gestion thèse, université nancy2),p46.

[3]- إدريس ولد القابلة، **"كيف كون وراكم الحسن الثاني الثروة الملكية؟"**، (مجلة الحوار المتمدن، العدد 2877، مارس 2010) : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=197740

إلى إصدار مذكرة توقيف دولية ضد ثلاث مسؤولين مغاربة بينهم وزير الداخلية ومستشار الملك الجنيرال أوفقير، الأمر الذي قوبل من طرف السلطات المغربية برفض تسليمهم، لتصدر أحكاما غيابية بفرنسا في حق المسؤولين الثلاثة سنة 1967.

أثرت هذه الحادثة على التوجه السياسي الداخلي والخارجي لفرنسا، خاصة وأن سياسة ديغول كانت قائمة على الإنفتاح عن العالم الثالث، والذي يعتبر المهدي بن بركة من أكبر الداعين له وبالتالي فإن اغتيال بن بركة أثرت ولفترة طويلة على العلاقات الفرنسية المغربية، حيث كان التعاون القائم بين البلدين يقتصر في جله على المجال الثقافي والتربوي[1].

كما كان لفرنسا مواقف معارضة اتجاه المغرب للدعم الذي كان يقدمه المغاربة للثورة الجزائرية، من خلال تزويدها بالسلاح أو إحتضان قادتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهر خلاف أخر بين البلدين والمتمثل في الأطماع الفرنسية في موريتانيا التي كان لها موارد طبيعية هائلة، في حين كان المغرب يعتبر الصحراء بما فيها موريتانيا جزءا من أراضيه المغتصبة.

جل الخلافات التي عاشها البلدين حدثت في فترة حكم الجنيرال ديغول، لتشهد العلاقات الفرنسية المغربية بعد رحيله وتولي جورج بومبيدو الرئاسة في فرنسا سنة 1969 إنتعاشا من جديد، حيث حول بومبيدو المغرب إلى أكبر مستفيد من المساعدات الفرنسية التي كانت تقدمها إلى مستعمراتها السابقة.

وبعد تولي جيسكار ديستان الرئاسة عمل على ترسيخ مبدأ الشراكة الفرنسية المغربية في المجال الاقتصادي والسياسي والعسكري، لتتجلى هذه الشراكة وهذا التقارب في:

- ❖ زيارة أول رئيس فرنسي للمغرب بعد الاستقلال وهو جيسكار ديستان.
- ❖ انفتاح الأسواق الفرنسية على المنتوجات المغربية.
- ❖ الدعم الخفي للمغرب في إستعادة الصحراء.
- ❖ تكوين وتأطير الجيش المغربي في الأكاديميات الفرنسية وتزويده بأسلحة متطورة[2].

وفي ظل وصول الإشتراكيين لأول مرة إلى قصر الإليزي منذ قيام الجمهورية الخامسة، من خلال الرئيس فرنسوا ميتران يوم 10 ماي 1981 الذي قاد فرنسا عن طريق فريق جماعي من القيادات اليسارية أمثال جاك دولوز، بيير موروا وميشال روكار التي كانت لهم علاقات وثيقة مع اليسار المغربي بقيادة عبد الرحيم بوعبيد رئيس المركزية النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

---

[1] -bouchra settouti, **op.cit**,p47,48.

[2]- مركز ألف بوست للدراسات، باريس-الرباط: **"ستة عقود من التعاون تخللها توتر إنطلاقا من التجربة النووية والمهدي بن بركة وكتاب"صديقنا الملك" وآخرها الحموشي، 6 مارس 2014"** : http://alifpost.com

اليسار المغربي الذي كان يعاني في بدايات وصول ميتران للحكم بفرنسا من القمع السياسي الذي مارسته السلطات المغربية ضده، وحضر الصحف التابعة لليسار من النشر"كالمحرر ولبيراسيون"، الأمر الذي اثر سلبا على توجهات الخارجية الفرنسية نحو المغرب، وهذا ماتجسد في الزيارة التي قام بها فرنسوا ميتران لهذا البلد الذي كان يعيش في تلك الفترة أزمة اقتصادية أدت إلى إضطرابات إجتماعية، حيث حمل ميتران في زيارته للرباط مشاريع تنموية واستثمارات، مقابل إصلاحات سياسية تتمثل في إطلاق الحريات الإعلامية والنقابية والطلابية، وتغيير إستراتجية الرباط السياسية داخليا، والاهتمام أكثر بحقوق الإنسان.

لكن هذه المشروطية والمطالب التي جاءت بها باريس لرباط رفضتها هذه الأخيرة، لتصبح مواقف فرنسا أكثر تشددا اتجاه المغرب وصنفت النظام المغربي سياسيا كنظام قمعي إستبدادي[1]، بل رخص الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران للبوليساريو بفتح مكتب يمثلهم بباريس في فبراير 1982.

لكن رغم ذلك فإن فرنسا خلقت نوعا من التوازن في علاقاتها بالمغرب من جهة والجزائر من جهة أخرى، كما أنها تراجعت عن توظيف ملف حقوق الإنسان وإلتزمت الحياد اتجاه قضية الصحراء الغربية، في المقابل قدم المغرب خدماته لفرنسا من خلال دعم الفرونكفونية وتنشيطها، لتعرف العلاقات بين البلدين نوع من التعايش والتقارب بعد تولي جاك شيراك رئاسة الحكومة الفرنسية سنة 1986[2].

رغم حالة المد والجزر التي شابت العلاقات بين المغرب وفرنسا، فقد إنتهجت هذه الأخيرة سياسة "الهيمنة على النخب الفرونكفونية في المغرب الأقصى انطلاقا من قاعدة: "أن خير مكان يحافظ على مكانة فرنسا في المغرب العربي هم المغاربة الناطقون بالفرنسية والمؤمنون بما يسمى بقيم الحضارة الفرنسية وعلى رأسها العلمانية""[3].

في الظاهر فإن سياسة فرنسا الخارجية اتجاه المغرب تقوم على تعاون البلدين، لكن في الخفاء فإنها قامت على مبادئ التبعية خصوصا في المجال الثقافي وفي العلاقات الاقتصادية اللامتكافئة، ففي الإتفاقيات المبرمة التي نصت على حق تملك الفرنسيين المقيمين في المغرب وحق حماية مكاسبهم، ساهم ذلك في إنتشار العملة الفرنسية وإستخدامها كمرجعية نقدية تعود بالفائدة على فرنسا، كما عمل الفرنسيون على تقديم الدعم المالي للمغرب مقابل شروط من بينها قائمة المبادلات التجارية المغربية والتي تنقص من منتوجها مقابل المنتوج الفرنسي.

---

[1]-" **المغرب والإشتراكي الفرنسي من ميتيرن إلى هولاند**"، الاتحاد الإشتراكي جريدة يومية، العدد 153، 23 سبتمبر 2015 : http://www.ailmaroc.net/ail.asp?codelangue=29&id_info=222810

[2]- **المرجع نفسه** .

[3]- صفية نزاري، **"الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر-تونس-المغرب"**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011)، ص116.

أما في المجال الثقافي فإن فرنسا عملت على نشر ثقافتها وحضارتها في المغرب من خلال إنشاء المعاهد والجامعات والمدارس الفرنسية، إضافة إلى تنظيم النشاطات الثقافية والمهرجانات والمعارض الفنية، كما أنتجت فرنسا نخبا ثقافية مغربية عملت على ترسيخ الواقع الثقافي الذي ترغب به فرنسا في المغرب[1].

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الفرنسية اتّجاه تونس.

بعد توقيع بروتوكول إستقلال تونس عن فرنسا في 20 مارس 1956، تضمن إبقاء القوات الفرنسية في تونس على أن تنسحب بعد إنتهاء الفترة الانتقالية، لتجرى إنتخابات عامة فاز بها الحزب الدستوري ويصبح الحبيب بورقيبة أول رئيس لدولة تونس المستقلة.

الحبيب بورقيبة خريج جامعة السوربون والمتشبع بالثقافة الفرونكفونية والمؤمن بعلمانية الدولة التونسية، يعتبر من بين الشخصيات التي حرصت فرنسا على استيعابها وتوظيفها لخدمة مصالحها في فترة مابعد الكولونيالية[2]، فقد تأثر بورقيبة بالميراث القانوني الذي عملت به فرنسا عند انتصاب الحماية على تونس، وواصل العمل به بعد الاستقلال كالقوانين التنظيمية وكذا التقسيم الإداري المعمول به في فرنسا، لينتهج بورقيبة نفس طريقة العمل التي ميزت الإدارة الفرنسية ومن خلال التشريعات التي خلفتها الفترة الكولونيالية في تونس، كما قام ببعض الإصلاحات التي تتلائم وتواكب التقدم الغربي وخصوصا الفرنسي الذي كان يطمح إليه.

فقد أنشأ المدارس والجامعات المختلطة من بينها المدرسة الوطنية التونسية المختلطة، في المقابل قام بورقيبة بالتفكيك التدريجي والحد من الدور التعليمي لجامع الزيتونة، عرفت هذه الفترة من تاريخ تونس المستقلة علمنة الهوية التونسية وكان الإحساس بالمواطنة القائم أنذاك يميل إلى الدولة الفرنسية[3]، كما شهدت هذه الفترة توقيع عدة اتفاقيات بين تونس وفرنسا شملت ميدان التجارة والتعريفة الجمركية، لتتعزز هذه العلاقات بأول زيارة للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لباريس ولقاءه الرئيس الفرنسي شارل ديغول سنة 1961[4].

وفي مقابلة صحفية مع بورقيبة في جوان 1962 تحدث فيها عن العلاقات التونسية الفرنسية، وعن السلوك غير الإيجابي للسياسة الخارجية الفرنسية، والمتعلق بعدم وفاء فرنسا بالتزاماتها فيما يخص سحب قواتها من تونس، الأمر الذي أدى إلى حدوث اشتباكات دامية بين القوى الامنية التونسية والقوات الفرنسية عام

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص117.

[2]– يحي أبو زكريا، "**الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي**"، (تونس : ناشري **www.nashiri.net**،ص، 2003)، 17-23.

[3] beatrice hibou," **tunisie : d un réformisme a l autre**" ", p245-247. http://fasopo.org

[4] –Fasopo.org/sites/default/files/ **legscolonial**-BH1205. http://fasopo.org .

1961، هذا الحدث أرغم فرنسا على إخلاء أخر قاعدة لها في بنزرت في 15 أكتوبر 1963، ليعاد صياغة سلوك الدولتين اتّجاه بعضهما مؤكدين على قيام علاقات تعاونية سلمية، حيث أكد بورقيبة في هذه المقابلة على أن تونس محسوبة على التيار الغربي الفرونكفوني، ومن جهة أخرى أكد على استقلال تونس وسيادتها[1].

رغم التقارب والميل للغرب الذي انتهجته تونس في عهد بورقيبة، خاصة الثقافة الفرنسية وتأييد ودعم كل ما يصدر عنها من قيم، فقد تواصلت الأزمات بين البلدين لتشهد سنة 1964 توترا في العلاقات الفرنسية التونسية نتيجة تأميم تونس للأراضي التي كانت ملك للفرنسيين ومنحها للتونسيين على أساس تعاونيات فلاحية[2].

لكن فرنسا ووفقا لسياساتها الخارجية اتّجاه مستعمراتها السابقة، "خلقت نخبا تونسية تدين لها بالولاء والتبعية سياسيا وثقافيا، هذا ماأشار إليه فرانس فانون في كتابه" معذبو الأرض " تعاونت معها في قمع الهوية المحلية وفي ترسيخ نمط ثقافي هجين يستلهم النموذج من فرنسا الأم الحامية"[3].

"واصلت فرنسا دعم سياسة الفرونكفونية الثقافية وترسيخ التبعية السياسية والثقافية وأحيانا العسكرية بشكل قد لانجده لدى قوى إستعمارية أخرى، حيث تعاملت مع تونس بنمط من المركزية الثقافية وحتى السياسية إلى حد التدخل في شؤونها الداخلية"[4].

كما ساهمت المساعدات المالية التي كانت تقدمها فرنسا لتونس في ترسيخ التبعية الثقافية وربطها بالفرونكفونية، وسيتوضح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبرز حجم المساعدات المالية التي تقدمها فرنسا لدعم الجانب الثقافي في تونس:

الجدول4 : حجم المساعدات المالية بالمليون دولار المخصصة للميدان الثقافي لتونس من طرف فرنسا.

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969

[1] −"**independences-entretien avec habib bourgiba, a la suite de la affaire de bizert**" : http://fresques.ina.fr/independances/fiche-media/indepe00044/entretien-avec-habib-bourguiba.html.

[2] −werner R.ruf, **le socialisme tunisien : consequenses d une experience a votrée** : http://books.openedition.org/iremam/143?lang=fr

[3] − سمير حمدي، "**العلاقات الفرنسية التونسية والإرث الاستعماري محاولات الهيمنة لم تتوقف**"،(القدس العربي، العدد 7357، 13 فبراير 2013)، ص13.

[4] − سمير حمدي، **المرجع نفسه**، ص 13.

المساعدات	11,1	12,7	12,4	11,5	9,9	10,5	11,4

المصدر: bouchra settout **op .it**,p10

من بين الأهداف الفرنسية الخارجية التي عملت على تحقيقها، نشر الفرونكفونية في المنطقة المغاربية عموما وتونس بشكل خاص وفق سياسة هيمنة وليس تعاون، "حيث تعتبر تونس من أهم أعضاء وكالة التعاون الثقافي والفني للتبادل الثقافي مع الحكومات وهو الإسم الجديد للفرونكفونية التي تأسست عام 1970، كما يعتبر بورقيبة أحد المؤسسين للمنظمة"[1].

أما في عهد الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان فقد ركز على الميدان الأمني في سياساته اتّجاه تونس، وأكد في أحد خطاباته على عدم التدخل في الشأن الداخلي لتونس، كما قام وزير الدفاع الفرنسي تشارلز هارني بزيارة تونس في أوت 1981، ليؤكد هو أيضا رغبة بلاده وتونس المساهمة في أمن البحر الأبيض المتوسط وكذا إرادة فرنسا في التعاون الأمني مع تونسيين.

وفي الزيارة التي قادت الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران لتونس في أكتوبر 1983، أكدّ على الروح التضامنية والتعاطف الذي يجمع البلدين[2]، واستطرد ميتران قائلا: "أقول وأكرر أن فرنسا وتونس هما بلدين تربطهما علاقات وثيقة وكل مايضر طرف في هذه العلاقة فإنه يؤثر ويضر الطرف الأخر، ويواجه نفس العواقب، وأن فرنسا مستعدة دائما لتقديم الدعم للتونسيين في شتى المجالات وبدون تحفظ"[3].

رغم الخدمات الكبيرة التي قدمها بورقيبة للمصالح الفرنسية بتونس، إلاّ أنّه أقرّ في مذكراته بتخلي فرنسا عنه، عند الانقلاب الذي حدث ضده عام 1987 من طرف زين العابدين بن علي، بل على العكس فقد باركت السلطات الفرنسية النظام الجديد من خلال الزيارة الرسمية التي قام بها فرنسوا ميتران لتونس في سبتمبر 1988، حتى أنها لم تتوسط لدى بن علي لإخلاء سبيل حليفها القديم بورقيبة[4].

خلاصة واستنتاجات:

في نهاية الفصل يمكن القول أن البلدان المغاربية التي كانت تحت وطأة الاستعمار الفرنسي، قادتها نخب حاكمة قامت بدور وكلاء فرنسا في هذه البلدان، حتى وإن كان بعضها كحالة الجزائر التي ترأستها شخصيات قومية بعد الاستقلال كالرئيس الراحل هواري بومدين مكنت بقصد أو بدون قصد لنخب كونها وأطرها المستعمر

[1]- توفيق قريرة، **"من وحي رسالة بورقيبة عام 1990 يشكو فيها بن علي للقضاء"**، مارس 2013 :http://middle-east-online.com/?id=152255

[2] -bouchra settouti.**op.cit**,p161.

[3] -**IBID**, P162.

[4]- صفية نزاري، **المرجع السابق**، ص121.

وفق منظوره الفرونكفوني من تبوء مناصب قيادية في البلاد التي أل إليها الحكم في أخر المطاف، أما المغرب الاقصى ففي بدايات استقلاله مكنت فرنسا للحكم الملكي والذي استنجد بها محمد الخامس لقمع قيادات الحركة الوطنية، وفي تونس رسخت فرنسا لشخصيات كبورقيبة لقيادة هذا البلد وفق مايخدم مصالحها.

الفصل الثالث

أثر المصالح الفرنسية الاستراتيجية

على الأمن المغاربي

الفصل الثالث: أثر المصالح الفرنسية الاستراتيجية على الأمن المغاربي

ينصب هذا الفصل حول المقاربة الأمنية والمقاربة الاقتصادية الفرنسية في المنطقة المغاربية، أما المقاربة الأمنية فتتجسد من خلال المواقف والإستراتجيات المتخذة من طرف فرنسا لمكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة من بينها الإرهاب والاتجار بالبشر والأسلحة الغير شرعية والهجرة السرية، في المقابل التنسيق الفرنسي المغاربي لمكافحة هذه الظواهر، في حين فإن المقاربة الإقتصادية الفرنسية ومن خلال العلاقات الاقتصادية الفرنسية المغاربية تتمثل في النفوذ الاقتصادي الفرنسي في المنطقة، والحصص والمكاسب التي حققتها وتحققها الشركات الاقتصادية الفرنسية سواء في قطاع الطاقة في كل من الجزائر وليبيا، والقطاعات الأخرى في كل من الجزائر، المغرب،تونس بناء على مؤشر الاستثمار الفرنسي في هذه البلدان، وحجم التبادلات التجارية بين فرنسا والدول المغاربية الثلاث المذكورة أنفا.

كما سينصب الإهتمام أيضا في هذا الفصل حول التدخل الفرنسي العسكري في المنطقة المغاربية تحديدا ليبيا ومبررات هذا التدخل ونتائجه التي أثرت على المنطقة برمتها، والتدخل العسكري الفرنسي في منطقة الساحل تحديدا مالي والتنسيق الأمني مع بعض الدول المغاربية لإستتباب الأمن في هذا البلد والحد من نفوذ الجماعات الإرهابية، إضافة إلى الموقف الفرنسي من القضية الصحراوية.

المبحث الأول: الاستراتيجية الفرنسية الأمنية في المنطقة المغاربية

سنتعرض في هذا المبحث أولا إلى التعريف بالمفاهيم الأساسية لمختلف الظواهر التي تشكل تهديدا أمنيا لكل من فرنسا والبلدان المغاربية وهي الإرهاب، الهجرية الغير شرعية والجريمة المنظمة، والاستراتجيات التي تبنتها هذه البلدان وفرنسا والاتفاقيات الأمنية الثنائية المبرمة بين الطرفين.

وتحوّل التفسير السياسي للتهديد لدى الطرف الفرنسي اتّجاه هذه الظواهر التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على أمن المنطقة المغاربية وبالتالي تهدد المصالح والنفوذ الفرنسي لمنطقة تتموقع في سياسة فرنسا الخارجية ضمن إطار عمقها الإستراتجي، ومن جهة أخرى فإن الظواهر كالإرهاب والهجرة الغير شرعية والجريمة المنظمة تعدى خطرها المنطقة المغاربية، بل أصبح لها إمتدادات تهدد أمن أوروبا عامة وفرنسا بشكل خاص.

المطلب الأول: موقف السياسة الخارجية الفرنسية من الإرهاب.

ظاهرة الإرهاب من الظواهر القديمة قدم المجتمعات البشرية، إلاّ أنّ إشكالية ضبط مصطلح الارهاب مرتبط بالتفسير السياسي لتهديد أمن مجتمع أو كيان أو دولة ما، لذلك فإنّ هذه الظاهرة لم تعد تقتصر حاليا على تهديد لأمن دولة واحدة، بل أصبحت تهدد أمن جميع الدول، وبالتالي أطلق عليها تسمية "الإرهاب العابر للحدود"، ومنه فقد عرف الإرهاب لأول مرة من طرف عصبة الأمم على أنه:"عمل إجرامي، يهدف بطبيعته إلى إثارة الرعب والخوف، موجه لأشخاص معينين، أو مجموعة من الأشخاص أو العموم"[1].

"يعرفه معجم لاروس الفرنسي بأنه: "عبارة عن جملة أعمال العنف، التي ترتكبها منظمة، من أجل خلق جو من الرعب، أو من أجل قلب نظام الحكم"[2].

أما "مؤتمر وزراء الداخلية والعمل العرب فقد عرفه بأنه: هو كل أعمال العنف، أوالتهديد مهما كان سببها، أوهدفها، المنظمة التي تسبب الرعب، والفزع للناس، وتستهدف الممتلكات العامة، أوالخاصة أو الاستيلاء عليها"[3].

لذلك فقد اتّفقت كل فواعل المجتمع الدولي على أنّ الإرهاب يشكل تهديدا حقيقيا لأمن الدول والأفراد، حيث تحتضن المنطقة المغاربية مجموعة من التنظيمات المسلحة المتشددة، كالجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر التي أصبح لها بعد خارجي بعدما كان لعملياتها بعدا محليا فقط، وهي امتداد وجزء من تنظيم القاعدة في السابق وإعلان ولاءها لتنظيم الدولة حاليا، أما المغرب الأقصى فيحتضن جماعتين، الجماعة السلفية الجهادية والجماعة المقاتلة الاسلامية المغربية واللتين أعلنتا مسؤوليتهما عن هجمات الدار البيضاء في 2003، وفي فترة سابقة في عهد ليبيا القذافي شهدت وجود الجماعة الليبية المقاتلة والتي أعلن قادتها تراجعهم عن الفكر المتشدد.

أمّا في الوقت الراهن فإنّ ليبيا تعتبر معقلا رئيسيا لتنظيم الدولة في المنطقة المغاربية، الذي يتّخذ من مدينة سرت عاصمة له ويسيطر على مناطق هامة واستراتجية من التراب الليبي، باستثناء تنظيم الدولة أو ما يطلق عليه في الأدبيات الإعلامية تسمية "داعش"، فإن جلّ التنظيمات الجهادية المتشددة أعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بالإضافة إلى وجود جماعات مسلحة في منطقة الساحل الإفريقي المتاخمة لحدود الدول المغاربية الجزائر ليبيا وموريتانيا.

---

[1]– عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، "**الإرهاب التشخيص والحلول**"،(الرياض: شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، 2008)، ص26.

[2]– **المكان نفسه.**

[3]– **المرجع نفسه**، ص27.

في المقابل فإن فرنسا لم تأخذ هذه الظاهرة بجدية خصوصا اتّجاه الأزمة التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينيات، لكن بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، إنضمت فرنسا إلى التحالف الدولي لمكافحة الارهاب بقيادة أمريكية، وزادت من اتّخاذ إجراءات أمنية متشددة ضد الأشخاص أو الدول التي يشتبه بضلوعها في دعم أو إيواء التنظيمات المتشددة.

ومع التفجيرات التي تعرضت إليها إسبانيا في 11 مارس 2004، والتي أعلنت في أعقابها الجماعات السلفية المتشددة المغربية تأييدها لتنظيم القاعدة بقيادة أسامه بن لادن، بدأت تأخذ التنظيمات المسلحة ذات الفكر الجهادي في المنطقة المغاربية بعدا خارجيا في عملياتها، لتذوب في بوتقة تنظيم واحد وهو تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي[1].

لذلك فقد ركزت أجهزة الأمن الفرنسية اهتماماتها الخارجية في محاربة هذا التنظيم من خلال كتابها الأبيض للأمن الفرنسي الذي يتطرق إلى أنّ الأراضي الفرنسية معرضة وبشكل كبير لتهديدات الجماعات الإرهابية، حيث ركز جهاز مكافحة الارهاب على التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية الفرنسية في مقدمتها أجهزة الاستخبارات الخارجية، وكذا الوحدات الفرنسية العسكرية المتخصصة للحد من نشاطات مؤيدي هذه الظاهرة داخليا، ومكافحتها من خلال التنسيق المعلومات والعملياتي مع الدول المغاربية خارجيا.

في نفس السياق عقدت فرنسا اتفاقيات ثنائية مع الدول المغاربية تشمل العمل المشترك وتبادل المعلومات للتصدي لهذه الظاهرة، من بينها إتفاقية تعاون وقعت مع المغرب في مجال الأمن في العاصمة الفرنسية يوم 30 مارس سنة 2000، واتفاقية أخرى وقعت مع الجزائر في 25 أكتوبر 2003 في المجال نفسه، حيث تنص هذه الاتفاقيات على التعاون المتبادل بين هذه الدول وفرنسا حول طبيعة التهديدات، وكذا تبادل المعلومات عن الجماعات الإرهابية وأعضاءها الذين ارتكبوا أو عازمون على ارتكاب أعمال إرهابية تستهدف أمن أومصالح كل الأطراف، كما لايخرج هذا التعاون عن الإطار الملزم بقرار الأمم المتحدة رقم 1373، والتزامات المحافل الأوروبية المتوسطية الّتي تم التعهد بها[2].

وفي مواجهة السياسة الفرنسية المغاربية في مجال مكافحة الإرهاب، تبنت القاعدة في المغرب الإسلامي استراتجية جديدة في التعاطي مع سياسة فرنسا الخارجية اتجاه بعض البلدان الإسلامية منها أفغانستان، حيث

[1]- فاطمة بيرم ، **المرجع السابق**، ص145.

[2]- فاطمة بيرم، **المرجع نفسه**، ص 145.

اتبعت سياسة خطف الرعايا الأجانب بشكل عام والفرنسيين خاصة وهذا ما حدث في دولة النيجر، التي تبنى فيها التنظيم عملية اختطاف خمسة رهائن فرنسيين واشترط على فرنسا إطلاق سراحهم مقابل دفع فدية وانسحاب القوات الفرنسية المتمركزة في أفغانستان.

من جهة أخرى فإنّ تركيز تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على الرعايا والمصالح الفرنسية، جاء كنتيجة للتواجد الفرنسي الكبير في الدول الّتي يسعى هذا التنظيم لخلق فيها نزاعات مثل موريتانيا، وجنوب الجزائر ومالي والنيجر والتشاد، لذلك من الطبيعي أن تشهد هذه المناطق تصادما بين التنظيم والتواجد العسكري الفرنسي من خلال قواعده العسكرية المصرح بها في هذه البلدان، أو الغير معلنة كحالة موريتانيا[1]، التي بدأت التنسيق الأمني والمعلوماتي مع فرنسا في مجال مكافحة الإرهاب، بعد الهجوم الانتحاري على السفارة الفرنسية في نواكشوط سنة 2007، لتقدم فرنسا للجيش الموريتاني دعما عسكريا لملاحقة

عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي2010، هذه الملاحقة شملت ما وراء الحدود الموريتانية بضمانات فرنسية[2].

إنّ الإشكالية الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في القضاء على هذه الظاهرة هي كيفية تجفيف منابع تمويل الجماعات المسلحة، التي إنتهجت سياسة خطف الرعايا الأجانب مقابل دفع الفدية كمورد لتمويل عملياتها، في حين هناك بعض الدول بينهم الجزائر حرمت دفع الفدية لإطلاق صراح الرهائن، بعكس فرنسا التي أصبحت وبشكل غير مباشر من أكبر مصادر تمويل هذه الجماعات للحفاظ على سلامة رعاياها المختطفين وبضغط من الرأي العام الفرنسي.

حيث يشير "تقرير للنيويورك تايمز" بأن باريس في مقدمة الدول الأوروبية دعما للإرهاب من خلال دفع الفدية لإطلاق سراح رعاياها المختطفين، وحسب الإحصائيات التي يشير إليها هذا التقرير فإن فرنسا دفعت

---

[1]– جون بيير ميلالي، ديدي ولد السالك، "**أبعاد تنامي الصراع بين القاعدة وفرنسا**"، الجزيرة.نت، 2010/10/18 : http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2010/10/28

[2]– مريم براهيمي، "**التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة،2011_2012)، ص38.

قرابة 58،1 مليون دولار كفدية منذ سنة 2008 إلى سنة 2014 والنسبة الأكبر لهذا المبلغ تحصلت عليه القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"[1].

ففي "مسألة تجريم دفع الفدية فإن فرنسا كانت دائما تعارض وتعرقل هذا المسعى، ليخرج أوباما عن تحفظه متهما باريس بالقول: فرنسا تنافق في مسألة دفع الفدية،...فهي تنفي ولكنها تفعل"[2]، لذلك فإنّ العديد من الجماعات المسلحة أصبح لديها خطف الرعايا الفرنسيين مطلبا أكثر أهمية نظرا لسخاء حكوماتهم. ولكي تحافظ فرنسا على مكانتها الدولية وسياستها اتجاه هذه الظاهرة فقد قدمت مبررات على أنها تتبنى نفس رؤى وإستراتجيات الدول التي جرمت هذا الفعل من خلال مقتل العديد من الرهائن الفرنسيين على أيدي التنظيمات المتشددة، من بينهم مقتل الرهينة هيرفي غوردال على يد جند الخلافة بالجزائر، حيث صرح الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند عقب الحادثة قائلا: "قتل غوردال لأن بلاده تحارب التطرف في جميع أنحاء العالم"، في حين رأت بعض الأطراف أن هذا التصريح هو محاولة لتقديم إغتيال الرعية الفرنسي على أنه دليل يبرأ فرنسا من تهمة دفع الفدية.

في نفس السياق لم يكن غوردال الرعية الأولى المختطفة التي تم تصفيتها، حيث فقدت فرنسا مواطنها ميشال جيرمانو في شمال مالي سنة 2010، وصحفيين من إذاعة فرنسا الدولية في نوفمبر 2013.[3] وفي سوؤال "لضابط مخابرات فرنسية سابق إسمه ألان رودي مفاده: لماذا تدفع فرنسا الفدية؟، أجاب قائلا: هذا من عيوب الأنظمة الديمقراطية، فالرأي العام لايتسامح ابدا عند فقدان أشخاص خارج فرنسا، بتلك الطريقة، وسيعدمك يوم الإنتخابات، لكننا لاندفع الفدية بطريقة مباشرة بل بطرق ملتوية وغير مباشرة...فالمهم أن يصل المبلغ إلى جيوب الخاطفين"[4].

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الهجرة الغير شرعية

أطلق على ظاهرة الهجرة الغير شرعية عدة مسميات منها: الهجرة الغير شرعية، الهجرة السرية، والهجرة الغير قانونية، حيث وظف المؤتمر الدولي المنعقد ببانكوك حول الهجرة مصطلح"الهجرة الغير قانونية"، لأنها

---

[1]- عبدالله ندور، "**باريس أكبر الدول الأوروبية تمويلا للإهارب**"، (جريدة البلاد، العدد:4563، 2014/07/30: http://www.elbilad.net/article/detail?id=17821

[2]- حمزة منصوري، رأي، "**تفاق" فرنسا قتل ثمانية من رهائنها بإفريقيا**"، (جريدة الجزائر والعالم، العدد944، 27/09/ 2014 : http://algeriaworld.net/2014/09/27

[3]- حمزة منصوري، **المرجع نفسه.**

[4]- **المكان نفسه.**

تنظم عن طريق شبكات إجرامية متخصصة في تهريب المهاجرين[1]، ومنه فهناك من"يعرف الهجرة الغير شرعية بأنها: حالة الخروج من حدود دولة أو الدخول إلى دولة أخرى دون سلوك المعابر والمنافذ المخصصة لذلك ودون إحترام الإجراءات الإدارية والقانونية لحركة دخول الحدود والخروج منها"[2].

كما عرفها تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية بعنوان: Les migrations dans un monde intercomecté : une nouvelle perspective d'action. الصادر في أكتوبر 2005 "مصطلح الهجرة السرية يطلق لوصف ظاهرة دخول الأفراد إلى بلدان غير بلدانهم خارقين بذلك قوانينها الداخلية، هذا مايشمل المهاجرين الذين يدخلون ويبقون في بلد ما دون رخصة وأيضا المهاجرين ضحايا تجارة البشر وتهريب المهاجرين عبر الحدود وكذلك طالبي اللجوء الذين لا يحترمون قرارات طردهم"[3].

حيث يعتبر المغرب العربي ببلدانه الثلاث الجزائر، تونس، المغرب وبحكم ارتباطها التاريخي بالإرث الاستعماري الفرنسي من أكبر الجاليات المغاربية بفرنسا، في مقدمتهم الجزائر تليها المغرب، ثم تونس، وتشكل الجالية الليبية والموريتانية نسبة ضئيلة من الجاليات المقيمة في فرنسا، لذلك كان هذا البلد مقصدا للمهاجرين من المنطقة المغاربية بشكل قانوني أو غير قانوني، إضافة إلى ذلك فإن هذه المنطقة تعتبر نقطة عبور للضفة الأوروبية من طرف الأفارقة، من جهة أخرى فإن فرنسا تشجع تنقل المهاجرين من مستعمراتها القديمة مع ضرورة تكثيف التعاون في هذا المجال مع بلدانهم الأصلية.[1]

إتبعت فرنسا في سياستها الخارجية لمكافحة ظاهرة الهجرة الغير شرعية من البلدان المغاربية، على مساعدة هذه الدول في تحقيق التنمية الإقتصادية، من خلال منح مساعدات مالية من أجل معالجة هذه الظاهرة من جذورها، فكان نصيب الجزائر من هذه المساعدات 599،5 مليون يورو سنة 2007، والمغرب 1502،4 مليون يورو أما تونس فقد تحصلت على 596،5 مليون يورو، هذه المساعدات المالية المقدمة من طرف فرنسا

[1]- عبد الحليم بن مشري، "**ماهية الهجرة غير الشرعية**"، (مجلة المفكر، العدد السابع، 2014)، ص98.

[2]- **المرجع نفسه**، ص99.

[3]- رؤوف منصوري، "**الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، 2014،2013)، ص17.

إلى هذه الدول ترى فيها أنها تحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتحسن من اقتصاديات هذه الدول وبالتالي تحد من تدفق المهاجرين سواءا الشرعيين أو غير الشرعيين إليها[1].

كما انتهجت فرنسا سياسات أخرى نحو هذه الظاهرة منها:

_انتقاء المهاجرين الذين ترى فيهم خدمة لاقتصادها ولايشكلون تهديدا لأمنها القومي.

_الاعتماد على الأجهزة الأمنية الفرنسية في مراقبة الحدود، ومواجهة منظمات تهريب المهاجرين غير الشرعيين بالتنسيق مع منظمات دولية متخصصة Europol–Interpol.[2]

ومن خلال الحوار 5+5 الذي تعتبر فرنسا عضوا فيه إضافة إلى الدول المغاربية الخمس، تم التطرق إلى هذه الظاهرة في قمة تونس المنعقدة في أكتوبر 2002 وكذا اجتماع الرباط 2003، ولقاء الجزائر في سبتمبر 2004، حيث تطرق الأعضاء إلى كيفية تنظيم حركة الأشخاص بين الدول المعنية، ومحاربة الدخول السري من خلال إبرام اتفاقيات في هذا المجال.

ركز لقاء تونس على التعاون وتبادل المعلومات والخبرات لمحاربة شبكات تهريب المهاجرين وتكثيف الرقابة على الحدود[3]، مع تأكيد الطرف الأوروبي على ضرورة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين، من جهة أخرى أصرّت الدول المغاربية على تسوية أوضاعهم وإدماجهم وتمتيعهم بحقوقهم الأساسية وفق المواثيق الدولية، وكذا معالجة الاسباب الكامنة التي تقف وراء حدوث وتزايد هذه الظاهرة، وفي نفس السياق فإن اعتقال المهاجرين وسجنهم لايشكل علاجا حقيقيا لأوضاعهم، بل يجب محاورتهم ومعرفة الظروف التي دفعتهم للقيام بهذا الفعل ومساعدتهم على إيجاد مناصب عمل تليق بهم[4].

وفي إطار التعاون بين الجزائر والمغرب والطرف الإسباني والفرنسي في مكافحة والحد من ظاهرة الهجرية غير الشرعية ومحاربة الشبكات التي تديرها، عقد مؤتمر رباعي في الرباط سنة 2006، من أجل إيجاد حلول وأليات لمعالجة هذه الظاهرة، إلا أن الشرخ الموجود في العلاقات بين الجزائر والمغرب تجلى حتى في مسألة

---

[1]- بديعة شايفة، "**أزمة الهجرة الغير شرعية ودول الإتحاد الأوروبي**"، (مجلة القانون والأعمال، العدد 285، فبراير2016، جامعة الحسن الأول) : http://www.droitetentreprise.org/web/?p=4171

[2]- فاطمة بيرم ، **المرجع السابق**، ص147،146.

[3]- عبد المالك صايش، "**التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**"، (مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة،2007،2006)،ص76.

[4]- صلاح الدين الجورشي، "**الهجرة السرية: بين الواقع الميداني والمعالجة المستحيلة**"، تونس، 22 أكتوبر 2002 : http://www.swissinfo.ch/ara/ -/2985600

الهجرة غير الشرعية، نظرا لتمسك الطرف الجزائري في اعتبارها مشكلة إنسانية ولايمكن حلها خارج هذا الإطار، إضافة إلى معارضة الجزائر لفكرة أن تكون البلدان المغاربية مركزا لإعتقال المهاجرين الغير شرعيين[1].

أما في فترة رئاسة فرنسا للإتحاد الأوروبي سنة 2008، تبنى الإتحاد سياسة طرد ودفع النقود للمهاجرين تشجيعا لهم على العودة إلى بلدانهم، والإتفاق مع الدول المغاربية لإبعادهم وإعادة المواطنين المقيمين بصفة غير قانونية بإسم قرار الإعادات[2]، لكن رغم الإجراءات المتخذة من الطرف الأوروبي اتجاه الظاهرة، إلا أن هناك تقارير رسمية تشير زيادة نسبة الهجرة السرية، حيث لم تعد المنطقة المغاربية منطقة العبور الوحيدة بالنسبة للمهاجرين الغير شرعيين من المنطقة ذاتها أو من جنوب الساحل، بل أصبحت تركيا واليونان منطقة عبور لهم أيضا.

في حين إختلفت الأحكام القضائية الفرنسية التي تصدر ضد كل من يخالف قوانين الهجرة، ففي عهد الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي كان يطبق قانون الحبس الاحتياطي على كل أجنبي يدخل الأراضي الفرنسية بطريقة غير شرعية، في المقابل وفي ظل حكم الاشتراكيين بقيادة فرنسوا هولاند أصبح هذا القانون غير ساري المفعول، بل يتم ترحيل كل مهاجر غير شرعي إلى بلاده الإصلية فورا[3].

أوصلت هذه الظاهرة فرنسا إلى نقطة إختلاف مع شركائها الأوروبيين وهذا ماحدث مع المهاجرين التونسيين في فترة الحراك الشعبي الذي شهده هذا البلد، حيث منحت إيطاليا ألاف التونسيين إقامات مؤقتة صالحة في كامل أنحاء مجال شنغن الأوروبي، الأمر الذي رفضته فرنسا واصدرت تعليمة لجميع مقاطعاتها بإعادة المهاجرين القادمين من إيطاليا حتى لو كانوا يحملون تأشيرات مؤقتة[4].

المطلب الثالث: الإستراتجية الفرنسية في مكافحة الجريمة المنظمة.

عرفت الإنسانية منذ القدم ظاهرة الجريمة المنظمة، وإن كانت تسمى بمسميات أخرى غير مصطلحها الحالي، ومع التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات بدأت تتطور معها هذه الظاهرة، حيث يمكن للاتصالات

---

[1]- عبد المالك صايش، **المرجع السابق**، ص 59-61.

[2]- عمر يحي أحمد، "**الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي"الجزائر دراسة حالة**""، (المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ،07أوت 2015) :
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=433:-imiclandi-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.VzRWO0CG9u8

[3]- الإمارات اليوم، "**فرنسا تعفي المهاجرين غير الشرعيين من الحجز الإحتياطي**"، نقلا عن صحيفة"لوباريسيان"، ترجمة مكي معمري : http://www.emaratalyoum.com/politics/weekly-supplements/world-press/2012-08-22-1.506126

[4]- شمس العياري، "**إيطاليا وفرنسا تتفقان على دوريات مشتركة لمنع الهجرة غير الشرعية**"، 2011/04/08 : http://www.dw.com/ar/ -14975384

والحاسب الذي تستعمله منظمات الجريمة المنظمة من إلحاق خسائر فادحة باقتصاديات الدول، كما تمتهن هذه المنظمات تهريب السلاح، والاتجار بالبشر والمخدرات...، وهناك ترادف في استخدام مصطلح الجريمة المنظمة مع الجريمة المهنية، لأن هذه الأخيرة تتسم بالتنظيم وبالتالي هي عبارة عن جرائم منظمة[1].

وقد عرفت الجريمة المنظمة على أنها: "إرتباط لجماعة صغيرة من المجرمين لتنفيذ أنماط معينة من الجريمة"، وعرفت أيضا على أنها:" بناء جمعي مستمر من الأفراد الذين يستخدمون الإجرام أو العنف والرغبة في الفساد لتحقيق المحافظة على القوة والثراء"[2].

بناء على ماسبق تعتبر الجريمة المنظمة من بين التهديدات الأمنية والتحدي الكبير الذي تواجهه المنطقة المغاربية، بالإضافة إلى الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وغالبا ماترتبط منظمات الجريمة المنظمة وتدخل في إقامة علاقات مع التنظيمات المتشددة في إطار مصلحي يخدم الطرفين، حيث ينتشر هذا النوع من النشاط الإجرامي في منطقة الساحل وخاصة المناطق المتاخمة للحدود الليبية الجزائرية والموريتانية، وكذلك يشمل نشاطها أراضي المغرب الأقصى والصحراء الغربية[3].

لذلك فإن معظم الإتفاقيات المبرمة بين فرنسا والدول المغاربية في مجال الأمن، ركزت على مكافحة كل أشكال الجريمة المنظمة، حيث نصت إتفاقية باريس سنة 2000 الموقعة مع المغرب على التعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع والهجرة الغير قانونية وكذا الإرهاب وكل الأشكال الخطيرة للجريمة المنظمة، وهذا مانصت عليه أيضا إتفاقية الجزائر مع فرنسا سنة 2003[4].

في السياق نفسه فإن فرنسا تنظر للمنطقة المغاربية على أنها خط أحمر مستعدة لخوض الصراع لأجلها ومواجهة كل التحديات الأمنية التي تهدد إستقرار هذه المنطقة وفي مقدمتها الجريمة المنظمة، أما استراتجية فرنسا في إطار الإتحاد الأوروبي لمكافحة هذه الظاهرة وجميع المظاهر المرتبطة بها كتبييض الأموال والاتجار بالمخدرات، فتمثلت في إقامة حوار سياسي مع حكومات بلدان جنوب المتوسط مع التركيز أكثر على الدول المغاربية.

ووضع إتفاقيات مع الحكومات المحلية لهذه الدول تركز خصوصا على الإتجار بالمخدرات والحد منها بإعتبارها إحدى الأخطار التي تواجهها أوروبا عامة وفرنسا على وجه الخصوص، إضافة إلى تكثيف المراقبة

---

[1]- ذياب البداينة، "**مواجهة الجريمة المنظمة العابرة عبر للحدود الوطنية: من المحلية إلى الكونية**"، الأردن، جامعة مؤتة، ص3 .: badayneh@hotmail.com .

[2]- **المرجع نفسه**، ص3،4.

[3]- مريم براهيمي، **المرجع السابق**، ص153.

[4]- فاطمة بيرم، **المرجع السابق**، ص148.

على ممرات المهربين ومنها مضيق جبل طارق، لأن هذه الظاهرة تخص المغرب الأقصى، ففي زيارة ساركوزي سنة 2007 لهذا البلد طالب الحكومة المغربية بإيجاد سبل في إطار تعاون مشترك لمكافحة المخدرات، ووضح للطرف المغربي الإنعكاسات الخطيرة التي تشكلها هذه الظاهرة على المجتمعات المغاربية والأوروبية على حد سواء.

الشكل: 2 خريطة توضح عمليات تهريب المخدرات في الفترة ما بين 2005إلى 2008.

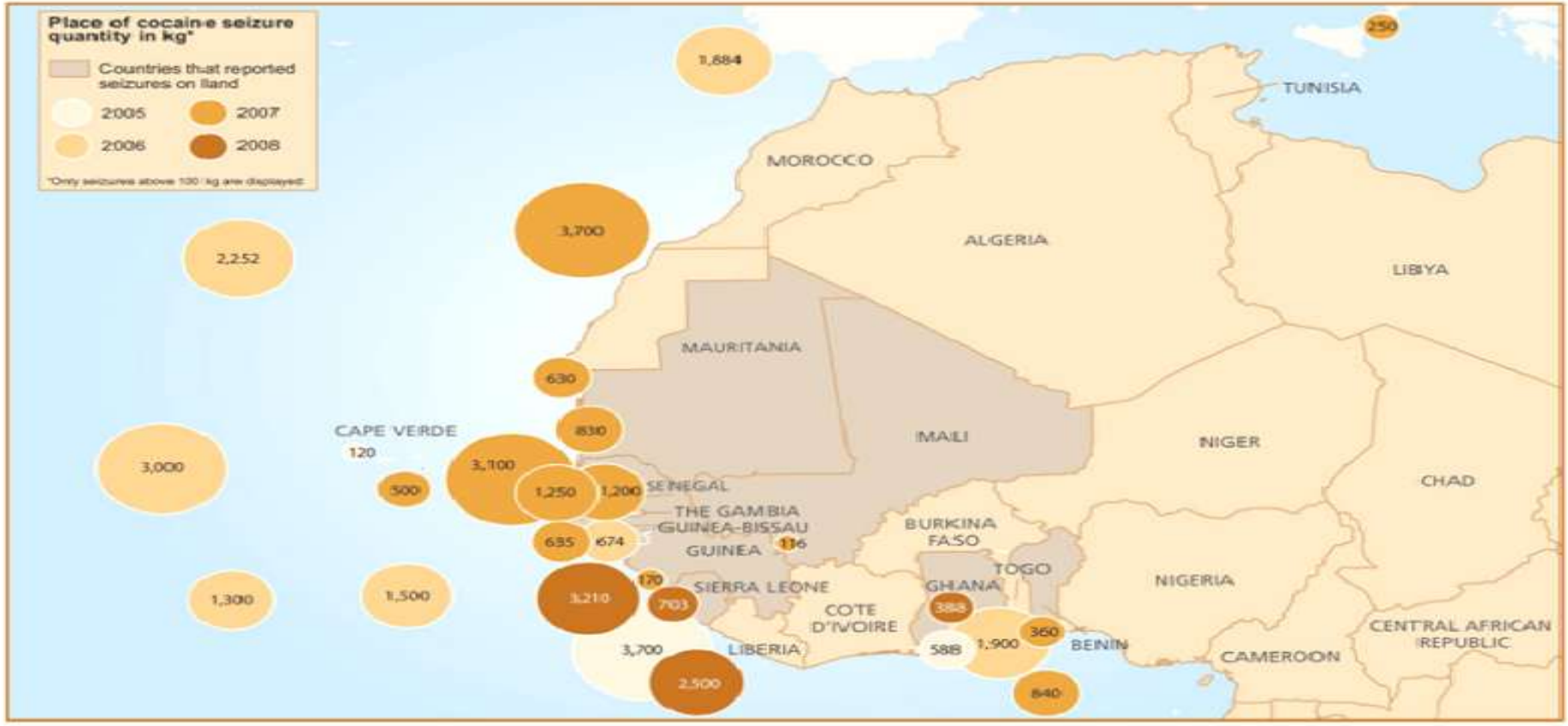

المصدر: مريم براهيمي، المرجع السابق، ،ص142.

حيث توضح الخريطة الكمية التي أنتجتها المملكة المغربية من الكوكايين سنة 2007، التي تقدر ب 3700 كلغ، كما توضح مناطق عبور هذه المادة والتي تشمل إحدى الدول المغاربية وهي موريتانيا، ومنطقة الساحل تحديدا مالي.

كما وضعت فرنسا في أولوياتها وأهدافها الخارجية من خلال الشراكة الأمنية بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية، بناء إستراتجية أمنية تساهم في خلق الأمن والاستقرار في الضفة الجنوبية وحوض المتوسط في إطار حوار سياسي فعال ومنظم يحترم المبادئ العامة للقانون الدولي والقواعد المتعارف عليها كاحترام السيادة وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، ومنع إنتشار الأسلحة النووية وكذا التأكيد على خطورة الإجرام المنظم والمخدرات وضرورة التنسيق الأمني للدول المعنية لمحاربة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات ومكافحة الإرهاب[1].

كما كان للفوضى الأمنية والسياسية التي شهدتها ليبيا سنة 2011، وانهيار المنظومة الأمنية والعسكرية لهذا البلد تاركة خلفها مخازن مليئة بالذخيرة والأسلحة، تهديدا أمنيا حقيقيا للمنطقة المغاربية من خلال الاتّجار بهذه الأسلحة وتهريبها إلى دول الجوار من طرف القبائل الليبية والكتائب التي عارضت حكم الرئيس الراحل معمر القذافي أو عن طريق تنظيمات الجريمة المنظمة، الأمر الذي أدى وبشكل مباشر إلى إدخال منطقة الساحل في حرب أهلية وتمكن كل من حركات التمرد التارقية كحركة تحرير واستقلال إقليم أزواد، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من السيطرة على شمال مالي، أعقبه تدخل القوات الفرنسية في هذا البلد متذرعة بتحرير مالي من التنظيمات الإسلامية المتشددة[2].

وفي إطار الشراكة الأمنية الجزائرية الفرنسية، فقد عقد ملتقى نشطه خبراء من كلا البلدين في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، ليؤكد من خلاله المدير العام للأمن الوطني اللواء عبد الغني هامل قائلا: "الأحداث التي يعيشها العالم لاسيما منطقتنا أو مناطق غير بعيدة عنا أي منطقة المتوسط، المغرب العربي، الساحل، إفريقيا، الشرق الأوسط، تعطينا لمحة كل يوم عن التطورات المقلقة للجريمة المنظمة والإرهاب"، ليضيف قائلا: "إن تبادل الخبرات بين الجزائر وفرنسا يعبر عن الثقة والاحترام المتبادل والإرادة المشتركة لتظافر جهودنا من أجل ضمان أمن مواطنينا في إطار مبادئ دولة القانون واحترام حقوق الإنسان"[3].

المبحث الثاني: المصالح الاقتصادية الفرنسية والأمن المغاربي

[1]- منيرة بلعيد، **المرجع السابق**، ص101.

[2]- عبيد إميجن، "**إنتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**"، (مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص4 : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.html

[3]– وكالة الأنباء الجزائرية، "**مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب يشكل إنشغالا رئيسيا للجزائر**"، 30 سبتمبر 2014، الثامنة مساءا.

من بين أهم أهداف السياسة الخارجية الفرنسية الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة المغاربية والحد من تنافس القوى الكبرى على المنطقة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، لذلك فإن فرنسا ووفق رؤيتها السياسية والاستراتجية عملت على ترسيخ نخب حاكمة في هذه البلدان تتولى رعاية مصالحها الاقتصادية وتمنح الأفضلية والإمتيازات في هذا المجال للشركات الفرنسية، إضافة إلى ذلك فإن فرنسا تستعمل كل الأساليب لحماية أمنها الاقتصادي وبالتالي الطاقوي وهذا ماحدث من خلال التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا.

المطلب الأول: القضايا الطاقوية في أجندة المصالح الاقتصادية الفرنسية

تسعى الدول الصناعية الكبرى من بينها فرنسا إلى تأمين مواردها الطاقوية وكذا تأمين الإمدادات، لذلك هي تستعمل كل الطرق وشتى الوسائل لضمان أمنها الطاقوي والمنشأت والإمدادات الطاقوية، ومن خلال الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة جعلها تندرج في إطار الاهتمامات السياسية للدول، بناء على التفسير السياسي لتهديد هذا المصدر الحيوي لصناعات الدول الكبرى[1].

لذلك فقد تعددت تعاريف الأمن الطاقوي، حيث يعرف على أنه: "الدولة الحامية للبلاد والمواطنين والاقتصاد من التهديدات التي تمس أمن الوقود والإمدادات الطاقوية."

"تعريف الوكالة الأممية للطاقة الذرية: هو التواتر المادي بدون انقطاع بسعر ميسر مع أخذ الشؤون البيئية بعين الاعتبار".

" المفوضية الأوروبية تعرف الأمن الطاقوي بأنه: القوة على ضمان حاجيات الطاقة الضرورية المستقبلية عن طريق المصادر المحلية الكافية والتي تعمل وفق الشروط المقبولة إقتصاديا أو إبقاءها كاحتياطات إستراتجية وهذا من خلال كسب مصادر خارجية مستقرة وسهلة الوصول إليها، وزيادة المخزونات الاستراتجية"[2].

ومنه فإن المنطقة المغاربية تحتوي على ثروات هائلة وتعتبر من أهم مصادر الطاقة في العالم، وهنا نخص بالذكر الجزائر وليبيا اللتان تعتبران من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز، حيث تحتل الجزائر المرتبة

[1]- محمد خداوي، "**ماهية الأمن الطاقوي**"،(محاضرة في مقياس الأمن الطاقوي: ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2015 - 2016)، ص 16.

[2]-**المرجع نفسه**. ص 17.

السابعة عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي الأولى في تصدير الغاز الطبيعي المسال[1]، أما ليبيا القذافي ووفقا لمؤشرات مطلع سنة 2010 فقد بلغ إحتياطي النفط الليبي مايزيد عن 45 مليار برميل وبهذا إحتلت ليبيا المرتبة التاسعة عالميا، ويفوق إحتياطها إحتياطي أربع دول نفطية مجتمعة هي: أنغولا، الجزائر، المكسيك، أذربيجان[2].

في حين تمتلك الجزائر إحتياطي نفطي يبلغ 12 مليار برميل، يتركز 70 % منه في منطقة حاسي مسعود، أما حجم الإنتاج الموجه للتصدير فهو في حدود 1،370000 مليون برميل، حيث تستثمر شركات أجنبية كتوتال الفرنسية وستات أويل النروجية وشركة شال في هذه المادة الطاقوية بالجزائر، إضافة إلى الشركة الوطنية سوناطراك.[3]

ورغم الاستثمارات الفرنسية الكبيرة في هذا المجال، إلا أنه بقيت بعض الملفات الطاقوية عالقة بين الجزائر وفرنسا في فترة حكم نيكولا ساركوزي، كملف مصنع الغاز والبتروكمياويات مع شركة توتال Total حيث كلف ساركوزي وزير خارجيته"جان بيار رافاران" بالتفاوض مع الجزائر للوصول إلى حل مشترك يرضي الطرفين، فشركة توتال قيمة إستثمارها في هذا المشروع تبلغ 4,5 مليار يورو، كما أن هذا الاستثمار مهم للطرف الجزائري من أجل تعزيز وتطوير صناعاتها البتروكيمياوية، في حين إرتفع التبادل التجاري بين البلدين منذ بداية الألفية الثالثة وذلك راجع إلى عامل أساسي والمتعلق بارتفاع أسعارل البترول في السوق العالمية، الأمر الذي يدل على أن المواد الطاقوية تمثل مكونا أساسيا في حجم التبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا، وفي ظل المنافسة الدولية على مصادر الطاقة، تبنت فرنسا سياسة ربط الاستراتجية الفرنسية للطاقة بنظيرتها الجزائرية لأجل ضمان إستمرار تدفق الغاز والبترول الجزائري على الأسواق الطاقوية الفرنسية[4].

---

[1]– كاميل ساري، "**بلدان المغرب العربي الأضعف في العالم بـ 2 بالمئة من المبادلات التجارية**"،(مركز الدراسات الإستراتيجية والديبلوماسية، ماي 2015) : http://www.csds-center.com

[2]– مصطفى بن حليم، "**ذهب ليبيا الأسود**، (الجزيرة.نت، تحت المجهر"، 10سبتمبر2012): http://www.aljazeera.net/programs/infocus/2012/9/10

[3]– "**ليبيا والجزائر تستقطبان إهتماما غربيا كمصدريين للنفط والغاز الطبيعي**"، (المجلة الإقتصادية، العدد 5480، 12 أكتوبر 2008): www.aleqt.com.

[4]- جيلالي بشلاغم، "**العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002–2010**" ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أورومتوسطية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010–2011)، ص 182.

الجدول5 : صادرات الجزائر من المحروقات لفرنسا مقارنة بالدول الأمريكية والأوروبية لسنة 2006.

	بترول	غازطبيعي	غاز مميع GNL	GPL	المجموع
الإنتاج الجزائري من المحروقات	947.2 ألف برميل/اليوم	37.8 مليار متر مكعب	23.9 مليار متر مكعب	7 ملايين طن	
أمريكا الشمالية	30.67	00	0,80	2,08	33,55
أمريكا اللاتينية	2,46	00	00	0,16	2,62
أوروبا الشرقية	0,06	0,14	00	00	0,20
أوروبا الغربية	17,45	14	15,80	5,76	53,01
فرنسا	4,10	00	7	00	11,10
إيطاليا	4,09	9,38	1,40	00	14,87
إسبانيا	4,13	3,50	2,80	00	10,43
البرتغال	0,84	00	00	00	0,84

المصدر: جيلالي بشلاغم، **المرجع نفسه**، ص184.

من خلال الجدول يتضح أن فرنسا تعتبر من أكبر مستهلكي المواد الطاقوية الجزائرية مقارنة بدول غرب أوروبا ودول أمريكا الشمالية والجنوبية، من جهة أخرى فإن إجمالي صادرات الجزائر تمثل فيها المحروقات 97,3 % ، وتستقبل أوروبا الغربية من هذه الصادرات مانسبته 53 % ، حيث تحتل فرنسا المرتبة الأولى في هذه النسبة.

في السياق نفسه، وفي إطار تسويق الغاز الطبيعي الجزائري فإن الشركات الفرنسية تستحوذ على ما يقارب 19,22 % من تسويق هذه المادة، في حين الشركة الوطنية سوناطراك لاتسوق سوى 4,89% [1].

وفي ظل المنافسة الدولية على السوق الطاقوية الجزائرية خصوصا في ميدان الغاز الطبيعي، فقد دخلت روسيا من خلال شركتها العملاقة غازبروم Gazprom في عقد إتفاقيات ثنائية سنة 2006 مع سوناطراك

[1]- جيلالي بشلاغم، **المرجع نفسه**، ص185، 186.

تتضمن التعاون في مجالات "الاستكشاف، التنقيب، الاستغلال والنقل وتنمية البنية التحتية الغازية"، لتعلن فرنسا عن امتعاضها من هذا التقارب من خلال تصريح لوزيرة التجارة الخارجية الفرنسية "كريستين لاغارد"، التي رأت في التقارب الروسي الجزائري في ميدان الغاز، يتطلب من فرنسا بناء سياسة طاقوية تعتمد على تنوع الممونين وعدم الإعتماد على ممون واحد فقط، إضافة إلى إمكانية بروز كارتل روسي جزائري إيراني قد يمثل تهديدا حقيقيا مباشرا لفرنسا وأوروبا ويجعل التزود بالطاقة مكلفا سياسيا وأمنيا واستراتجيا للمستهلكين الأوروبيين.

أما في ما يخص ملف الطاقة النووية الجزائرية الذي كان محل رفض التعاون الفرنسي في هذا المجال أثناء رئاسة جاك شيراك، قدم ساركوزي بعد إنتخابه بتقديم عرضا للجزائر بخصوص التكنولوجيا النووية[1]، وصرح قائلا: "أتمنى أن أطرح على الجزائر، قبل أي دولة المساعدة لتنمية الطاقة النووية الجزائرية، من خلال تقارب رسمي بين شركة Sonatrach مع المجموعة الفرنسية Groupe Gdf"، كما تمنى ساركوزي أن يكون هذا التعاون النووي مصاحبا لشراكة حقيقية لإستغلال حقول الغاز"[2].

فقد تم توقيع معاهدة تعاون خلال زيارة ساركوزي للجزائر سنة 2007، تتضمن استعمال وتنمية الطاقة النووية في الأغراض السلمية من خلال نقل التكنولوجيا الفرنسية للجزائر في هذا المجال، لتستعمل في إنتاج الكهرباء وتنمية التطبيقات النووية في الزراعة والبحث عن اليورانيوم واستغلاله.

للتتوالى الإتفاقيات الطاقوية بين الجزائر وفرنسا، حيث تم التوقيع على إتفاق في مجال البتروكيمياويات واستغلال الطاقة والوقود من طرف مجموعة توتال الفرنسية ومجموعة سوناطراك الجزائرية ليتم إنشاء مركب للطاقة والوقود بمدينة أرزيو سنة 2010، وفي نفس الإطار قامت الشركة الفرنسية للغاز Gdf بتجديد عقودها الغازية طويلة المدى مع الحكومة الجزائرية بقيمة 15 مليار أورو في السوق العالمية، أي مايقارب 2,5 مليار يورو سنويا في الفترة الممتدة 2014-2015، أما مجموعة Alstom الفرنسية وبشراكة مصرية مع مجموعة Orascom وقعت عقدا لبناء مولد كهربائي بالغاز المركب بقيمة 1,3 مليار يورو في ولاية عين تموشنت، يعتبر هذا المولد الأول من نوعه في الجزائر[3].

---

[1]- "**هرولة عربية نحو النووي الفرنسي : الشركات الفرنسية وصفقات العمر، كارتل جزائري –روسي**"،(مجلة العصر، ، 06-01- 2008)، ص 3: http://alasr.me/articles/view/9662

[2]- **المرجع نفسه**، ص 4.

[3]- العصر، **المرجع نفسه**، ص 4.

أما المصالح الطاقوية الفرنسية في ليبيا، فلم يكن لفرنسا إستثمار كبير في مجال النفط في هذا البلد وذلك يرجع لعدة أسباب من بينها:

- الإرث التاريخي للاستعمار الإيطالي في ليبيا، لذلك لم تكن هناك نخب تدافع عن مصالح فرنسا في مستعمرة إيطاليا السابقة كحالة الجزائر، وبالتالي كان احتكار السوق الطاقوي الليبي من طرف شركات أجنبية خصوصا الإيطالية منها.

- الخلافات الفرنسية الليبية حول عدد من القضايا منها قضية لوكاربي، وحادث تحطم الطائرة الفرنسية واتّهام المخابرات الليبية بالوقوف وراء الحادث، إضافة إلى الحرب الليبية التشادية هذه الأخيرة التي تعتبر إحدى المستعمرات الفرنسية السابقة.

لكن رغم الخلافات التي شابت العلاقات الفرنسية الليبية، دعى معمر القذافي الرئيس الليبي الراحل في زيارته لبروكسل في 27 أفريل 2004 الدول الأوروبية وفي مقدمتهم فرنسا إلى الاستثمار في صناعة النفط الليبي، في كلمة ألقاها أمام البرلمان البلجيكي، أما الزيارة التي قام بها جاك شيراك في 25 نوفمبر 2004 إلى ليبيا أعلن فيها عن إقامة مشاريع طاقوية مع الشريك الليبي، منها إعلان وزراة الخارجية الفرنسية على إتفاق تعاون في الطاقة النووية المدنية مع ليبيا في ماي 2005.

وفي بداية فترة حكم ساركوزي قام هذا الأخير بزيارة ليبيا رفقة برنار كوشنير ووزير الدولة للتعاون والفرونكفونية، أعلن الطرفين من خلالها على توقيع إتفاقية لتوريد مفاعل نووي لمحطة تحلية المياه[1]، حيث شهدت نهاية السداسي الاول من سنة 2007 وبداية 2008، إزدهارا في المشاريع المشتركة بين باريس وطرابلس وعودة شركة توتال الفرنسية إلى الاستثمار في قطاع النفط الليبي[2]، ومع الإهتمام الفرنسي المتزايد بالأمن الطاقوي أدى إلى إتفاق نووي سلمي بين ساركوزي والقذافي، أعلن من خلاله الطرف الفرنسي التعاون التكنولوجي في مجال الطاقة النووية السلمية مع ليبيا، لكن هذا التوجه الجديد لسياسة فرنسا في هذا المجال أثار انتقادات واسعة وجهت إليها من طرف شركائها الأوروبيين وفي مقدمتهم ألمانيا، التي تأسفت عن القرارات المنفردة التي إتخذها ساركوزي دون إستشارة الدول الأوروبية الأخرى المعنية والحريصة على الاستخدام السلمي

---

[1] -franco-libye :"**40ans de relation tumutueuses**" : http://www.vie-publique.fr /chronologie /chronos-thematiques/france-libye-40-ans-relations-tumultueus.html

[2]- ميشال أبو نجم، فرنسا والربيع العربي: "**قصة تحولات الدبلوماسية الفرنسية ساركوزي أراد التوفيق بين "الواقع" و"القيم" .. فلجأ إلى كافة الوسائل**"، (الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، العدد 12087، 01 يناير 2012)، ص 12.

للطاقة النووية، ووصفت الصحافة الألمانية الرئيس الفرنسي بـ"المشكل العويص لأوروبا، ووصل الحد إلى تحذير الألمان لشركة Siemens من اي تعاون في المشروع النووي الفرنسي، الليبي[1].

أما في ظل حكم المجلس الإنتقالي الليبي والذي كانت لفرنسا يدا في إنشائه لمواجهة نظام القذافي بقيادة مصطفى عبد الجليل وعبد الفتاح يونس، قوبل الدعم الفرنسي لهذا المجلس والذي اعترفت به فرنسا كحكومة جديدة في ليبيا، بمنح إمتيازات للشركات الطاقوية الفرنسية في مجال صناعة النفط الليبي، حيث كشفت جريدة ليبراسيون عن رسالة من المجلس الإنتقالي الليبي[2]، تتضمن مايلي: "مقابل الإعتراف بمجلسنا في قمة لندن كممثل شرعي لليبيا فإننا فوضنا الأخ محمود جبريل بتوقيع هذه الإتفاقية وبتخصيص 35 % من إجمالي النفط الخام للفرنسيين مقابل الدعم الكامل والمستمر لمجلسنا"[3].

تبنت فرنسا عقيدة جديدة اتّجاه مايحدث في العالم العربي وخصوصا تدخلها في الشأن الليبي ومدى أهمية مصادر الطاقة لديها، حيث "كشف وزير الخارجية الفرنسي ألان جوبيه عن الخطوط العريضة لهذه العقيدة من خلال خطابه الذي القاه في معهد العالم العربي في 16 أفريل 2011 والذي تضمن منح ضمانات فرنسية للإسلاميين الجهاديين واعتراف فرنسا بحكمهم طالما إلتزموا بالخطوط الحمراء، أولها إسرائيل وثانيها النفط والغاز، وبعبارة أخرى لنا النفط ولكم الشريعة"[4].

المطلب الثاني: الإستثمار الفرنسي في الدول المغاربية.

كانت ولاتزال المنطقة المغاربية منطقة نفوذ فرنسية، ونذكر على وجه التحديد الجزائر، المغرب، تونس، التي تهيمن عليها فرنسا وتعزز مصالحها وفق استراتجيات تخدمها وخاصة الاستراتجية الاقتصادية، كما ساهمت التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية مع بداية الألفية الثالثة في قيام دول المنطقة بإصلاحات اقتصادية من خلال تبنيها لمبادئ القيم الليبرالية، حيث تعتبر هذه الدول ذات أسواق ناشئة مما جعل الشركات الاستثمارية الفرنسية ترى فيها مستقبلا لمنتوجاتها[5].

---

[1]- العصر، **المرجع السابق**، ص 5.

[2]- هشام الهبيشان، "**ثورة ليبيا في عامها الخامس.. كيف خلق الفرنسيون المجلس الوطني الليبي وماذا عن خفايا ما يجري بميناء طبرق؟**"، 16 فبراير 2016 : Hesham.habeshan@yahoo.com

[3]- **المرجع نفسه.**

[4]- نضال حمادة، "**الحرب على ليبيا**"، (قناة المنار اللبنانية، 13 أفريل 2012، االواحدة زوالا).

[5]- فاطمة بيرم، **المرجع السابق**، ص 112.

لذلك فقد عملت فرنسا لأجل الحفاظ على نفوذها في هذه الدول في جميع المجالات من بينها المجال الاقتصادي إعتمادا على مؤشر الإستثمار في أسواقها.

الجزائر:

ركزت فرنسا في تأسيسها لشراكة إقتصادية بينها وبين الجزائر على الاستثمار المباشر، من خلال "العمل المؤسسي والتقني للإصلاحات الإقتصادية بالجزائر، وتعبئة وسائل التمويل اللازمة للمشاريع الكبرى، وتحويل التكنولوجيا والمعرفة الفرنسية في جميع المجالات، خاصة في قطاع الطاقة، الموارد المائية، النقل، السكن والعمران وفي قطاع التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والإتصال[1].

وبعد الاستقرار الأمني الذي شهدته الجزائر إتجهت هذه الأخيرة إلى رفع كل الحواجز المفروضة على الاستثمار الأجنبي وتشجيعه، حيث بلغ حجم الإستثمار الفرنسي في الجزائر سنة 2001 و2002، 600 مليون يورو لتزداد نسبة نمو هذه الإستثمارات وتسجل 1 مليار يورو سنة 2003 وتصل إلى 4 ملايير يورو سنة 2005، وتحتل فرنسا المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات في الجزائر[2].

كما قامت فرنسا بإجراءات تشجيعية لشركاتها من خلال دعمها لأجل الاستثمار في الجزائر، ووضعت حوالي 287,78 مليون يورو تحت تصرف الحكومة الجزائرية منحها نادي باريس، ليشمل الاستثمار الفرنسي مجالات عدة منها النقل ففي إتفاقية مع شركة "ألستون" Alston الفرنسية تم صناعة عربات الترامواي في عنابة[3]، وكذا الفوز بصفقات إستثمارية في مجال المياه والسيارات والكهرباء والبناء، حيث كانت الشركات الفرنسية حاضرة وبقوة في مشروع المليون سكن الذي بادر به رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، كما استفادت شركة "سيال" الفرنسية من تجديد لعقد شراكتها في مشاريع المياه لمدة خمس سنوات[4].

---

[1]- جيلالي بشلاغم، **المرجع السابق**، ص 179.

[2]- فاطمة بيرم، **المرجع السابق**، ص119.

[3]- جيلالي بشلاغم، **المرجع السابق**، ص 180.

[4]- "**المؤسسات الفرنسية بالجزائر توفر 135 ألف منصب شغل**"، 23 سبتمبر 2012:
http://www.echouroukonline.com/arec/articles/142532.html

في نفس السياق تشارك المؤسسات الفرنسية وبشكل كامل في الإنتاج الصناعي الوطني، وتساهم في تطور وتنوع الاقتصاد الجزائري من خلال خلق حوالي 35000 منصب شغل مباشر، و100000 منصب غير مباشر[1].

لكن رغم استحواذ الشركات الفرنسية على أغلب صفقات الاستثمار في الجزائر، إلا أن الجزائر وبرغبة سياسية أرادت التنويع من مصادر إسترادها في الجانب التجاري، حيث ألغت صفقة لثلاث فرقاطات مع فرنسا واختارت بديلا لتبرم معه هذا العقد وهو إيطاليا، كما أنها أوقفت خصخصة بعض المؤسسات المالية الجزائرية كالقرض الشعبي الجزائري وإتصالات الجزائر، إضافة إلى فرض سياسة حصول الطرف الجزائري على51 في المئة من أي شراكة مع الأجانب في مجال الإستثمار، وفرض إجراءات إقتصادية أخرى على المستثمرين الأجانب وخاصة الفرنسيين منهم من خلال تقليص الإستنزاف الممنهج للعملة الصعبة، وكعادتها تلجأ فرنسا للضغط على الطرف الجزائري لأجل المحافظة على نفوذها ومكانتها الاقتصادية في هذا البلد، فلجأت إلى إعادة إحياء الملفات العالقة بين البلدين كمقتل رهبان تبحرين سنة 1996، وإصدار قانون يمجد أعمال الحركة بالجزائر[2].

ومع تقلد فرنسوا هولاند السلطة في فرنسا بدأت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في الانتعاش مجددا، من خلال إنشاء اللجنة الاقتصادية المختلطة الفرنسية الجزائرية التي يترأسها وزيرا خارجية البلدين، ليتم التوقيع على عدة إتفاقيات شراكة منها الإتفاق على إنشاء مكتب دراسات بين الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ومجمع "إيجيس"، وإتفاقية أخرى تتمثل في تجديد محطات القطارات، والاتفاق الأخير في ميدان النقل يتمحور دائما حول هندسة أنظمة النقل العمومي الحضري "السكك الحديدية، الميترو، والترامواي"، من جهة أخرى وقعت مؤسسة "لافارج" الفرنسية والمجمع الصناعي للإسمنت بالجزائر اتفاقا يرفع من نسبة إنتاج مادة الإسمنت بالعاصمة[3]، كما وقعت الشركة الفرنسية للسيارات "رونو" إتفاقية مع الجزائر في بداية شهر ماي 2013 لإنشاء مصنعها في ولاية وهران، مقابل حصول الشركة الفرنسية على إمتيازات جبائية وضريبية، وكذا حصولها على حصرية السوق

---

[1]- **"المؤسسات الفرنسية بالجزائر توفر 135 ألف منصب شغل"، المرجع نفسه.**

[2]- غياث بوفلجة، "**أضواء على العلاقات الجزائرية الفرنسية**"، (مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، المملكة المتحدة ، لندن ، 14 نوفمبر 2009) : http://www.asharqalarabi.org.uk

[3]- "**رصد للإنزال الفرنسي بالجزائر**"، 27 أكتوبر 2015 : http://www.radioalgerie.dz/news/ar/articles/2015/html

الجزائري للسيارات لمدة ثلاث سنوات، أي لا يسمح لأي شركة سيارات أخرى بالاستثمار في هذا المجال بالجزائر خلال هذه المدة[1].

المغرب:

يمثل الاستثمار الفرنسي في المغرب الأقصى من إجمالي الإستثمارات الأجنبية حوالي 7،56 %، ويبلغ معدل نمو هذا الاستثمار كل سنة 18،1 مليار يورو في الفترة الممتدة مابين 2001-2007، وبذلك يتصدر المغرب الدول المغاربية من حيث حجم الاستثمار الفرنسي المباشر، كما تشغل الشركات الفرنسية العاملة بهذا البلد ما لا يقل عن 75000 عامل مغربي حسب إحصائيات سنة 2007، ومن بين هذه الشركات "فرانس تيليكوم، سويز، رونو، سوسيتي جنيرال، بي أن بي باريبا "بالإضافة إلى وجود أكثر من 500 فرع لشركات فرنسية بالمغرب يشمل مجال نشاطها المواد الغذائية، المخابر، البنوك، التأمين، الطاقة، الاتصالات، مواد البناء....إلخ، ويمثل قطاع السياحة أهم مورد للعملة الصعبة بالنسبة للمملكة المغربية[2].

ففي هذا المجال أقامت الشركات الفرنسية عدة أنشطة إقتصادية، حيث تم تنظيم معرض فرنسا بالمغرب مابين 2- 6 أكتوبر 2001 من قبل البعثة الاقتصادية والغرفة الصناعية والتجارية الفرنسية، وعقدت الدورة الثانية من المعرض مابين 10- 13 مارس 2002 حضرته 16 منطقة فرنسية من خلال 355 عرضا واستقطب أكثر من 11 ألف زائر، لتساهم هذه المعارض في إحداث نوع من التنمية والتطور والتعاون في مجال الإستثمار في المغرب الأقصى[3].

أما حجم الإستثمارات الفرنسية فقد انتقل من 4،2 مليار يورو في سنة 2004 إلى 8،1 مليار يورو سنة 2008، حيث أشار تقرير فرنسي إلى أن المغرب إحتضن سنة 2014 أكثر من 750 شركة فرنسية توفر أكثر من 120 ألف منصب شغل للمغاربة، كما تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث نسبة الاستثمارات في هذا البلد بقيمة قاربت 12 مليار يورو سنة 2014.

الجدول6 : نسبة الاستثمارات الفرنسية المباشرة مقارنة ببعض الدول (المبلغ بالمليون درهم).

السنوات	نهاية 2005	نهاية 2006	نهاية 2007

[1]- فاطمة بيرم، **المرجع السابق**، ص 122.

[2] -bochra sttauti,**op.cit**, p 193,194.

[3]- "**فرنسا تستحوذ على نسبة الأسد من الإستثمارات في المغرب**": http://www.maghress.com/andaluspress/66039

البلدان			
فرنسا	89232,2	125108,1	148438,7
و,م,أ	10462,2	11312,0	12609,5
برطانيا	4203,1	4866,6	6903,8
ألمانيا	2516,4	4545,3	5505,8
المملكة العربية السعودية	5550,3	6277,5	7226,6

المصدر: "**وضع الاستثمار الدولي في المغرب، المملكة المغربية**"، مكتب الصرف، ص38 : www.oc.gov.ma

من خلال الجدول تمثل نسبة الاستثمارات الفرنسية المباشرة الأكبر حجما من باقي نسبة الاستثمارات الأجنبية الأخرى.

تونـــس:

بالنسبة لتونس فإنها تتمركز في المرتبة الثالثة من حيث تدفقات الاستثمارات الفرنسية بنسبة 10،4 % حتى نهاية 2007، كما أنها تحتل المرتبة الأولى من حيث المشاريع الفرنسية الصناعية في تونس، في حين بلغ عدد الشركات الفرنسية الاستثمارية في هذا البلد 1200 شركة، من جهة أخرى فقد قدرت حجم الاستثمارات الفرنسية عام 2003 بتونس ب 55،1 مليون يورو وشهدت زيادة نمو هذه الاستثمارات عام 2004 بقيمة 73،5مليون يورو، لتتوالى إرتفاع نسبة الإستثمار الفرنسي سنة 2007 بمبلغ 92 مليون يورو، وعام 2008 بمبلغ 312 مليون يورو.

أما أهم الشركات الفرنسية العاملة في تونس فنجد في مجال الملابس على سبيل المثال لا الحصر :LA coste_chantelle

وفي قطاع البنوك: BNP paribas- Sociètè gènèrale

وقطاع تكنولوجيا المعلومات: Alcatel Bull

والسياحة: club Med [1]–fram–Accor

الجدول7 : قيمة الاستثمارات الفرنسية في بعض القطاعات الاقتصادية والخدمات في تونس بالمليون دينار.

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قطاع الصناعة	57,8	36,1	76,2	75,9	84,4	73,5	76	89,8
قطاع السياحة	16	2,8	11,3	7	8,1	1,6	1,9	1,2
قطاع الخدمات	5,8	60,7	11,1	16,1	7,5	11	3,7	187,8

المصدر: فاطمة بيرم، **المرجع نفسه**، ص 124.

من خلال قيمة الإستثمارات الفرنسية الموجودة على الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات أكثر القطاعات الجاذبة للشركات الفرنسية والمحفزة لها للإستثمار في هذا المجال.

وفي ظل التحول السياسي الذي أعقب سقوط نظام بن على في تونس، والتي شهدت عملية انتقال سياسي، زادت مع هذا الوضع الجديد القائم في تونس نسبة الإستثمارات وترافق معه زيادة عدد الشركات الفرنسية المستثمرة في هذا البلد، حيث بلغ عددها 1350 شركة وفرت أكثر من 120 ألف منصب شغل للتونسيين، نذكر من بين هذه الشركات: شركة بيك للأقلام التي افتتحت مصنعا لها في مدينة بنزرت التونسية بنسبة إستثمار بلغت قيمتها 5،12 مليون يورو.

كما قدم فرانسوا هولاند عند زيارته لتونس سنة 2014 مساعدة مالية قيمتها 500 مليون يورو لأجل تطوير البنى التحتية ودعم الإستقرار الاقتصادي والإجتماعي في تونس، وتم تحويل 60 مليون يورو من مبلغ مليار يورو ديون فرنسا لدى تونس إلى استثمارات، في نفس السياق عقدت عدة اتفاقيات بين الطرفين شملت الطاقة المتجددة والصناعة الجوية[2].

المطلب الثالث: التبادل التجاري بين فرنسا والدول المغاربية.

بلغ حجم التبادل التجاري بين فرنسا والدول المغاربية الخمس 23 مليار يورو عام 2009 وبفائض وصل إلى ملياري يورو، لكن حجم هذا التبادل يتذبذب من عام إلى أخر فقد شهد إنخفاضا في هذه السنة مقارنة بسنة

[1]- فاطمة بيرم، **المرجع السابق**، ص123، 124.

[2]- الغرفة التجارية العربية الفرنسية، "**فرنسا ترسخ علاقاتها المميزة مع العالم العربي**" : http://ccfranco-arabe.org/Default.aspx?language=ar

2008 بنسبة 20 %، وفي نفس السنة فإن حجم التبادل التجاري بين فرنسا والدول المغاربية إرتفع بنسبة 22 % مقارنة بسنة 2007، في حين إحتلت الجزائر المرتبة الأولى في حجم التبادل التجاري بينها وبين فرنسا والذي بلغ سبعة ملايير يورو وعجز قدر بمليارين ونصف يورو، أما ليبيا فقد حققت فائضا في ميزانها التجاري مع فرنسا وصل إلى مليار ونصف المليار يورو[1].

الجزائر:

بعد مجيء عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم الذي ترافق مع تحسن الوضع الأمني بالجزائر، بدأت العلاقات التجارية بين فرنسا والجزائر في الانفراج من خلال إرتفاع قيمة التبادل التجاري بين البلدين، حيث بلغ إجمالي المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا في الفترة الممتدة مابين سنة 2002- 2004 مبلغ 6،7 مليار يورو، في حين حققت فرنسا فائضا تجاريا بقيمة واحد مليار يورو وذلك من خلال ارتفاع صادراتها للجزائر، أما صادرات الجزائر نحو فرنسا كانت في مجملها تتكون من المحروقات[2]، حيث تغطي 24 % من حاجيات فرنسا من الغاز.

في المقابل فإن أهم واردات فرنسا للجزائر تتمثل في القمح الصلب واللين، السكر، الحليب، المواد الكهروبائية والسيارات...إلخ، حيث كان لفرنسا المركز الريادي في نسبة صادراتها إلى الجزائر سنة 2004 بقيمة 4126 مليون يورو، كما سجلت ذات المركز سنة 2007 وأعتبرت كأول ممون للجزائر بصادراتها التي بلغت قيمته 4614 مليون دولار[3].

الجدول8 : قيمة المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر في الفترة الممتدة مابين سنة 2008-2009 بالمليون يورو.

السنوات	2008	2009
الواردات الجزائرية من فرنسا	5499,4	3774,7
الصادرات الجزائرية إلى فرنسا	4818,9	2193,6

المصدر: جيلالي بشلاغم،**المرجع السابق**،182.

تبين الأرقام في الجدول السابق تراجع واردات الجزائر وكذا صادراتها نحو فرنسا، وذلك راجع لعدة أسباب من بينها المنافسة القوية في الميدان الإقتصادي والسوق التجارية الجزائرية من قبل قوى دولية كالصين والولايات

[1]- غرفة التجارة الفرنسية العربية، "**علاقات فرنسا الإقتصادية مع العالم العربي**"، فرانس 24، 2009: http://www.france24.com/ar/20101122-france-arab-world-economic-relation-last-five-years-commerce-chamber-paris

[2]- جيلالي بشلاغم، **المرجع السابق**، ص182.

[3]- فاطمة بيرم، **المرجع السابق**، ص116.

المتحدة الأمريكية، وبذلك تقلص النفوذ التجاري الفرنسي في الجزائر وتراجع إلى المرتبة الرابعة بعد القوى سابقة الذكر إضافة إلى ألمانيا.

كما ساهم المرسوم التنفيذي الصادر عن الحكومة الجزائرية في شهر أوت 2009 والمتضمن إلزام الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر بفتح رأسمالها للشركاء الجزائريين، بداية لتراجع العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية، حيث إعتبرته الشركات الفرنسية تهديدا لمصالحها التجارية بالجزائر ليصرح المدير العام للشركة البحرية "مارافران"" "أن هذا القانون أثر على التبادلات التجارية، وهذا مايجعلنا في تخوف كبير على مصير التجارة في مارسيليا عموما"[1]، ليشهد ميناء مارسيليا هبوطا حادا لمداخيله بسبب تعامله التجاري الكثيف مع الجزائر بنسبة 84 % من السلع.

ومع بداية 2010 بدأ نيكولا ساركوزي بإعادة تنشيط للعلاقات التجارية الفرنسية الجزائرية من خلال إيفاده لمبعوثه الخاص "جون بيار رافاران" بعيدا عن التوترات السياسية التي شابت العلاقات بين البلدين، حيث تم حل أغلب الملفات الاقتصادية العالقة[2].

المغرب:

ظلت فرنسا من أكبر مموني المغرب الأقصى ففي سنة 2002 بلغ إجمالي صادراتها لهذا البلد 2519 مليون دولار، ويشكل حجم هذه القيمة 22،1% من مجموع الواردات المغربية، وفي سنة 2003 بلغت نسبة صادرات فرنسا نحو المغرب مقارنة بإجمالي واردته 20،7 % والمقدرة ب 12،3 مليار يورو، وتشمل الصادرات الفرنسية المواد الإلكترونية ،المنسوجات، منتجات الحديد والصلب، معدات الاتصالات وأجهزة الحاسوب، المواد الصيدلانية، السيارات والمواد الطاقوية[3].

أما صادرات المغرب نحو فرنسا في سنة 2000 قدرت ب 2،5 مليار يورو، هذه القيمة تمثل 28 % من نسبة صادرات المغرب الأقصى، ليتواصل مركز فرنسا الريادي كالزبون الأول للمملكة المغربية، حيث بلغت واردات فرنسا من المنتوجات المغربية سنة 2002 ماقيمته 2355 مليون دولار بنسبة 14،9 % من صادرات

[1]- جيلالي بشلاغم، **المرجع السابق**، ص 193.

[2]- **المرجع نفسه**، ص194.

[3]- فاطمة بيرم، **المرجع سابق**، ص117.

المغرب، وإحتفظت فرنسا بالمركز الأول كمستورد للمنتوجات المغربية منها المواد الغذائية بنسبة 33،8 % سنة 2003.[1]

الشكل: 3: أعمدة بيانية توضح حجم المبادلات التجارية بين فرنسا والمغرب من سنة 2000 إلى سنة 2007، قيمة المبادلات بالمليون دولار.

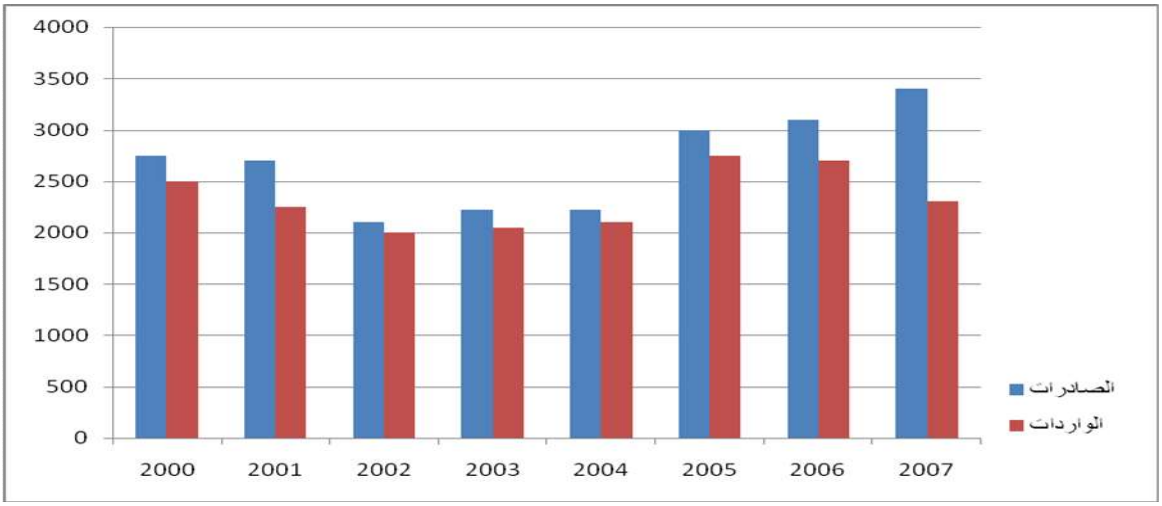

المصدر: فاطمة بيرم، **المرجع السابق**، ص 118.

حسب الشكل فإن هناك حالة من عدم توازن الواردات المغربية وصادراتها في تبادلها التجاري مع فرنسا، حيث أن نسبة واردات المملكة المغربية تمثل أعلى نسبة مقارنة بصادراتها نحو فرنسا، لتتراجع المبادلات التجارية الفرنسية المغربية سنة 2009 بنسبة مليار يورو، وبلغ حجم المبادلات في هذه السنة 6 ملايير يورو، مقابل 7 مليار يورو تم تسجيلها سنة 2008، فقد بلغت صادرات المغرب نحو فرنسا 5،2 مليار يورو وإستوردت ماقيمته 5،3 ملياريورو.[2]

تونس.

تحتل تونس المرتبة 23 من حيث الواردات و 21 من حيث الصادرات في تبادلها التجاري مع فرنسا، ففي سنة 2002 بلغ حجم صادرات فرنسا نحو تونس 2،8 مليار يورو، وفي السنة الموالية أي سنة 2003 تراجعت نسبة هذه الصادرات ب 7،2 % لترتفع في سنة 2004 بمعدل 25،1 % من إجمالي الواردات التونسية، في نفس السياق شكلت نسبة 33،1 من إجمالي الصادرات التونسية واردات لفرنسا، أما سنة 2008 فقد بلغت

[1]- "**المبادلات التجارية المغربية الفرنسية تنخفض بمليار يورو سنة 2009**"، 17 فيفري 2010 : http://www.maghress.com/attajdid/5694

[2]- فاطمة بيرم، **المرجع نفسه**، ص118.

الصادرات التونسية نحو فرنسا 29،3 % نحو فرنسا وتتشكل في مجملها من المعدات الكهربائية بنسبة 28 %، والنسيج بنسبة 29 % من إجمالي المبادلات الثنائية[1].

المبحث الثالث: المصالح الجيوسياسية الفرنسية والأمن المغاربي

إن التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية خلال بداية الألفية الثالثة ألقت بضلالها على الساسة الفرنسيين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والحزبية، حيث عملوا على إعادة مكانة فرنسا الدولية كقوة عظمى، وفق مبدأِ العظمة الذي تبناه ديغول في سياسة بلاده الخارجية وكل من جاء بعده على رأس النظام السياسي الفرنسي، لذلك فقد كان التدخل العسكري في ليبيا ومالي بمثابة إستعراض لقوة فرنسا العسكرية، وكذلك إلى رؤية فرنسا المصلحية من خلال هذا التدخل، إضافة إلى الموقف الفرنسي من القضية الصحراوية التي تمثل جوهر الصراع الجزائري المغربي، تلعب فيه قوى دولية كفرنسا دورا بارزا.

المطلب الأول: أثر التدخل العسكري الفرنسي على أمن ليبيا

تقع ليبيا في شمال إفريقيا ولها حدود طويلة تشترك فيها مع عدة دول من بينها جمهورية مصر العربية شرقا، والسودان في الجنوب الشرقي، وفي الجنوب تشاد والنيجر، أما في الغرب الجزائر وفي الشمال الغربي تونس، بلغ عدد سكانها حسب إحصائيات سنة 2010 ستة ملايين نسمة أما مساحتها فتقدر ب 1859540كلم[2]. الشعب الليبي يدين بالإسلام على مذهب الإمام مالك، وتغلب على تركيبة المجتمع الليبي الولاء القبلي حيث يتشكل من 140 قبيلة بعضها تمتد جذورها إلى خارج ليبيا وتمثل نسبة القبائل العربية 97% من السكان، أما الأمازيغ فيمثلون 3 % من المجتمع الليبي، وأبرز هذه القبائل هي: الورفلة، المقارحة، ترهونة، وزناتة ذات الأصول الأمازيغية، وقبيلة القذاذفة التي ينحدر منها الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي[2].

أما طبيعة النظام السياسي وتنظيم السلطات في ليبيا ووفقا لما جاء في الكتاب الأخضر الذي أصدره معمر القذافي كدستور لليبيين فهي كالأتي:

أولا: المؤتمرات الشعبية الأساسية لها صلاحية إصدار القوانين والتشريعات، تبث في شؤون الحرب والسلم وتضع السياسة العامة للقطاعات المختلفة.

---

[1]- فاطمة بيرم ، **المرجع نفسه**، ص119.

[2]- منى حسين عبيد، "**تغيير النظام السياسي في ليبيا**"،(مجلة دراسات دولية، العدد 51، سنة 2012)، ص32، 33.

ثانيا: المؤتمرات الشعبية غير الأساسية تنحصر مهامها في منطقة جغرافية محددة وتتكون من أمناء الإتحادات والنقابات والروابط المهنية، ليس لها صلاحية اتّخاذ القرار.

ثالثا: الإتحادات والنقابات والروابط المهنية تم تنظيم وتحديد أهدافها من خلال الكتاب الأخضر[1].

رابعا: اللجان الشعبية وتعتبر الجهاز التنفيذي للقرارات في ليبيا وتنقسم إلى:

أ- اللجنة الشعبية العامة وهي أعلى سلطة تنفيذية تتشكل من مجلس الوزراء، وأمناء اللجان الشعبية للمؤتمرات الأساسية، وأمناء المؤتمرات الشعبية غير الأساسية اختصاصاتها تتمثل في:

- تنفيذ قوانين وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية.
- اقتراح مشروع الميزانية.
- اقتراح مشاريع القوانين.

ب- اللجان الشعبية الفرعية وتتكون من اللجنة الشعبية البلدية، اللجنة الشعبية للفرع البلدي، اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي.

خامسا: مؤتمر الشعب العام يفوق أعضاءه 760 عضو ينتخبون بالاقتراع الغير مباشر لمدة ثلاث سنوات، مهامه متابعة تنفيذ القوانين الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية ومتابعة أعمال اللجان الشعبية، إضافة إلى مراجعة وتفسير القوانين والمعاهدات والاتّفاقيات.

سادسا: اللّجان الثوريّة وهي إحدى الهياكل التي نص عليها الكتاب الأخضر مهامها الأساسية الحفاظ على مكتبسات ثورة الفاتح.

سابعا: المؤسسة القضائية وتتشكل من المحاكم الجزائية، المحاكم الابتدائية، محاكم الإستئناف، المحكمة العليا، المحاكم الثورية، محكمة الشعبية.

ثامنا: المؤسسة العسكرية:

---

[1]- علاء الدين زردومي، "**التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تحصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013)، ص100، 101.

الجيش: ويبلغ عدد أفراده حسب إحصائيات 2010، 116 ألف مجند واحتياطي، تتكون القوات البرية من 50 ألف عسكري، والقوات البحرية من 8000 ألاف عسكري، والقوات الجوية من 18000 عسكري.

الكتائب الأمنية: تفوق الجيش النظامي عدة وعتادا وذات تجهيز وتدريب عالي، تابعة مباشرة للقذافي وتحمل هذه الكتائب أسماء أبناءه كخميس ومعتصم والجارح وهدفها الأساسي حماية نظام القذافي[1].

دامت فترة حكم النظام الليبي تحت قيادة الرئيس الراحل معمر القذافي 42 سنة، حكم من خلالها الشعب الليبي بقبضة حديدية، ومن خلال طبيعة النظام السياسي في ليبيا من جهة وتركيبة المجتمع الليبي القبلية والتمايز المناطقي الذي خلقه القذافي وحاشيته، أدى بليبيا إلى حرب أهلية إنتهت بإعدامه، لكن سقوط النظام الليبي لا يتوقف في مسبباته على عوامل داخلية فقط، بل كان لقوى إقليمية ودولية دورا مباشرا في إسقاط نظام القذافي خدمة لمصالحها وأهدافها، ومن بين هذه القوى فرنسا التي قادت الحرب على ليبيا القذافي سواءا تحت غطاء حلف الناتو أو بدعم المعارضة المتمثلة في المجلس الوطني الليبي.

وبذلك قامت فرنسا بشرعنة التدخل الأجنبي عن طريق قرارات مجلس الأمن اتّجاه الحراك الشعبي الذي شهدته ليبيا والأساليب التي إنتهجها النظام في معالجة والتصدي لهذا الحراك.

في المقابل التدخل الفرنسي لم يكن محض صدفة، بل جاء كنتيجة لتوترات شابت العلاقات الفرنسية الليبية، حيث سعت فرنسا إلى طلب تعويض عن الهجوم على طائرتها 4.T.A.772 فوق صحراء نيجيريا سنة 1989 والتي بلغ عدد ضحاياها 170 شخص بينهم 54 فرنسيا، وذلك من خلال منع رفع العقوبات على ليبيا بسبب قضية لوكاربي وبرنامجها النووي حتى تقوم بتعويض ضحايا الطائرة الفرنسية، وهو ما تمّ في 03 سبتمبر 2003 بتأكيد وزير الخارجية الفرنسي دومنيك دوفيلبان أنه تم الإتفاق مع ليبيا على تعويض عائلات الضحايا، لتدفع السلطات الليبية مبلغ 170 مليون دولار كقيمة لهذه التعويضات.

تعويض ضحايا الطائرة الفرنسية أدى إلى انفراج العلاقات الفرنسية الليبية في عدة جوانب منها اندماج ليبيا في مسار برشلونة، وتوقيع اتفاق في المجال العسكري خلال زيارة ميشال أليوماري وزيرة الدفاع الفرنسية إلى ليبيا في فيفري 2005، وكذا الوساطة الفرنسية لإطلاق سراح الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني المتهمون بحقن أطفال لبيين بفيروس الإيدز مقابل تقديم تعويضات للضحايا، حيث كان لسيسيليا ساركوزي زوجة الرئيس الفرنسي دور بارز في هذه القضية.

[1]- علاء الدين زردومي، **المرجع نفسه**، ص101-106.

كما كان هناك توقيع لعدة إتفاقيات ثنائية في مجال تسليح الجيش الليبي من بينها إتفاقية شراء الطائرات الحربية الفرنسية "رافال"، وفي مجال النقل وقع البلدين عقود بقيمة 10 مليار يورو لشراء طائرات إيرباص الفرنسية[1].

لكن تراجع الطرف الليبي في صفقة الطائرات الحربية الفرنسية، واستفزازات القذافي عند زيارته لفرنسا من خلال نصب خيمته وسط ساحة الكونكورد القريبة من قصر الإليزيه والسفارة الأمريكية، أعاد علاقة البلدين إلى نقطة الصفر[2]، من جهة ثانية فإن قرارات الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي كانت تتم وفق إعتبارات وقناعات شخصية، منها إطلاقه لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط دون استشارة شركائه الأوروبيين، وتوطيد علاقاته مع الرئيس الراحل معمر القذافي دون وضع شروط يلزم القذافي بها.

في السياق نفسه أُعجب ساركوزي بشخصية الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن وبأمريكا ومؤسساتها، لذلك فقد كان تدخله العسكري في ليبيا كمظهر من مظاهر فرنسا الدولة القوية، التي تستطيع مواكبة الدول العظمى، كما أنّ ساركوزي إعتبر منطقة شمال إفريقيا مرتبطة تاريخيا بفرنسا وأن هذه الأخيرة تضع المنطقة في خانة مناطقها الإستراتجية والجيوسياسية، وعلى فرنسا مواكبة أي تحول أو تغيير يحدث بها[3].

ومع بداية الحراك الشعبي في 17 فبراير 2011 بليبيا الذي تحول إلى مواجهات مسلحة بين ما أطلق على تسميتهم الثوار من جهة والنظام الليبي من جهة ثانية، بدأ يتضح الموقف الفرنسي من خلال دوره في مجلس الأمن الذي أصدر القرارين 1970 و1973 بهدف حماية المدنيين اللبيين من قمع القوى الأمنية التابعة للنظام، لتكون فرنسا السباقة في شنِّ طيرانها الحربي للضربات الجوية على الأراضي الليبية[4].

فمنذ بداية الاحتجاجات الشعبية في بنغازي والرد الدموي عليها من قبل السلطات الليبية، تحولت باريس بقيادة ساركوزي ووزير خارجيته ألان جوبيه إلى رأس الحربة في الملف الليبي واعتبرت القذافي قد فقد شرعيته بسبب تعامل أجهزته الأمنية العنيف مع الاحتجاجات الشعبية السلمية، لتبادر فرنسا كأول دولة تعترف بالمجلس الوطني الليبي كممثل شرعي للبيين، وتبدأ الطائرات الفرنسية قصفها لقوات القذافي في بنغازي يوم 19 مارس 2011، وبعد إخلاء القوى الأمنية والعسكرية لشرق ليبيا وتحديدا بنغازي ووقوعها تحت سيطرة المعارضة،

[1] -farnce-libye,**IDIB**.

[2]- نضال حمادة، **المرجع السابق**.

[3]- ميكائيل براء، "**أوروبا أمام الثورة الليبية:إتحاد بمواقف متضاربة**"، قناة الجزيرة،2012:
http://www.aljazeera.net/programs/infocus/2012/9/10

[4]- ميكائيل براء، **المرجع نفسه**.

لتتوالى هزائم النظام في باقي المناطق الليبية حيث ساهمت فرنسا في عملية القبض على الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي، قام ساركوزي كأول رئيس غربي بزيارة بنغازي وأُستقبل كمحرر لليبيين عقب الدور الذي لعبه في إسقاط النظام[1].

رغم إنهيار نظام القذافي بمقتل هذا الأخير واعتقال أغلب القادة البارزين في نظامه، إضافة إلى مقتل بعض أفراد عائلته وفرار الباقي إلى خارج ليبيا، إلا أن هذا البلد لم يشهد استقرارا أمنيا أو سياسيا أو اقتصاديا، وحتى في الجانب الاجتماعي فقد برز الولاء القبلي إلى العلن وبدأت كل قبيلة تبحث عن موقعها في الخريطة السياسية الجديدة لليبيا.

نتج عن الحرب الأهلية في ليبيا في إطار ما يطلق عليه بالربيع العربي وبتواطؤ ودعم قوى خارجية إقليمية ودولية في مقدمتها فرنسا، صراع مسلح خلف إلى حدّ الآن عشرات الآلاف من القتلى والجرحى وتدميرا ممنهجا للبنى التحتية لهذا البلد، ولا تزال للأجندات الأجنبية يد في الصراع الدموي الذي تتشارك فيه مليشيات وكتائب عسكرية متعددة نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر أنصار الشريعة، كتائب فجر ليبيا، مجالس الثورة، ومليشيات المدن الليبية، إضافة إلى تنظيم الدولة الإسلامية...إلخ[2].

أمّا اقتصاديا فقد شهدت حصة ليبيا تراجعا في صادراتها النفطية إلى السوق العالمية، حيث كانت حصتها تبلغ 2 % من إنتاج النفط في العالم قبل الثورة على النظام لتتقلص إلى أقل من 1 %، كما كان هذا البلد يستضيف 1،5 مليون من العمال المهاجرين أغلبهم عادوا إلى بلدانهم الأصلية مما تسبب في ارتفاع معدل البطالة بهذه البلدان، ونظرا للوضع الأمني في ليبيا وانعكاساته على دول الجوار ساهم هذا الوضع غير المستقر في تثبيط نشاط القطاع السياحي والاستثمار إقليميا[3].

المطلب الثاني: أثر التدخل العسكري الفرنسي في مالي على المنطقة المغاربية.

لدولة مالي أهمية جيوسياسية فهي دولة غنية بالثروات الطبيعية، وتعتبرها فرنسا منطقة من مناطق نفوذها نظرا لارتباطها بالإرث الاستعماري الفرنسي، تبلغ مساحة دولة مالي 1240192 كلم^2، وتقع في مايعرف

[1]- ميشال أبو نجم، "**فرنسا والربيع العربي: قصة تحولات الديبلوماسية الفرنسية**"، (جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 12087، 01 يناير 2012)، ص 6.

[2]- هشام الهبيشان، **المرجع السابق**.

[3]- رالف شامي وآخرون، "**ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص**"، (صندوق النقذ الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2012)، ص7.

بمنطقة الساحل ولها حدود مع سبع دول بينهم دولتين مغاربيتين الجزائر وتبلغ مسافة حدودها في شمال مالي 1376 كلم، وموريتانيا غربا بمسافة 2237 كلم، كما يبلغ التعداد السكاني لهذا البلد 14،5 مليون نسمة أغلبهم يدينون بالإسلام[1].

تنقسم مالي إلى ثماني مناطق تحمل كل منطقة إسم المدينة الرئيسية فيها وهي:

Kayes _كايس kolikoro_ كوليكورو

باماكو وهي عاصمة مالي Bamako

Sikasso _ سيكاسو Sègou_ سيغو

Mopti _ موبتي Tomboctou_ تومبكتو

Gao _ غاو و Kidal _كيدال[2]

شهدت مالي على مر العقود تمايزا مناطقيا بين الشمال الأقل تنمية والأكثر تضررا من الجفاف مثل تومبكتو وغاو وكيدال، والجنوب الذي يشهد حركة نشطة سياسيا واقتصاديا وتقع فيه العاصمة باماكو، كما أن هذا البلد شهد أزمات خلفتها التركيبة الإثنية للمجتمع المالي وطيلة الفترة الممتدة مابين عام 1990 و2009 قام الطوارق بعدة محاولات للتمرد على الحكومة المركزية لأسباب كثيرة منها نقص التنمية في الشمال وحتى وإن كانت فقد حكم عليها بالفشل، وهيمنة إثنية واحدة على الحكم في مالي منذ الاستقلال وهي إثنية "البومبارا"، الأمر الذي عزز من شعور الطوارق والأقليات الأخرى بعدم إنتمائهم لهذا البلد[3].

في المقابل فإن حكومة باماكو فشلت في دمج هذه الإثنيات على أساس المواطنة وتجاوز المنطق القبلي والإثني، ومع المتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة وخصوصا الحرب في ليبيا وسقوط نظام القذافي، بدأ المتمردون الطوارق في نسج علاقات وتحالفات من خلال الحركة الوطنية التارقية والمجموعات الإسلامية المتشددة، لتستغل ضعف مؤسسات الدولة المالية والانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس "أمادو تومانى توري"

---

[1]- عبير شليغم، "**التدخل الفرنسي في المالي: البعد النيوكولونيالي إتجاه إفريقيا**"، (المركز العربي للبحوث والدراسات، 15فبراير 2015) : http://www.acreg.org/36650

[2]- **المرجع نفسه.**

[3]- محمد الأمين بن عائشة، **الديبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في المالي**، (المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 14 يناير 2015):
www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=384-algeromali-&catid=2010-12-09-22-53&ltemid=7

والذي أدى إلى صراع على السلطة بين النخب السياسية المالية والمؤسسة العسكرية، لتعلن حركة تحرير الأزواد في 6 أفريل 2012 قيام دولتها في الشمال[1].

الشكل: 4: خريطة توضح مناطق تمرد الأزواد في مالي.

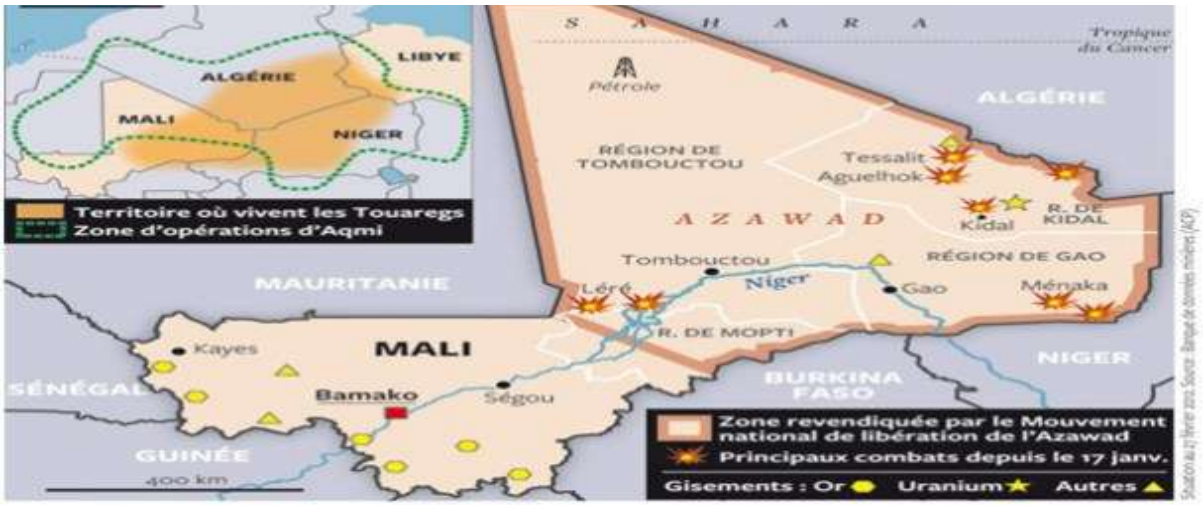

المصدر: محمد الأمين بن عائشة، **المرجع نفسه**.

تظهر الخريطة امتدادت القبائل التارقية وانتشارها في أربع دول: مال والنيجر في منطقة الساحل، الجزائر وليبيا في المنطقة المغاربية، كما أنها توضح المناطق التي سيطرت عليها قبائل الأزواد في مالي وهي أكبر مساحة من المناطق التي بقيت تحت سيطرت السلطات المالية.

إن الإنقلاب الذي شهدته مالي قوبل بتنديد من مجلس الأمن وبعض الدول الإفريقية، التي كانت مستعدة لفرض عقوبات على الانقلابيين الذين إنتهكوا النظام الدستوري، حيث دعت فرنسا إلى العودة للعمل بالدستور والمؤسسات، في حين وضع قادة الانقلاب الوزير الأول المالي لقيادة حكومة مؤقتة في ديسمبر 2012 لأجل تخفيف الضغط الدولي من جهة، ومن جهة ثانية بموافقة وإستشارة الفرنسيين، ومع عجز حكومة مالي في مواجهة الجماعات المسلحة التي سيطرت على شمال البلاد، وإعتبار هذه الجماعات تشكل تهديدا حقيقيا لأمن باقي مناطق مالي وأمن دول الجوار، إضافة إلى المصالح الأجنبية المتواجدة في المنطقة.

أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 2085 بتاريخ 20 ديسمبر 2012، يجيز التدخل العسكري في مالي لمحاربة الجماعات المسلحة المتطرفة، كما كانت هناك مجموعة قرارات تمهد لهذا التدخل منها القرار 2056

[1]- **المرجع نفسه**.

و 2071 والتي تتعلق بإرسال قوات إفريقية تابعة للمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا قوامها 3000 جندي تتلقى دعما لوجيستسيا من قبل بعض القوى الكبرى.

في نفس السياق فقد تحملت فرنسا مسؤولية قرار مجلس الأمن لوحدها رغم أنه يقع في إطار الفصل السابع الذي يقر العمل العسكري الجماعي، مبررة تدخلها العسكري في مالي بناءا على موافقة الحكومة الشرعية المالية وترخيص مجلس الأمن لذلك، هذا ماصرح به الرئيس فرنسوا هولاند ووزير خارجيته لوران فابيوس في مؤتمر صحفي بتاريخ 19 جانفي 2013، "أن فرنسا تدخلت في مالي لمواجهة التهديدات الإرهابية التي تطال أيضا غرب إفريقيا"[1].

من جانب أخر فقد قدمت الدول المغاربية من بينها الجزائر والمغرب مساعدات لوجيستية للقوات الفرنسية من خلال السماح للطائرات الحربية الفرنسية بعبور أجواءها لقتال الجهاديين في شمال مالي، حيث جاءت موافقة حكومة البلدين بإستخدام أجواءهما وفقا لرؤية مشتركة حول الخطر الذي تشكله الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وتحديدا شمال مالي على الأمن القومي لكل من الجزائر والمغرب.

لكن الدعم الذي قدمه البلدين لفرنسا تراه بعض التقارير على أنه سيخلف عواقب وخيمة، منها انتقال التهديدات الإرهابية من شمال مالي إلى المناطق الحدودية[2]، حيث إعتبرت الجزائر أن هناك حالة من حرب حقيقية تهدد أمنها القومي على الحدود مع دولة مالي التي تسيطر عليها مجموعات مسلحة قيادتها مطلوبة قضائيا للسلطات الجزائرية، والتي أسست إمارة إسلامية في إقليم أزواد ومن بينها حركة التوحيد والجهاد.

هذه الجماعات قامت بعدة أعمال استفزازية وإجرامية داخل التراب الجزائري منها التفجير الذي إستهدف مقرات للدرك الوطني في تمنراست وورقلة، وإختطاف الديبلوماسيين الجزائريين بعد إنسحاب الجيش المالي من شمال البلاد[3]، كما يرى بعض المحللين السياسيين أن السماح لفرنسا بإستخدام الأجواء الجزائرية لضرب مواقع التنظيمات الإرهابية في شمال مالي دفعت من خلاله الجزائر تكلفة باهضة الثمن، منها الإعتداء الإرهابي على قاعدة الحياة النفطية بمنطقة تيقنتورين، الذي ذهب ضحيتها العديد من القتلى والجرحى الجزائريين والأجانب.

---

[1]- مبروك غضبان، "**التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته**"،(مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد 11، جوان 2014)، ص 66-69.

[2]- "**تدخل فرنسا في مالي تفريخ للجهاديين بالبلدان المغاربية**" : https:// ar.qantara.de/dissier/mly

[3]- "**خفايا الدور الجزائري في حرب فرنسا بشمال مالي**"، تقرير إخباري، 20 جوان 2014 : http://www.elkhabar.com/ar/autres/investigation-khabar/409835.html

كما خلف هذا الحادث احتجاز لرهائن من مختلف الجنسيات، ليشترط المحتجزون للرهائن توقيف العدوان والقصف على شمال مالي، وإحترام تطبيق الشريعة الإسلامية في إقليم أزواد مقابل إطلاق سراح الرهائن.

وفي الجزائر كما في المغرب استنكر الرأي العام الجزائري والمغربي السماح باستخدام أجواء البلدين من طرف فرنسا المستعمر السابق، حيث يعتبر إنتقاصا من سيادتهما، كما إعتبر البعض أن الخطر لا يكمن في تهديدات الجماعات المسلحة بقدر ما يكون الخطر الحقيقي في مواقف الشعوب الرافضة لمساعدة فرنسا، الأمر الذي يدفع بشباب البلدين إلى أحضان الجماعات المتطرفة[1].

المطلب الثالث: الموقف الفرنسي من النزاعات المغاربية"نزاع الصحراء الغربية".

من بين القضايا التي بقيت عالقة على الساحة الدولية بعد تصفية الاستعمار، القضية الصحراوية التي تحولت إلى نزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو الممثل الشرعي للشعب الصحراوي، حيث تعتبرها هيئة الأمم المتحدة أرضا متنازع عليها بين هذين الطرفين، فبعد خروج إسبانيا من الصحراء الغربية قامت المملكة المغربية بإحتلال 80 % من ترابها لتديرها كإقليم جنوبي تابع للمملكة.

في حين تؤكد لوائح الأمم المتحدة على إعتبار المغرب احتلالا ومن حق الشعب الصحراوي نيل الاستقلال من خلال البحث عن حل سلمي للنزاع، في نفس السياق فإن نزاع الصحراء الغربية أثر حتى على دول الجوار من بينها الجزائر، التي تؤيد وتدعم جبهة البوليساريو وتعتبر أنه من حق الشعب الصحراوي تقرير مصيره.

ومن المبادرات التي قامت بها هيئة الأمم المتحدة لحل النزاع الصحراوي ولم يتجاوب معها الطرف المغربي، إضافة إلى تعدد العراقيل الخارجية نظرا لتشابك المصالح الجيوإستراتجية بالمنطقة المغاربية، مخطط السلام الذي طرحه المبعوث الأممي"جيمس بيكر" سنة 2002 والذي يتضمن استفتاء تقرير المصير والإختيار إما الإندماج مع المملكة المغربية أو الاستقلال التام عنها، لكن هذا المخطط فشل وبالتالي أنهيت معه بعثة المينورصو الإنسانية في الصحراء الغربية في شهر أفريل من نفس السنة، كرد فعل من قبل الأمم المتحدة على الأطراف التي لم تتجاوب مع مخططها للسلام[2].

---

[1]- "**تدخل فرنسا في مالي تفريخ للجهاديين بالبلدان المغاربية**" .: https:// ar.qantara.de/dissier/mly

[2]- جيلالي بشلاغم، **المرجع السابق**، ص 150، 151.

لتشهد المنطقة المغاربية وتحديدا الجزائر والمغرب كنتيجة للخلاف حول القضية الصحراوية، معضلة أمنية تجسدت في السباق نحو التسلح بين البلدين، لتبرم عدة صفقات للأسلحة مع مصادر متنوعة منها "صفقة للجزائر مع روسيا بقيمة 7،5 مليار دولار لشراء 28 طائرة حربية من طراز سوخوي 30 أم كيوSU_30 MK، و36 مقاتلة من طراز ميغ 29 MIG 29 SMT و16 طائرة تدريب من طراز ياك 130، إضافة إلى 300 دبابة من طراز تي 90 اس،S T-90. ورادارات تزامن ذلك مع توقيع المغرب لصفقة أسلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية تشمل 28 طائرة حربية من طراز أف 7"[1].

إن الموقف الجزائري اتّجاه القضية الصحراوية إنّما يعبر عن مبادئ احترام الشرعية الدولية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، هذا المبدأ هو من المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية منذ استقلالها، لذلك فهي تدعم جبهة البوليساريو لإرتباطها جغرافيا بطرفي النزاع والذي يترافق في نفس الوقت مع النفي القاطع للجزائر حول أي مطامع لها في الصحراء الغربية، وتمسكها بمبادئ المنظمات الدولية المتمثلة في هيئة الأمم المتحدة والإقليمية الإتحاد الإفريقي التي تتبنى فكرة تصفية الإستعمار في المنطقة.

في المقابل طرحت القوى الكبرى أجندتها السياسية لحل النزاع الصحراوي بما يخدم مصالح هذه القوى من بينها فرنسا التي دعمت خيار الحكم الذاتي على جميع الأصعدة السياسية، الديبلوماسية والاقتصادية، هذا التوجه للسياسة الخارجية الفرنسية نحو القضية الصحراوية، والدعم الذي تقدمه باريس في مجلس الأمن والمحافل الدولية لخيارها، يقابله رفض كل من جبهة البوليساريو والجزائر انطلاقا من اللائحة الأممية 1514 التي تعتبر المغرب في وضعية إحتلال يجب تصفيته[2].

حيث لم يخفي رؤساء فرنسا دعمهم للمغرب وفق رؤية وحدوية للمملكة من منظور فرنسي مغربي، فقد كان الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك يبدي علنا في خطاباته تعاطفه مع المغرب في الحفاظ على وحدته وسيادته من خلال احتفاظه بالأقاليم الجنوبية الصحراوية، ولأكثر من مرة أبدت الجزائر امتعاضها من السلوك الفرنسي نحو القضية ففي خلال زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى الجزائر في 9 أفريل 2006، صرح الرئيس

[1]- صفية نزاري، **المرجع السابق**، ص 67.

[2]- جيلالي بشلاغم، **المرجع السابق**، ص153.

الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قائلا: "إن المساندة التي يحظى بها المغرب من باريس في الملف الصحراوي غير مقبولة، وإنها من بين ما يعرقل معاهدة الصداقة بين الجزائر وفرنسا."[1]

لذلك فقد كان ولا يزال جوهر الخلافات السياسية بين الجزائر وفرنسا الدعم الذي تقدمه هذه الأخيرة بحكوماتها المتعاقبة للمغرب، وتأييدها لخيار الحكم الذاتي للإقليم الصحراوي في إطار سيادة المملكة المغربية.

من جانب أخر فإن الموقف الفرنسي متأثر بالمنافسة الأمريكية والإسبانية، حيث تعتبر فرنسا أن المنطقة تدخل في إطار نفوذها الاستراتجي والمصلحي، لذلك فهي تظهر بمظهر القوة الدولية الأولى التي تحد من تنامي القوى الدولية الأخرى، وترفض قيام دولة صحراوية شعبها يتحدث اللغة الإسبانية ومنفتح على ثقافتها بحكم خضوع الشعب الصحراوي للاستعمار الإسباني، إضافة إلى أن فرنسا تفضل حليفها المغرب وتستعمل حق النقد ضد كل لائحة أو قرار يصدر عن هيئة الأمم المتحدة لا يتماشى وسياسة المملكة المغربية اتّجاه القضية الصحراوية، لإعتبارات عديدة منها إعتبار المغرب الراعي لمصالح فرنسا الاقتصادية والأمنية في المنطقة، وكذا العلاقات المعقدة بين الجزائر وفرنسا إنطلاقا من النزعة الوطنية والثورية للجزائر اتّجاه سياسات فرنسا في المنطقة[2].

خلاصة واستنتاجات:

مايمكن قوله أخيرا في ختام هذا الفصل أن فرنسا وفي إطار علاقاتها مع الدول المغاربية المبنية على التوازن بينها وبين كل دولة مغاربية على حدى، لذلك فهي تعمل على الحيلولة دون وجود كتلة مغاربية واحدة تعبر عن سياسات المنطقة وتوجهاتها، وتحافظ على نفوذها في هذه المنطقة من العالم بناء على البعد التاريخي والجيوسياسي والارتباط بالإرث الإستعماري الفرنسي من خلال ترسيخ القيم والثقافة واللغة، التي تساهم وبشكل فعال في الحماية من تهديدات الأمنية للظواهر المختلفة كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة لمصالح فرنسا بالمنطقة، كما أن العامل الاقتصادي يمثل شكل من أشكال الهيمنة والاستغلال الذي تمارسه الشركات الفرنسية وفق منظور سياسة فرنسا الخارجية على إقتصاديات بلدان المنطقة بعيدا عن المصطلح

---

[1]- أمين البار، منير بسكري، **المرجع السابق**، ص63.

[2]- علوات حمودي، "**العراقيل السبع للحل السلمي في الصحراء الغربية**"،(مجلة المستقبل الصحراوي،العدد 5244،28مارس 2015): http://futurosahara.net/ ?P=5244

الشراكة الوهمية، وفي نفس الإطار فإن فرنسا تحافظ على مصالحها الاقتصادية منفردة أو في إطار الإتحاد الأوروبي من خلال المسارات والندوات التي تعتبر فرنسا من بين أهم المبادرين لها.

في نفس السياق فإن السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه القضايا الأمنية التي تهدد مناطق نفوذها في البلدان المغاربية أو منطقة الساحل، لجأت إلى الأمن الصلب لحلها وهذا ماتجسد في تدخلها العسكري بليبيا وإن كان هذا التدخل مبنيا على عدة إعتبارات ومبررات كحماية المدنيين والتخلص من نظام ديكتاتوري حكم هذا البلد لفترة طويلة، والتدخل في مالي والتخلص من البيئة الحاضنة للتنظيمات الإرهابية المسلحة في شمال البلاد، أما في مايخص النزاع الصحراوي فإن فرنسا لاتخفي مواقفها الداعمة لوحدة المغرب وتعتبر الصحراء الغربية أرضا مغربية، رغم إشارة اللوائح الأممية إلى عكس ذلك، وهنا يمكن القول أن الطرف الفرنسي ينحاز وبشكل واضح للطرح المغربي بعكس الجزائر التى ترى أنه يجب تمكين الشعب الصحراوي من الإستقلال التام.

الخاتمة

الخاتمة:

رغم الطرح الواقعي الذي يعتبر ان سلوك الدول الخارجي يتحدد تبعا لفوضوية النظام الدولي بسبب علاقة الصراع والتنافس وماتفرضه متغيرات البيئة الدولية على الدول، لكن التحولات الجذرية التي أفرزتها المرحلة المعاصرة في السياسة الدولية أدى إلى تراجع دور الدولة وفقدانها لسيادتها ولو بشكل نسبي في صناعة قرارها الخارجي، وبالتالي أثرت على هذا الطرح الذي تبنى رؤوية جديدة لسلوك الدول رغم إبقاءه على إفتراضه الأساسي" فوضوية النظام الدولي"، وأصبحت السياسة الخارجية للدول في نظر الواقعيين لها إرتباط وثيق بالعوامل الداخلية وتتأثر بشكل طردي بتأثر السياسة الداخلية للدولة.

في نفس السياق شهد موضوع الأمن أيضا تطورا من خلال إعادة صياغته، بحيث لم يعد محصورا فقط في مفهومه التقليدي، لذلك أعاد منظروا الدراسات الأمنية تكييف المفهوم بما يتوافق والتغيرات التي عرفتها الساحة الدولية، في المقابل إقتصرت الرؤية الواقعية في ربط مفهوم الأمن بالمصلحة القومية للدولة وبطبيعة التهديدات، وفسرت الأمن من منطلق التفسير السياسي للتهديد، بناءا على تضارب المصالح المادية، وكخلاصة لهذه الرؤية يمكن القول أن الواقعيين قدموا مفهوما جديدا للأمن وهو الأمن الإقتصادي الذي يحمل في مضمونه أيضا الأمن الطاقوي، بالرغم من الطرح الواقعي لمفاهيم جديدة للأمن لكن يبقى هذا الطرح مغيبا من الناحية النظرية لإقترانه بالمفهوم الصلب للأمن الذي يقوم على القوة المادية.

بعكس الطرح الواقعي يرى الليبراليون أن السلوك الخارجي للدول يقوم على عدة إعتبارات يحكمها سلوك أخلاقي وسلوك تعاوني بين الدول وفق أطر قانونية ومؤسساتية، تهدف إلى تجنب النزاعات والعمل على تحقيق السلم والأمن الدوليين، هذه الإعتبارات تنطلق من البيئة الداخلية للدولة التي تصنع سياستها الخارجية بناءا على طبيعة نظامها السياسي، وكذلك بمشاركة الفواعل الإجتماعية المؤثرة في صانع القرار الخارجي.

أما الرؤية الليبرالية لموضوع الأمن فتتجاوز المفهوم التقليدي وتشمل عوامل أكثر تأثيرا من العامل العسكري في تحقيق السلام والأمن الدوليين، منها العامل الإقتصادي والمؤسساتي وبناء نظم ديمقراطية تقوم على العدل و إحترام حقوق الإنسان والمحافظة على العهود، والصدق في المعاملة بين الدول وحماية الأقليات وإحترام القانون الدولي، وبالتالي فإن المنظور الليبرالي مهد لظهور مفهوم جديد للأمن بناءا على العلاقات السياسية والإقتصادية الدولية وهو أنسنة الأمن الدولي الذي يحمل في مضامينه الأمن الإنساني.

بالإضافة إلى المنظورات السابقة ظهر المنظور التبعي أو ضد التبعية لدراسة والكشف عن مسببات الفجوة الحاصلة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة إعتمادا على مفاهيم الإقتصاد السياسي، حيث أن السلوك الخارجي لدول الهامش المتخلف يتكيف تبعا للمصالح السياسية والإقتصادية لدول المركز المتقدم، هذا السلوك لم يتأتى إعتباطيا بل هو نتاج لعقود من الكولونيالية الإستغلالية لثروات البلدان المتخلفة وهيمنة رأس المال الأجنبي على إقتصادياتها.

يرى منظروا التبعية أن دول المركز لازالت تتمسك بتوظيف المفهوم التقليدي للأمن، لأجل المحافظة على مناطق نفوذها، في المقابل فإن التهديدات الأمنية التي تواجه دول الهامش أو المحيط هي تهديدات أمنية إقتصادية بالدرجة الأولى، التي لا يمكن إحتواءها ومجابهتها إلا من خلال إحداث نوع من التنمية المستقلة التي تراعي بالدرجة الأولى خصوصيات مجتمعات دول الهامش، والتخلي عن النماذج التنموية لدول المركز.

لذلك فإن علاقة التبعية تعتبر من بين الروابط الأساسية التي تحكم العلاقات الفرنسية المغاربية، والتأثير الكبير للسياسة الخارجية الفرنسية على المنطقة المغاربية إنطلاقا من الأبعاد التالية:

أولا: البعد التاريخي.

تمتد علاقة المنطقة المغاربية بفرنسا رغم وقوعها تحت حكم الإمبراطورية العثمانية إلى قرون من الزمن، حيث كان يمثل العامل الإقتصادي السمة الغالبة في هذه العلاقة، وعند تخلي العثمانيين طوعا عن دول المنطقة أضحت محل أطماع القوى الإستعمارية التقليدية، وبحكم الرابط الإقتصادي القوي الذي جمع فرنسا بهذه الدول بدأت هذه القوة الإستعمارية بتحويل وتغيير إستراتجيتها اتجاه المنطقة من علاقة توازن وتعاون تقوم على المصالح المتبادلة، إلى علاقة كولونيالية إستعمارية إستغلالية تجمع المستعمر الفرنسي بمستعمراته الجزائر، تونس، والمغرب، لينتهج هذا المستعمر سياسة تدمير هوياتية ودينية وغرس القيم والثقافة الفرنسية في مجتمعات المنطقة، ليمتد الأثر السلبي لهذه السياسة إلى الأن وتمتد معه علاقة التبعية التاريخية من منظورها السياسي من خلال غرس نخب كومبرادورية تعتبر فرنسا مرجعيتها في صناعة القرار، وهي مسيرة وليست مخيرة في إتخاذ القرارات السياسية ووضع سياساتها العامة، مع عدم الأخذ بالحسبان المحافظة على سيادة أوطانها وكرامة مواطنيها.

ثانيا : البعد الإقتصادي.

عملت فرنسا منذ خروجها من المنطقة المغاربية ونهاية عهد الإستعمار، على بلورة إستراتجية إقتصادية جديدة اتجاه مستعمراتها السابقة للحفاظ على نفوذها ومصالحها الإقتصادية في المنطقة، من خلال تقديم المساعدات المالية بموجب الإتفاقيات الإستقلال التي أبرمت بين فرنسا وكل من تونس والمغرب والجزائر من جهة، ومن جهة ثانية ربط إقتصاديات هذه البلدان بفرنسا من خلال الإستحواذ على حصص كبيرة من إتفاقيات الإستثمار والتبادل التجاري في إقتصادياتها التي تشمل مختلف المجالات، ورغم منافسة القوى الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا بالمنطقة، إلا أن الطرف الفرنسي بقي ولفترة طويلة يحقق مكاسب إقتصادية كبيرة، وفي مقدمتها الطاقوية بإعتبار أن المنطقة المغاربية تعتبر مصدرا حيويا في مجال النفط والغاز تحديدا الجزائر وليبيا هذه الأخيرة التي دخلت حيز إهتمامات السياسة الخارجية الفرنسية لإمتلاكها إحتياطي طاقوي كبير.

ثالثا : البعد الأمني.

بعد ظهور التهديدات الأمنية الجديدة التي لاتعترف بالحدود الوطنية وأصبح خطرها يهدد أمن الدول كالإرهاب العابر للحدود والهجرة السرية والجريمة المنظمة...إلخ، قامت القوى الكبرى بوضع إستراتجيات أمنية جديدة مع حلفاءها التقليديين ومستعمراتها السابقة لمواجهة هذه الإخطار، لتتبنى فرنسا نفس الإستراتجيات نحو منطقة نفوذها المنطقة المغاربية لإعتبارات عدة منها: الإستقرار الأمني في المنطقة المغاربية ينعكس إيجابا على أمن فرنسا وأوروبا ككل، التنسيق الأمني بين فرنسا والدول المغاربية يساهم في الحد من الظواهر التي تهدد الأمن القومي للطرفين، الإستقرار السياسي في المنطقة المغاربية يحافظ على مصالح فرنسا الإقتصادية ويخرجها من دوامة المنافسة الدولية على منطقة نفوذها ويضعها في موقع الطرف المهيمن عليها.

على الرغم من إختلاف الطروحات التي فسرت السلوك الخارجي للدول على أسس عدة وقيامه على مجموعة من الأبعاد، إلا أنه وبناءا على ماتم التطرق إليه في هذه الدراسة، فإن العلاقات الفرنسية المغاربية تحكمها روابط مصلحية بالأساس، لذلك فقد قامت فرنسا منفردة أو في إطار الإتحاد الأوروبي بوضع المنطقة المغاربية ضمن أولويات سياستها الخارجية من خلال المحافظة على مصالحها وحمايتها وإحتواء المنطقة بهدف الحد من تنافس القوى الدولية عليها.

في حين تعاني الدول المغاربية وتحديدا الدول التي وقعت تحت نيل الإستعمار الفرنسي، من علاقة تبعية سياسيا وإقتصاديا و إجتماعيا و ثقافيا وليست علاقة الشريك التي تقوم على علاقة الرابح رابح وليس الرابح والخاسر، حيث تنقسم هذه التبعية إلى تبعية خارجية تتمثل في علاقة إستغلال وإستنزاف لثروات هذه البلدان من

طرف دولة المركز" فرنسا "، والتي توظف الطبقات الحاكمة لتخدم أهدافها من خلال العمل على ترسيخ القيم والثقافة واللغة الفرونكفونية الغربية وإحلال هذه العناصر محل القيم والهوية الأمازيغية العربية الإسلامية في المجتمعات المغاربية، هذه الأخيرة أصبحت في وضعية المستهلك والمتلقي لكل ماهو مخالف لبعدها الهوياتي، وتبعية داخلية ناتجة عن التقاسم الغير العادل للثروات، وترسيخ الجهل والأمية لتكون حوصلة هذه السياسة أقلية تملك وتحكم، والأكثرية مهمشة.

وفيما يخص القضايا المتنازع عليها بين الدول المغاربية ومنهاالقضية الصحراوية، فإن الطرف الفرنسي يوظفها للتفاوض والإتفاق على مصالحه مع كل دولة من هذه الدول على حدى، و برغبة سياسية فرنسية غربية أن لا ينشئ إتحاد وتكتل بين هذه الدول، لذلك فإن القضية الصحراوية لها بعد دولي فإذا ما أرادت القوى الكبرى أن تخرج بحل للنزاع الصحراوي فإن دول جوار الصحراء الغربية سوف تساير ركب هذه القوى إتجاه هذه القضية.

لايمكن للدول المغاربية الهامشية التحرر من دولة المركز فرنسا وسياساتها، إلا من خلال تبني إستراتجية تنموية تشمل جميع الميادين بما فيها الميدان السياسي إنطلاقا من تنشئة إجتماعية و سياسية سليمة تقوم على الهوية الأصلية وليس المستنسخة لمجتمعات المنطقة، إضافة إلى تقارب النخب الحاكمة بناءا على إرادة سياسية تضع الخلافات على الهامش وتعمل على إقامة تكامل إقتصادي بسبب البعد الذي يمثله الإقتصاد في العلاقات الدولية القائمة أساسا على تضارب المصالح المادية، ويحقق الإكتفاء الذاتي ويساهم في التحرر التدريجي من العلاقات الخاضعة والتابعة لفرنسا والغرب.

مايمكن إستخلاصه من هذه الدراسة هو مجموعة من التساؤلات تفتح مجال البحث أمام الباحثين والدارسين المهتمين بالسياسة الخارجية الفرنسية عموما والشأن المغاربي على مختلف الأصعدة والمستويات على وجه الخصوص من بينها:

- إلى أي مدى يمكن لفرنسا الحفاظ على المنطقة المغاربية كمنطقة نفوذ لها في ظل بروز نظام دولي متعدد الأقطاب ؟
- لماذا ترضخ الأنظمة المغاربية لسياسة إستبدال التبعية بدل التخلص منها ؟
- إلى أي حد يمكن للأنظمة المغاربية الحالية مسايرة توجهات قوى دولية تحكمها مصالح مادية ؟

قائمة المصادر والمراجع

- أولا : المصادر.

1. إيفانس غراهام، نوينهام جيفري، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، 2007.

- ثانيا : المراجع باللغة العربية.

أ- الكتب

1. أبو خزام إبراهيم، "**الحروب وتوازن القوى، دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام**"، (ليبيا، دار الكتاب، ط2 ،2005).

2. أمين سمير، **الإقتصاد السياسي للتنمية في القرنيين العشرين والواحد والعشرين**، (ترجمة فهمية شرف الدين،بيروت: دار الفرابي، 2002).

3. البار أمين، بسكري منير، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014).

4. الهادي الشريف محمد، **مايجب ان تعرف عن تاريخ تونس من عصور ماقبل التاريخ إلى الإستقلال**، (تونس : دار سراس للنشر، ط 3،1993).

5. السيد حسين عدنان، **نظرية العلاقات الدولية**، (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، 2008).

6. العقابي علي هدى ، **العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**،(بغداد: المطبعة الجامعية، 2010).

7. التميمي عبد الملك خلف، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عالم المعرفة، 1983).

8. الغزالي حرب أسامه، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1987).

9. بن الشيخ المحفوظ بن بيه عبد الله، **الإرهاب التشخيص والحلول**، (الرياض: شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، 2008).

10.بن سلطان عمار، **مداخل النظرية للتحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009).

11.زمام نور الدين، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الإجتماع السياسي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007).

12.كامل محمد الخزرجي تامر، "**العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**"، (دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).

13.محمد فرج أنور، "**نظرية الواقعية في ع د دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**"، (السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007).

14.مناصرية يوسف، **دراسات وأبحاث حول الثورة التحررية 1954-1962**، (الجزائر: دار الهومة للطباعةوالنشر والتوزيع، 2014).

15.مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب)**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2014).

16.نوري النعيمي أحمد، **السياسة الخارجية**، (المملكة الهاشمية الأردنية : دار الزهران للنشر والتوزيع، ط1، 2012).

17. سعدالله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،ط3، 1983).

18. سعدالله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)**، (بيروت : دار الغرب الإسلامي، الجزء الأول ، 1998).

19. ستورا بنجامين، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988م**، (ترجمة صباح ممدوح كعدان، دمشق: وزارة الثقافة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012م).

20.فوكوياما فرنسيسكو ، **نهاية التاريخ و الرجل الأخير**، (ترجمة حسن أحمد أمين، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، سنة 1993).

21.فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقيين إلى خروج الفرنسيين(814ق م-1962م)**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002).

22.قبيسي هادي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية**، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2003).

23. شنتوف الطيب، **دراسات في تاريخ الجزائر خلال القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2015).

24. توفيق مجاهد حورية، "**الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**"، (القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية، سنة 1992).

25. غريفيش مارتن، أوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، سنة2002).

26. دبلة عبد العالي ، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004).

ب_ المجلات والمقالات.

1.أبو زيد أحمد محمد ، "**كيف تتحرك الدول الصغرى نحو نظرية العامة**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 44، 2014.

2.البكوش الهادي، **المقاومة في تونس ضد الاستعمار 1881-1964**، درس إفتتاحي للسنة الجامعية 2003-2004، مجلس نواب الشعب، الجمهورية التونسية

3.النعيمي أحمد نوري ، "**البنيوية العصرية في العلاقات الدولية**"، مجلة العلوم السياسية، العدد 42،2013.

4.بن مشري عبد الحليم، **ماهية الهجرة غير الشرعية**، مجلة المفكر، العدد السابع، 2014.

5.جندلي عبد الناصر، "**النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم مابعد الحرب الباردة**"، مجلة الفكر، العدد الخامس.

6.هويدي عبد الباسط، قفوعة عبد اللطيف، **الإتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية**، مجلة رؤى إقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014 .

7. حسين عبيد منى، **تغيير النظام السياسي في ليبيا**، مجلة دراسات دولية، العدد 51، سنة 2012.

8.عبد العزيز القطعاني فادية، **الحركة الوطنية المغربية 1912-1937م**، المجلة الجامعة، المجلد الأول، العدد السادس عشر، فبراير 2014.

9.غضبان مبروك، **التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته**، مجلة دفاتر السياسية والقانون، العدد 11، جوان 2014،

ج- الملتقيات.

1. مقاوسي صليحة، **نحو مقاربة نظرية حديثة لدراسة التنمية الإقتصادية**، (ملتقى وطني حول: الإقتصاد الجزائري قراءة حديثة في التنمية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ومخبر الدراسات الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة الجامعية 2009-2010).

د- التقارير.

1. شامي رالف وآخرون، **ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص**، (صندوق النقذ الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2012).

هـ- الصحف.

1. أبو نجم ميشال، فرنسا والربيع العربي: **قصة تحولات الدبلوماسية الفرنسية ساركوزي أراد التوفيق بين "الواقع" و"القيم" .. فلجأ إلى كافة الوسائل** ، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، العدد 12087، 01 يناير 2012.

2. حمدي سمير، **العلاقات الفرنسية التونسية والإرث الاستعماري محاولات الهيمنة لم تتوقف**، القدس العربي، العدد 7357، 13 فبراير 2013.

و_ الأعمال الغير منشورة : مذكرات التخرج والمحاضرات.

1_1 مذكرات التخرج.

1. بيرم فاطمة، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية إتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الديبلوماسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009_2010).

2. بلعيد منيرة، **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة اتجاه الجزائر 1992-2002**، (مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2004-2005).

3. براهيمي مريم، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة).

4. بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات إفريقية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، سنة 2010-2011).

5. بشلاغم جيلالي، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002-2010** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أورومتوسطية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010-2011).

6. زردومي علاء الدين، **التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تحصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013).

7. حكيمي توفيق، **الحوار النيوواقعي-النيوليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، سنة 2007-2008).

8. حموته فاطمة ، **البعد الثقافي في سياسات الإتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات خارجية، جامعة عمر فرحاتي بسكرة، سنة 2010-2011)

9. حمزاوي جويدة، **تصور الأمن الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة2010-2011).

10. لوصيف السعيد، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة مابعد الحرب الباردة**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، سنة2009-2010).

11. منصوري رؤوف، **الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني**، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، 2013_2014.

12. نزاري صفية، **الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر-تونس-المغرب**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011).

13. صايش عبد المالك ، **التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، (مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار عنابة،2006،2007).

2_1 المحاضرات.

1. حادي عثمان، **محاضرات الأحزاب السياسية في المغرب العربي،** (ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة،2014-2015).

2. محمود مصطفى نادية، **نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقيعي والدعوة إلى منظور جديد،** كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

3. خداوي محمد، **محاضرات الأمن الطاقوي،** (ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر، تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2015 -2016).

4. عبد العالي عبد القادر، **محاضرات نظريات العلاقات الدولية،** (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، 2009).

ز_الحصص التليفزيونية والإذاعية.

1_1 الحصص التليفزيونية.

1. حمادة نضال، **الحرب على ليبيا،** قناة المنار اللبنانية،الساعة الواحدة ظهرا، 13 أفريل 2012.

2. وكالة الأنباء الجزائرية، **مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب يشكل إنشغالا رئيسيا للجزائر،** نشرة الأخبار، الثامنة مساءا، 30 سبتمبر 2014.

ح- المواقع الالكترونية.

1. أبو زكريا يحي، **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي،** (تونس : ناشر**www.nashiri.net**، ص 17-23 ، 2003).

2. البداينة ذياب، **مواجهة الجريمة المنظمة العابرة عبر للحدود الوطنية:** من المحلية إلى الكونية، الأردن، جامعة مؤتة، .badayneh@hotmail.com

3. الجورشي صلاح الدين، **الهجرة السرية: بين الواقع الميداني والمعالجة المستحيلة،** تونس، 22 أكتوبر 2002: http://www.swissinfo.ch/ara/ -/2985600

4. الهبيشان هيشام، **ثورة ليبيا في عامها الخامس.. كيف خلق الفرنسيون المجلس الوطني الليبي وماذا عن خفايا ما يجري بميناء طبرق؟،** 16 فبراير 2016: Hesham.habeshan@yahoo.com

5. العياري شمس، **إيطاليا وفرنسا تتفقان على دوريات مشتركة لمنع الهجرة غير الشرعية،** 2011/04/08: http://www.dw.com/ar/ -14975384

6. إميجن عبيد، **إنتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات، 2014،: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/10/201410216111951157 3.html

7. بوفلجة غياث، **أضواء على العلاقات الجزائرية الفرنسية** ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، المملكة المتحدة ، لندن ، 14 نوفمبر 2009: http://www.asharqalarabi.org.uk

8. بولمكاحل ابراهيم، "**تطور الإتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسية الخارجية**"، قسم العلوم، جامعة قسنطينة،21/05/2011 على الساعة 11:00: www.politics.ar.com

9. بوين جون دنيال، "**تبسيط النظريات الأساسية في العلاقات الدولية**"، الواقعية ترجمة: حمزة بن عبد الرحمان، سياسة موقع عربي أكاديمي متخصص في العلوم السياسية: | www.politics-ar.com Facebook.com/Politics.ar

10. بن حليم مصطفى، **ذهب ليبيا الأسود، تحت المجهر**، الجزيرة. نت ، 10 سبتمبر2012: http://www.aljazeera.net/programs/infocus/2012/9/10

11. بن عائشة محمد الأمين، **الديبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في المالي**، (المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية، 14 يناير 2015): www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=384-algeromali-&catid=2010-12-09-22-53&Itemid=7

12. براء ميكائيل، **أوروبا أمام الثورة الليبية:إتحاد بمواقف متضاربة**، قناة الجزيرة،2012: http://www.aljazeera.net/programs/infocus/2012/9/10

13. ولد القابلة إدريس، **كيف كون وراكم الحسن الثاني الثروة الملكية؟**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2877، مارس 2010 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=197740

14. كاميل ساري، **بلدان المغرب العربي الأضعف في العالم بـ 2 % من المبادلات التجارية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والديبلوماسية، ماي 2015: 13http://www.csds-center.com

15. يحي أحمد عمر، **الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن الأوروبي"الجزائر دراسة حالة"**، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية ،07أوت 2015: http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=433:-imiclandi-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#.VzRWO0CG9u8

16. حمودي علوات، **العراقيل السبع للحل السلمي في الصحراء الغربية**،(مجلة المستقبل الصحراوي،العدد 28، 5244 مارس 2015): http://futurosahara.net/ ?P=5244

17. ميلالي جون بيير، ولد السالك ديدي، **أبعاد تنامي الصراع بين القاعدة وفرنسا**، الجزيرة.نت، http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2010/10/282010/10/18 :

18. ميرشايمر جون، **الواقعية الجديدة والنهوض الصيني**، ترجمة حمزة بن عبد الرحمن، سياسة موقع عربي متخصص في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: http://www.politics-ar.com

19. مبرشامر جون، "**الواقعية البنيوية، ترجمة حمزة بن عبد الرحمان**"، سياسة موقع عربي متخصص في العلوم السياسة والعلاقات الدولية: www.politics-ar.com

20. منصوري حمزة، رأي، "**تفاق**" **فرنسا قتل ثمانية من رهائنها بإفريقيا، جريدة الجزائر والعالم**، العدد944 ،2014/04/27 : http://algeriaworld.net/2014/09/27

21. ندور عبد الله، "**باريس أكبر الدول الأوروبية تمويلا للإهارب**"، جريدة البلاد، العدد:4563، 2014/07/30: http://www.elbilad.net/article/detail?id=17821

22. قريرة توفيق، **من وحي رسالة بورقيبة عام 1990 يشكو فيها بن علي للقضاء**، مارس 2013: http://middle-east-online.com/?id=152255

23. شليغم عبير، **التدخل الفرنسي في المالي: البعد النيوكولونيالي إتجاه إفريقيا**، (المركز العربي للبحوث والدراسات، 15فبراير 2015): http://www.acreg.org/36650

24. شايفة بديعة، **أزمة الهجرة الغير شرعية ودول الإتحاد الأوروبي**، مجلة القانون والأعمال، العدد 285، فبراير2016، جامعة الحسن الأول: http://www.droitetentreprise.org/web/?p=4171

25. الإمارات اليوم، **فرنسا تعفي المهاجرين غير الشرعيين من الحجز الإحتياطي**، نقلا عن صحيفة"لوباريسيان"، ترجمة مكي معمري: http://www.emaratalyoum.com/politics/weekly-supplements/world-press/2012-08-22-1.506126

26. الاتحاد الإشتراكي، جريدة يومية، **المغرب والإشتراكي الفرنسي من ميتيرن إلى هولاند**، العدد 153، 23 سبتمبر 2015: http://www.ailmaroc.net/ail.asp?codelangue=29&id_info=222810

27. الباحثون السوريون، **الليبيرلية في العلاقات الدولية:** http://www.syr-res.com/article/7118.html

28. **المؤسسات الفرنسية بالجزائر توفر 135 ألف منصب شغل**، 23 سبتمبر 2012: http://www.echouroukonline.com/arec/articles/142532.html

29. **المبادلات التجارية المغربية الفرنسية تنخفض بمليار يورو سنة 2009**، 17 فيفري 2010: http://www.maghress.com/attajdid/5694

30. الغرفة التجارية العربية الفرنسية، **فرنسا ترسخ علاقاتها المميزة مع العالم العربي:** http://ccfranco-arabe.org/Default.aspx?language=ar

31. **هرولة عربية نحو النووي الفرنسي : الشركات الفرنسية وصفقات العمر، كارتل جزائري –روسي**، مجلة العصر، 06-01-2008: http://alasr.me/articles/view/9708

32. **ليبيا والجزائر تستقطبان إهتماما غربيا كمصدريين للنفط والغاز الطبيعي**، المجلة الإقتصادية، العدد 5480، 12 أكتوبر 2008: www.aleqt.com.

33. **وضع الاستثمار الدولي في المغرب، المملكة المغربية**، مكتب الصرف، ص38: www.oc.gov.ma

34. مركز ألف بوست للدراسات، باريس-الرباط: **ستة عقود من التعاون تخللها توثر إنطلاقا من التجربة النووية والمهدي بن بركة وكتاب"صديقنا الملك" وآخرها الحموشي**، 6 مارس 2014: http://alifpost.com

35. **رصد للإنزال الفرنسي بالجزائر**، 27 أكتوبر 2015: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/articles/2015/html

36. **تدخل فرنسا في مالي تفريخ للجهاديين بالبلدان المغاربية**،: https:// ar.qantara.de/dissier/mly

37. **خفايا الدور الجزائري في حرب فرنسا بشمال مالي**، تقرير إخباري، 20 جوان 2014: http://www.elkhabar.com/ar/autres/investigation-khabar/409835.html

38. **فرنسا تستحوذ على نسبة الأسد من الإستثمارات في المغرب:** http://www.maghress.com/andaluspress/66039

39. غرفة التجارة الفرنسية العربية، **علاقات فرنسا الإقتصادية مع العالم العربي**، فرانس24، 2009:

http://www.france24.com/ar/20101122-france-arab-world-economic-relation-last-five-years-commerce-chamber-paris

ـ ثالثا : المراجع الأجنبية.

أ_ الأعمال الغير منشورة : مذكرات التخرج والمحاضرات.

1_1 مذكرات التخرج.

1.settouti Bouchra, **la diplomatie français et intérêts méditerranéennes maghrébins**, (doctorat nouveau régime, mention science politique, faculté de droit sciences économiques et gestion thèse, université nancy2.2009).

2_1 المحاضرات.

1.Abdullah Madllum Aziz, **bismarcks diplomatic policy and competition towards the german colonies in africa**, (univerctiy of ST clements international, department of political science,2011).

2.naylor Philips, **France and Alegria a history of décolonization and transformation**, (univercity press of florida gainesville, miami, jack sonville.ft.myers, 2000).

ب_ المواقع الإلكترونية.

1.bay lis john **international and global security in the post cold era**: http://www.peacepalacelibrary.nl/plinklet/index.php?ppn=308194969

2.hibou beatrice, tunisie **: d un réformisme a l autre** http://fasopo.org

3.Jean-François daguzan, **les relations franco-algériennes au la poursuite des amicales incomprehensions** : http://www.gauv.diplomatie.fr/img/fdoo

4.moravcsik androew **« federalism and peace »** :astructural-liberal perspective www-user.uni.de /inus /lib/fachismo.htm.

5.Werner k ruf, **le socialisme tunisien : consequenses d une experience a votrée** :
http://books.openedition.org/iremam/143?lang=fr

6.independences-entretien avec habib bourgiba, **a la suite de la affaire debizert**:http://fresques.ina.fr/independances/fiche-media/indepe00044/entretien-avec-habib-bourguiba.html.

7.Fasopo.org/sites/default/files/ **legscolonial**-BH1205: http://fasopo.org

8.franco-libye :**40ans de relation tumultueuses** : http://www.vie-publique.fr/chronologie/chronos-thematiques/france-libye-40-ans-relations-tumultueus.html

قائمة الجداول:

الجدول1 : يوضح عدد المدرسين الفرنسيين بالجزائر. 61
الجدول2 : المساعدات الفرنسية للجزائر لتكوين الطلبة بالمليون دولار أمريكي. 61
الجدول3 :عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا. 61
الجدول4 : حجم المساعدات المالية بالمليون دولار المخصصة للميدان الثقافي لتونس من طرف فرنسا.....66
الجدول5 : صادرات الجزائر من المحروقات لفرنسا مقارنة بالدول الأمريكية والأوروبية لسنة 2006.....84
الجدول6 : نسبة الاستثمارات الفرنسية المباشرة مقارنة ببعض الدول (المبلغ بالمليون درهم). 90
الجدول7 : قيمة الاستثمارات الفرنسية في بعض القطاعات الاقتصادية والخدمات في تونس بالمليون دينار..92
الجدول8 : قيمة المبادلات التجارية بين فرنسا والجزائر في الفترة الممتدة مابين سنة 2008-2009 بالمليون يورو. 93

قائمة الأشكال:

الشكل: 1: : نموذج يوضح شكل و مضمون العلاقة بين الطبقة البرجوازية العالمية و الطبقة البرجوازية المحلية. 40
الشكل: 2 خريطة توضح عمليات تهريب المخدرات في الفترة ما بين 2005إلى 2008. 80
الشكل: 3: أعمدة بيانية توضح حجم المبادلات التجارية بين فرنسا والمغرب من سنة 2000 إلى سنة 2007، قيمة المبادلات بالمليون دولار. 95
الشكل: 4: خريطة توضح مناطق تمرد الأزواد في مالي. 102

الفهرس العام:

مقدمة:.....أ

الفصل الأول: السياسة الخارجة والأمن 11

المبحث الاول: المنظور الواقعي للسياسة الخارجية والأمن 11

المطلب الأول: المنظور الواقعي للسياسة الخارجية.....11

المطلب الثاني: المنظور الواقعي للأمن. 16

المطلب الثالث: المنظور الواقعي لتأثير السياسة الخارجية على القضايا الأمنية 19

المبحث الثاني: المنظور الليبرالي لسلوك السياسة الخارجية والأمن 22

المطلب الأول: المنظور الليبرالي للسياسة الخارجية.....22

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي للأمن 25

المطلب الثالث: المنظور الليبرالية لتأثير السياسة الخارجية عن القضايا الأمنية.....28

المبحث الثالث: منظور التبعية السياسة الخارجية والأمن.....31

المطلب الأول: منظور التبعية للسياسة الخارجية. 31

المطلب الثاني: منظور التبعية للأمن. 34

المطلب الثالث: السياسة الخارجية كامتداد للمصالح الطبقية وكتأمين لها. 36

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة المغاربية..... 43

المبحث الأول: العلاقات التاريخية بين فرنسا والبلاد المغاربية "الفترة الكولونيالية" 43

المطلب الأول: أهمية المنطقة المغاربية في السياسة الخارجية الفرنسية. 43

المطلب الثاني: الاحتلال الفرنسي للجزائر. 47

المطلب الثالث: الانتداب الفرنسي على تونس والمغرب.....52

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الدول المغاربية "الفترة ما بعد الكولونيالية".....57

المطلب الأول: السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر.....57

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب الأقصى.....62

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الفرنسية اتّجاه تونس.....65

خلاصة واستنتاجات: 67

الفصل الثالث: أثر المصالح الفرنسية الاستراتيجية على الأمن المغاربي 70

المبحث الأول: الاستراتيجية الفرنسية الأمنية في المنطقة المغاربية 70

المطلب الأول: موقف السياسة الخارجية الفرنسية من الإرهاب.....70

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الهجرة الغير شرعية 74

المطلب الثالث: الإستراتجية الفرنسية في مكافحة الجريمة المنظمة. 77

المبحث الثاني: المصالح الاقتصادية الفرنسية والأمن المغاربي 81

المطلب الأول: القضايا الطاقوية في أجندة المصالح الاقتصادية الفرنسية.....82

المطلب الثاني: الإستثمار الفرنسي في الدول المغاربية.....87

المطلب الثالث: التبادل التجاري بين فرنسا والدول المغاربية.....92

المبحث الثالث: المصالح الجيوسياسية الفرنسية والأمن المغاربي 96

المطلب الأول: أثر التدخل العسكري الفرنسي على أمن ليبيا 96

المطلب الثاني: أثر التدخل العسكري الفرنسي في مالي على المنطقة المغاربية. 100
المطلب الثالث: الموقف الفرنسي من النزاعات المغاربية"نزاع الصحراء الغربية".....104
خلاصة واستنتاجات:.....106
الخاتمة: 109
قائمة الجداول والأشكال .....
قائمة الجداول:..... 124
قائمة الأشكال: 124

يتناول هذا البحث موضوع تأثير السياسة الخارجية الفرنسية على أمن المنطقة المغاربية، مابين الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014، بناءا على المعطيات التاريخية للعلاقات الفرنسية المغاربية التي تمتد إلى فترات ماقبل الإستعمار، والإستعمار الفرنسي للمنطقة و العلاقات الفرنسية المغاربية في مرحلة مابعد الإستعمار، ودراسة السلوك الخارجي الفرنسي إتجاه المنطقة من منطلق التعاملات الإقتصادية ومؤشرات حجم الإستثمار و التبادل التجاري بين الدول المغاربية وفرنسا، والإستراتجية الأمنية الفرنسية في مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة في بلدان المنطقة، ومدى التنسيق الأمني بين هذه البلدان وفرنسا من أجل الحد من الأخطار التي تهدد الأمن القومي للطرفين كالإرهاب العابر للحدود والهجرة السرية، إضافة إلى الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها.

في نفس السياق تتطرق الدراسة إلى التدخل العسكري الفرنسي في كل من ليبيا ومالي، ومدى تأثير هذا التدخل على أمن دول الجوار، سواءا من خلال سيطرت التنظيمات الإرهابية المسلحة على مناطق واسعة في كلا البلدين، أو من خلال إنعكاسات إنتشار السلاح الليبي بعد سقوط نظام القذافي على أمن المنطقة ككل، ويتناول البحث أيضا النزاع الصحراوي والموقف الفرنسي منه، والكشف عن مدى التأييد والدعم الذي تحضى به كل من المغرب والجزائر في سياستهما إتجاه القضية الصحراوية.

Abstract :

Our Resarch is about the impact of the french foreign policy in the maugreb between 2000 and 2014. The folitrcal relations between France and maughreb come back to the past before the era of colonisation in the region. However the political behavior And the economie and trade relations to this region made up an effort to face up against the thread of the terrorism.

The correlation between those states also secure the region from the unlawful imigration and felony. By the way. Our research shows the impact of the french military forses in lybie. Mali where the region terrorism domined. Finally the western sahara take pant in our research.